فهرست المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
ملخص تنفيذي	**أ-ج**
المقدمة	**د**
الفصل الأول **أداء الاقتصـــــاد الكـــــلي**	**(20-1)**
أولاً: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي	**(8-1)**
ثانياً: -التوزيع القطاعي والاختلال الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي	**(11-9)**
ثالثاً: -الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص	**(13-12)**
رابعاً: مؤشرات القطاع الحقيقي للربعين الاول والثاني لعام 2019	**(20-14)**
الفصل الثاني **المالية العامة**	**(38-21)**
أولاً: الإيرادات العامة	**(26-22)**
ثانياً: النفقات العامة	**(32-27)**
ثالثاً: العجز أو الفائض في الموازنة العامة	**(34-33)**
رابعاً: تطورات الدين العام	**(36-34)**
خامساً: مؤشرات المالية العامة للربعين الاول والثاني لعام 2019	**(38-37)**
الفصل الثالث **الإنفاق الاستثماري وتكوين رأس المال الثابت**	**(63-39)**
أولا: الاستثمار الحكومي وبرنامج تنمية الأقاليم	**(44-39)**
ثانياً: استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي	**(58-45)**
ثالثا: إجمالي تكوين رأس المال الثابت	**(63-59)**
الفصل الرابع **التطورات النقدية**	**(88-64)**
أولاً: عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)	**(65-64)**
ثانياً: عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)	**(67-66)**
ثالثاً: معدل التضخم وحركة الأسعار	**(71-67)**
رابعاً: سعر الصرف	**(73-71)**
خامساً: سعر الفائدة	**(75-73)**
سادساً: الجهاز المصرفي	**(81-75)**
سابعاً: المؤشرات النقدية للربعين الاول والثاني لعام 2019	**(88-81)**

الفصل الخامس **ميزان المدفوعات**	**(97-89)**
أولاً: الحساب الجاري	**(94-90)**
ثانياً: الحساب الرأسمالي	**(95-95)**
ثالثاً: الحساب المالي	**(96-96)**
رابعاً: صافي السهو والخطأ	**(97-97)**
الفصل السادس **التجارة الخارجية**	**(118-98)**
أولاً: إجمالي الاستيرادات للمدة (2015-2018)	**(107-98)**
ثانياً: إجمالي الصادرات للمدة (2015-2018)	**(116-108)**
ثالثاً: مؤشرات القطاع الخارجي للربعين الاول الثاني لعام 2019	**(118-117)**
الفصل السابع **تنمية البنى التحتية**	**(150-119)**
أولاً: نشاط الكهرباء	**(129-119)**
ثانياً: مؤشرات نشاط الكهرباء للربعين الأول والثاني لعام 2019	**(131-130)**
ثالثاً: قطاع الماء والصرف الصحي	**(136-132)**
رابعاً: قطاع النقل	**(150-137)**
الملاحق	**(156-151)**

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2015 – 2018)	**(2-2)**
2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بأساس عام 2007 للمدة (2015-2018)	**(4-4)**
3	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2015 – 2018)	**(5-5)**
4	الدخل القومي للمدة (2015-2017)	**(6-6)**
5	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2015-2017)	**(7-7)**
6	الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017)	**(10-10)**
7	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017)	**(12-12)**
8	مؤشرات الحسابات القومية والتضخم للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	**(16-16)**
9	كمية النفط الخام المنتج وقيمة النفط الخام المصدر ومعدل سعر البرميل للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	**(19-19)**
10	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) للمدة (2015-2018)	**(23-23)**
11	هيكل الإيرادات العامة للمدة (2015-2018) ونسب الإسهام	**(25-25)**
12	نسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2015-2018)	**(27-27)**
13	النفقات الجارية والاستثمارية ونسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة للمدة (2015-2018)	**(29-29)**
14	أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية للمدة (2015-2018)	**(30-30)**
15	أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية للمدة (2015-2018)	**(32-32)**
16	العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (2015-2018)	**(33-33)**
17	تطورات الدين الداخلي للمدة (2015-2018)	**(35-35)**
18	تطورات الدين الخارجي للمدة (2015-2018)	**(36-36)**
19	الايرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام 2018 والربعين الأول والثاني لعام 2019	**(38-38)**
20	التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للموازنة الاستثمارية للمدة (2015-2018)	**(41-41)**
21	أجمالي التخصيصات والمصروفات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) للمدة (2015-2018)	**(44-44)**
22	إجمالي الإجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار للمحافظات كافة عدا إقليم كردستان وكلفها الإجمالية للمشاريع للمدة (2008-2018)	**(48-48)**
23	عدد مشاريع هيئات الاستثمار ونسب إنجازها لعام 2018	**(53-53)**
24	إعداد وكلف المشاريع لعموم هيئات الاستثمار (2008-2018) بحسب طبيعة المشاريع	**(54-54)**
25	عدد المشاريع حسب القطاع وطبيعة المشروع من 2008 ولغاية 2018	**(58-58)**

26	إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017)	**(60-60)**
27	تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجود للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017)	**(62-62)**
28	الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات للمدة (2015-2017)	**(63-63)**
29	مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 ونسبة مساهمتها ومعدل نموه للمدة (2015-2018)	**(65-65)**
30	مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) معدل نموه للمدة (2015-2018)	**(66-66)**
31	معدل التضخم السنوي للمدة (2015-2018)	**(68-68)**
32	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات للمدة (2017-2018) (2012=100)	**(70-70)**
33	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2015-2018)	**(72-72)**
34	معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (2015-2018)	**(74-74)**
35	تطور رؤوس أموال المصارف للمدة (2015-2018)	**(77-77)**
36	تطور موجودات المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (2015-2018)	**(79-79)**
37	إجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (2015-2018)	**(80-80)**
38	المؤشرات النقدية للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	**(83-83)**
39	مؤشرات الجهاز المصرفي للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	**(87-87)**
40	مكونات ميزان المدفوعات للمدة (2015-2018)	**(91-91)**
41	الاستيرادات السلعية والمنتجات النفطية للمدة (2015-2018)	**(102-102)**
42	اجمالي الاستيرادات حسب الاشهر لعام 2018	**(104-104)**
43	الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق في عامي 2017 و2018	**(106-106)**
44	إجمالي قيمة الصادرات للمدة (2015-2018)	**(109-109)**
45	قيمة صادرات النفط الخام حسب الأشهر لعام 2018	**(112-112)**
46	قيمة صادرات المنتجات النفطية حسب الأشهر لعام 2018	**(114-114)**
47	أهم البضائع للصادرات السلعية الأخرى لعام 2018	**(115-115)**
48	قيمة الصادرات السلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2018	**(116-116)**
59	مؤشرات الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر الربع الثاني لعام 2018 وللربعين الأول والثاني لعام 2019	**(118-118)**
50	كمية إنتاج الطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات للمدة (2015-2018)	**(120-120)**
51	إعداد وأطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)	**(123-123)**
52	عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)	**(124-124)**
53	إعداد وأطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)	**(126-126)**
54	توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2015-2018)	**(127-127)**

55	مؤشرات الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة للربعين الأول والثاني لسنة 2019 والربع الثاني لسنة 2018	**(130-130)**
56	المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي للمدة (2015-2018)	**(133-133)**
57	المؤشرات الرئيسية لنشاط الصرف الصحي للمدة (2015-2018)	**(135-135)**
58	المؤشرات الرئيسة لنشاط السكك الحديدية للمدة (2015-2018)	**(138-138)**
59	المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة للنقل البري للمدة (2015 – 2018)	**(141-141)**
60	المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (2015-2018)	**(142-142)**
61	مواصفات الموانئ العراقية والأرصفة والطاقة الانتاجية حسب الميناء لعام 2018	**(144-144)**
62	المؤشرات الرئيسية للشركة العامة لموانئ العراق للمدة (2015-2018)	**(145-145)**
63	مؤشرات نشاط النقل الجوي للمدة (2015-2018)	**(148-148)**

فهرست الإشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2015 –2018)	**(2-2)**
2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2015-2018)	**(4-4)**
3	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2015 –2018)	**(6-6)**
4	الدخل القومي للمدة (2015-2017)	**(7-7)**
5	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2015-2017)	**(8-8)**
6	الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017)	**(10-10)**
7	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017)	**(13-13)**
8	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	**(17-17)**
9	الرقم القياسي لأسعار المستهلك للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	**(17-17)**
10	كمية النفط الخام المصدر للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	**(20-20)**
11	قيمة النفط الخام المصدر للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	**(20-20)**
12	الايرادات العامة للموازنة للمدة (2015-2018)	**(23-23)**
13	نسب المساهمة لمكونات الإيرادات العامة لعام 2018	**(26-26)**
14	النفقات العامة للمدة (2015-2018)	**(28-28)**

15	نسب المساهمة للإنفاق الجاري والاستثماري من إجمالي النفقات العامة للمدة (2015-2018)	(29-29)
16	نسب مساهمة أبواب الصرف للنفقات الجارية لعام 2018	(31-31)
17	نسب مساهمة أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية لعام 2018	(32-32)
18	العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (2015-2018)	(34-34)
19	تطورات الدين الداخلي للمدة (2015-2018)	(35-35)
20	تطورات الدين الخارجي للمدة (2015-2018)	(36-36)
21	إجمالي التخصيصات والمصروفات السنوية لبرامج الاستثمار للمدة (2015-2018)	(42-42)
22	الأهمية النسبية لنسب الصرف المالي أو التنفيذ على المشاريع الاستثمارية للمدة (2015-2018)	(43-43)
23	تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم عدا (إقليم كردستان) والمصروفات الفعلية للمدة (2015-2018)	(44-44)
24	هيئات الاستثمار للمحافظات كافة عدا إقليم كردستان وكلفها الإجمالية للمشاريع للمدة (2008-2018)	(49-49)
25	إعداد المشاريع للهيئة الوطنية وهيئات المحافظات للمدة (2008 –2017)	(49-49)
26	تكاليف مشاريع هيئات الاستثمار	(50-50)
27	إعداد مشاريع الهيئات المنجزة 100%	(55-55)
28	تكلفة المشاريع المنجزة لهيئات الاستثمار	(55-55)
29	إعداد المشاريع المستمرة لهيئات الاستثمار	(56-56)
30	تكلفة المشاريع المستمرة لهيئات الاستثمار	(56-56)
31	إعداد المشاريع المتوقفة لهيئات الاستثمار	(57-57)
32	تكلفة المشاريع المتوقفة لهيئات الاستثمار	(57-57)
33	إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017)	(61-61)
34	الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالي حسب نوع الموجود للمدة (2015-2017)	(63-63)
35	عرض النقد ومكوناته للمدة (2015-2018)	(65-65)
36	عرض النقد بالمفهوم الواسع للمدة(2015-2018)	(67-67)
37	معدل التضخم السنوي للمدة (2015-2018)	(68-68)
38	معدلات التضخم في المحافظات خلال عام 2018 (%)	(71-71)
39	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2015-2018)	(73-73)
40	معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (2015-2018)	(74-74)
41	مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للقطاعين الحكومي والخاص للمدة (2015-2018)	(77-77)
42	الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للقطاعين الحكومي والخاص لعام 2018	(78-78)
43	موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2015-2018)	(79-79)
44	إجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (2015-2018)	(81-81)

45	عرض النقد (M1) والدين العام الداخلي للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	(84-84)
46	نسبتي القروض وحقوق الملكية إلى الموجودات للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	(88-88)
47	نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019	(88-88)
48	تطور الحساب الجاري للمدة (2015-2018)	(92-92)
49	مكونات الحساب الجاري للمدة (2015-2018)	(94-94)
50	تطور الحساب الرأسمالي للمدة (2015-2018)	(95-95)
51	تطور الحساب المالي للمدة (2015-2018)	(96-96)
52	صافي السهو والخطأ للمدة (2015-2018)	(97-97)
53	الاستيرادات السلعية (غير النفطية) للمدة (2015-2018)	(100-100)
54	استيرادات المنتجات النفطية للمدة (2015-2018)	(101-101)
55	إجمالي قيمة الاستيرادات للمدة (2015-2018)	(103-103)
56	نسبة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2018	(107-107)
57	إجمالي قيمة الصادرات للمدة (2015-2018)	(110-110)
58	إجمالي قيمة صادرات النفط الخام للمدة (2015-2018)	(111-111)
59	قيمة الصادرات السلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2018	(116-116)
60	مؤشرات الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري للربع الثاني لعام 2018 وللربعين الأول والثاني لعام 2019	(118-118)
61	اجمالي كمية إنتاج الطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)	(121-121)
62	إعداد وأطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)	(123-123)
63	السعة التصميمية لمحطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)	(124-124)
64	اجمالي الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2015-2018)	(128-128)
65	كمية الطاقة الكهربائية المنتجة والمستوردة للربع الثاني لعام 2018 والربع الثاني لعام 2019	(131-131)
66	كمية الماء الصافي المنتج للمدة (2015-2018)	(133-133)
67	نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) للمدة (2015-2018)	(135-135)
68	الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين والبضائع للمدة (2015-2018)	(138-138)
69	الايرادات المتحققة لنشاط النقل البري للمدة (2015-2018)	(141-141)
70	الايرادات المتحققة لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (2015-2018)	(143-143)
71	عدد السفن القادمة والمغادرة للموانئ العراقية للمدة (2015-2018)	(146-146)
72	الايرادات المتحققة لنشاط النقل الجوي للمدة (2015-2018)	(149-149)

فهرست الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2015-2018)	(151-151)
2	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2015-2018)	(152-152)
3	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2007=100) مع النفط وبدونه للمدة (2015-2018)	(153-153)
4	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2007=100) مع النفط وبدونه للمدة (2015-2018)	(154-154)
5	توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2015-2018)	(155-155)
6	توزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2014-2017)	(156-156)

ملخص تنفيذي

يتناول التقرير عرضاً موجزاً لأهم تطورات الاقتصاد العراقي المتضمنة العديد من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المحلية بما في ذلك النمو الاقتصادي، والتضخم والموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

شهد الاقتصاد العراقي عدداً من التطورات والاحداث التي اثرت بشكل إيجابي في مستوى اداءه ، ويأتي في مقدمتها تعافي الاقتصاد العالمي وتحسن معدلات النمو الاقتصادي ونمو الطلب ، مما انعكس بأحداث تطورات إيجابية في أسواق النفط العالمية وارتفاع الأسعار ، فضلاً عن تحسن الظروف الأمنية الداخلية التي ساهمت في انتعاش ملحوظ في النشاط الاقتصادي وهذا ما تجسد من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية ، فقد حقق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بأساس 2007) خلال المدة (2015–2018) ما نسبته (8.44%) ويعود ذلك إلى نمو بعض الأنشطة الاقتصادية كنشاط التعدين والمقالع والذي يشكل النفط نسبة كبيرة في تكوينه ، ونشاط النقل والاتصالات والخزين ونشاط البنوك والتامين وهو ما تجسد في زيادة نسب المساهمة (السلعية ، التوزيعية ، الخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت نسب المساهمة في عام 2018 (69.3% ، 17.2% ، 13.5%) على التوالي ، إما بخصوص الدخل القومي بالأسعار الجارية فقد ارتفع من (185550.9) مليار دينار عام 2015 بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بلغ (5.3) مليون دينار ليصل الى (215319.7) مليار دينار عام 2017 وبمتوسط نصيب الفرد (6.8) مليون دينار.

في مجال **المالية العامة** تشير البيانات إلى انخفاض **الإيرادات العامة** من (66470.3) مليار دينار عام 2015 لتصل إلى (54409.3) مليار دينار عام 2016، الا انها سرعان ما شهدت ارتفاعاً في السنوات اللاحقة لتصل الى (77422.2) و (106569.8) مليار دينار في عامي 2017 و2018 على التوالي، ويعزى ذلك الى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إما **أجمالي النفقات العامة** فقد شهدت انخفاضاً من (70397.5) مليار دينار عام 2015 لتصل الى (67067.4) مليار دينار عام 2016، ثم عادت الى التحسن لتصل الى (75490.1) و (80873.2) مليار دينار عامي 2017 و2018.

إما على صعيد **الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت،** فقد سجل **الاستثمار الحكومي** انخفاض من (40742) مليار دينار عام 2015 ليصل الى (23537.8) مليار دينار عام 2018، في حين سجل **إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية** فقد شهد انخفاض من (50650.6) مليار دينار في عام 2015 ليصل الى (32330.2) مليار دينار عام 2017، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الحكومية بمجمل مكوناتها.

وفيما يتعلق بأهم **التطورات النقدية** ومن خلال تحليل تطور السيولة المحلية فقد ارتفع **عرض النقد بمفهومه الضيق (M1)** من (69613) مليار دينار عام 2015 ليصل إلى (77825) مليار دينار عام 2018 ، إما **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)** فقد ارتفع الى (84527) مليار دينار عام 2015 ليصل الى (95391) عام 2018، واستمر البنك المركزي بمراقبة التطورات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية وإبقاء التضخم عند مستويات منخفضة بحيث لا تتعدى المرتبة العشرية الواحدة . فبعد ان سجل معدل التضخم السنوي في عام 2015 ما نسبته (1.4%) انخفض ليصل الى (0.4%) عام 2018، ويرجع هذا إلى التغيرات الحاصلة في اغلب مكونات الأقسام الرئيسة لسلة أسعار السلع والخدمات والناجمة عن انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي فبعد ان سجل في عام 2015 (1245) دينار لكل دولار انخفض ليصل الى (1208) دينار لكل دولار عام 2018.

إما على صعيد أسعار السياسة النقدية فقد اتبع البنك المركزي سياسة توسعية من خلال تخفيض **سعر الفائدة (سعر السياسة)** من (6%) عام 2015 ليصل الى (4%) عام 2018، فضلاً عن تخفيض أسعار الفائدة على الائتمان الاولي والثانوي والملجأ الأخير، وهذا الاجراء كجزء من سياسته الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الأموال على المصارف لتحفيزها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة بأسعار معتدلة، إما بالنسبة إلى **سعر صرف الدينار** فقد عمل البنك المركزي على تحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار اذ استقر على نفس السعر طيلة المدة المدروسة ليسجل (1190) دينار لكل دولار.

وعلى صعيد تطورات **ميزان المدفوعات** فقد حقق فائض بلغ (2701.2) مليون دولار خلال عام 2015 ليرتفع في عام 2018 الى (6595.8) مليون دولار، اما **التجارة الخارجية** فقد سجل اجمالي الاستيرادات انخفاض من (48578.2) مليار دينار عام 2015 لتصل الى (43804.5) مليار دينار عام

2018، اما اجمالي الصادرات فقد سجلت زيادة من (57526.9) مليار دينار عام 2018 لتصل الى (100684.6) مليار دينار ويعزى ذلك الى زيادة الصادرات النفطية.

وعلى صعيد **تنمية البنى التحتية** فقد سجل **نشاط الكهرباء** تحسن ملحوظ في كمية أنتاج الطاقة الكهربائية التي ارتفعت من (9336) ميكا واط عام 2015 لتصل إلى (13002) ميكا واط عام 2018 ، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في الإنتاج إلا إن إجمالي الطاقة المباعة حسب أصناف المستهلكين قد سجلت خلال عام 2015 (42034740) م.و.س لتنخفض إلى (395393993) م.و.س عام 2018 ، إما بالنسبة لنشاط **الماء الصافي** فقد شهدت تحسن طفيف اذ ارتفعت كمية الماء الصافي المنتج من (14.3) م^3/ سنة عام 2015 لتصل الى (14.8) م^3/ سنة ويرجع السبب إلى قدم المحطات والشبكات الناقلة ، وزيادة النمو السكاني مما يعيق زيادة نسبة التغطية للمياه .

لذا فان البنى التحتية لا ترتقي إلى مستوى الطموح إذ لا يزال هنالك الكثير من المعوقات والتي تحد من فاعلية هذه الأنشطة في تلبية متطلبات شرائح المجتمع والنشاط الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس على زيادة الأعباء على كاهل المواطنين بصورة كلف مالية إضافية بغية تأمين هذه الخدمات بالحد الأدنى.

المـــقدمـــــة

انطلاقاً من أهمية تحليل واقع مسيرة الاقتصاد العراقي ومتابعة تطور حركة المؤشرات والمتغيرات الإجمالية والقطاعية فيه وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على أداء مجمل الأنشطة الاقتصادية، دأبت دائرة السياسات الاقتصادية والمالية في وزارة التخطيط على إعداد هذا التقرير سنوياً ليتضمن آخر المستجدات الحاصلة في العراق من خلال التحليل العلمي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية والخاصة بأداء الاقتصاد الكلي وهو ما يساهم في إعطاء صورة واقعية لمختلف محاور الاقتصاد العراقي واجراء التحليل المعمق لمجمل عملية التنمية والبناء الاقتصادي التي ستساعد المخططين ومتخذي القرار نحو اجراء المزيد من الإصلاحات والتغييرات الهيكلية في الشأن الاقتصادي وتهيئة المناخ المناسب لديمومة الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج معه وتحرير التجارة الخارجية وفسح المجال إمام القطاع الخاص ليلعب دوره الأساسي إلى جانب القطاع العام في إدارة الاقتصاد العراقي.

لقد قسم التقرير الى (7) فصول تناول **الفصل الأول** مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي الكلية وبشكل خاص المؤشرات الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وتطور الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة فضلاً عن توزيع الناتج حسب الملكية إلى القطاعين العام والخاص.

إما **الفصل الثاني** فقد تناول دراسة قطاع المالية العامة إذ ركز التقرير على تحليل إجمالي الايرادات والنفقات العامة بشقيها التشغيلية والاستثمارية، واختص **الفصل الثالث** بتحليل واقع الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي وتكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي.

وجاء **الفصل الرابع** لدراسة التطورات النقدية اذ تضمن تحليل مؤشرات عرض النقد وسعري الصرف والفائدة والقطاع المصرفي والعوامل المؤثرة فيها فضلاً عن تناول مؤشرات التضخم وحركة الأسعار في الاقتصاد العراقي ومؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

إما **الفصل الخامس** فقد خصص لدراسة ميزان المدفوعات، وتناول **الفصل السادس** تحليل تجارة العراق الخارجية مسلطاً الضوء على تطور حجم الصادرات والاستيرادات، فضلاً عن أهم الشركاء التجاريين للعراق وتوزيع الصادرات السلعية.

ولأهمية قطاع البنى التحتية فقد تم تناوله في **الفصل السابع** مركزاً على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في قطاع الطاقة الكهربائية وقطاع النقل وقطاع الماء والصرف الصحي.

الفصل الاول

أداء الاقتصـــاد الكـــلي

أظهر الاقتصاد العراقي في الفترة ما قبل عام 2014 تطور ملموساً في أغلب مؤشراته الاقتصادية إذ أستمر تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية والمواد الخام إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج النفطي العراقي عبر جولات التراخيص إلى المساهمة في تحقيق هذا الأداء الجيد مما أنعكس ذلك إيجابياً على عملية التطور والنمو للاقتصاد العراقي ، في حين شهد عامي (2015) و(2016) انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط عالميا مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة إرهاب داعش وما ترتب عليه من تداعيات ، إما في عام 2018 فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدل نمو قدره (13.3%) مقارنة بعام 2017 .

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي

1. الأسعار الجارية: -

حقق الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية ارتفاعاً خلال المدة (2015-2018) فبعد ان سجل في عام 2015 (194681) مليار دينار ارتفع إلى (196924.1) مليار دينار عام 2016 ، وفي عام 2017 بلغ (221665.7) مليار دينار ثم ارتفع ليصل الى (251064.5) مليار دينار وذلك في عام 2018 وبمعدل نمو (13.3%) خلال عامي 2017 و 2018 ، ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى تحسن أسعار النفط عالمياً بسبب نمو وتطور اداء الاقتصاد العالمي كونه المحرك الرئيس لمعظم الاقتصادات المتقدمة وشحة المعروض منه، الأمر الذي صاحبه ارتفاع في معدلات الاستثمار، هذا التحسن انعكس تأثيره الايجابي على الاقتصاد العراقي والذي يعتمد بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط الخام إلى الخارج لسد متطلباته وتمويل موازنته العامة ، وهذا يمكن ملاحظته من خلال تتبع تطورات انتاج نشاط النفط الخام خلال المدة (2015-2018) إذ ارتفع من (65194.04) مليار دينار عام 2015 بالأسعار الجارية ليصل إلى (67400.2) مليار دينار عام 2016 ، وفي عام 2017 ارتفع الى (88664.8) مليار دينار، ثم ارتفع ليصل في عام 2018 إلى (117856.3) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (32.9%) خلال العامين الاخيرين، والجدول (1) والشكل (1) توضح هذه المؤشرات :-

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2015 – 2018)

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي بدون النفط الخام	نشاط النفط الخام
2015	194681	129486.9	65194.04
2016	196924.1	129523.9	67400.2
2017	221665.7	133000.9	88664.8
2018(*)	251064.5	133208.1	117856.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) تقديرات أولية فصلية.

شكل (1)

الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه بالأسعار الجارية للمدة (2015–2018)

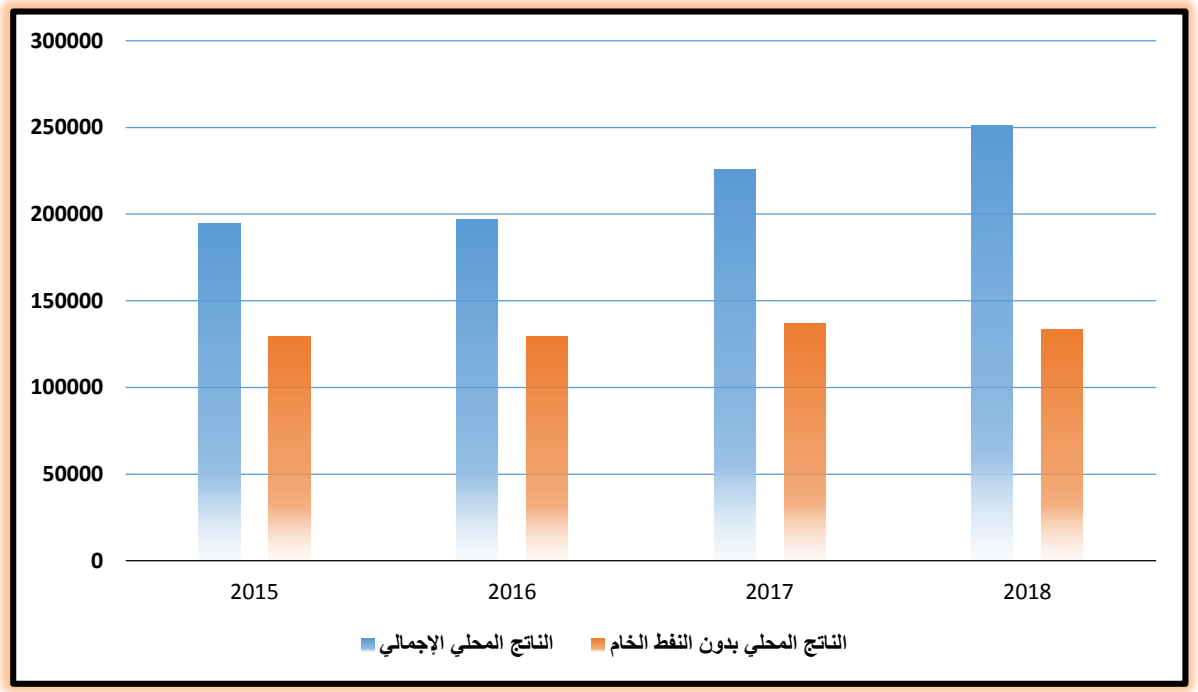

2. الأسعار الثابتة (2007=100): –

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) خلال المدة (2015–2018) ، تحسناً ملحوظاً بفعل العوامل الداخلية والمتمثلة بالتحسن في الأوضاع الأمنية وعوامل خارجية ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي ساهمت بدفع مؤشرات النمو الى الامام ، فبعد ان سجل في عام 2015 إلى (183616.3) مليار دينار ارتفع ليصل إلى (199129.3) مليار دينار عام 2018 وبمعدل نمو بلغ (8.44%) ، وفي عام 2016 فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (208932.1) مليار دينار ، اما في عامي 2017 و 2018 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تراجعاً نسبياً ، فبعد ان سجل (205130.1) مليار دينار عام 2017 انخفض ليسجل (199129.3) مليار دينار عام 2018 وبمعدل تغير بلغ (2.9–%) خلال العامين الأخيرين ، ويعزى ذلك الى انكماش مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية ، فضلاً عن السياسات المالية التي تبنتها الحكومة والموجة لتمويل الانفاق لإعادة الاعمار للمناطق المحررة وارتفاع معدلات التضخم وان كان بنسب طفيفة والناجم عن الانعكاسات السلبية للظروف الإقليمية مما اثر في عدم استرجاع نسق النمو الذي كان مسجلاً في الأعوام السابقة .

والجدول (2) والشكل (2) يوضحان اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال المدة (2015–2018) ، إذ يبين الفجوة بين الاثنين والتي تعكس بالدرجة الأولى تطورات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المكون الأساسي له ، مقابل التراجع الواضح في مساهمة القطاعات السلعية ، الأمر الذي يتطلب تفعيل دور القطاعات غير النفطية بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل والسعي نحو خلق بدائل لتحويل التنمية والتطور من خلال توفير مناخ استثماري محلي وأجنبي وتوسيع دور القطاع الخاص ليأخذ دوره في خلق قاعدة إنتاجية سلعية .

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بأساس عام 2007 للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
2015	194681.0	183616.3
2016	196924.1	208932.1
2017	221665.7	205130.1
2018(*)	251064.5	199129.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات أولية فصلية.

شكل (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2015-2018)

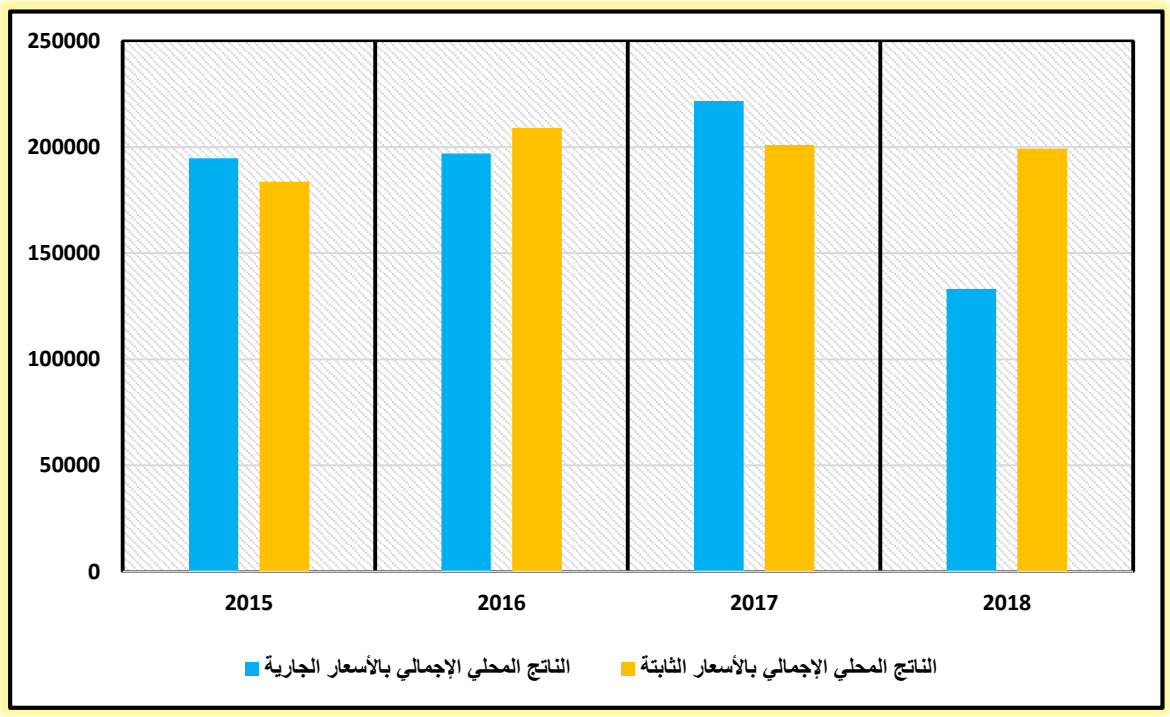

أما بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فتشير البيانات المتوفرة بأن النمو الاقتصادي المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2015-2018) قد انعكس بتحسن في مستوى معيشة المواطنين من خلال ارتفاع متوسط نصيب الفرد للناتج بالأسعار الجارية من (5.5) مليون دينار عام 2015 لتصل الى (6) مليون دينار عام 2017 وإلى (6.5) مليون دينار عام 2018 بمعدل للنمو بلغ (18.2%) خلال المدة المدروسة ، وهذا التحسن في نصيب الفرد ناجم عن ارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً والذي أدى إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكما موضح في الجدول (3) والشكل (3) :-

جدول (3)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2015 – 2018)

(مليون دينار)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2015	5.5
2016	5.4
2017	6
2018(*)	6.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات أولية فصلية.

شكل (3)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2015 –2018)

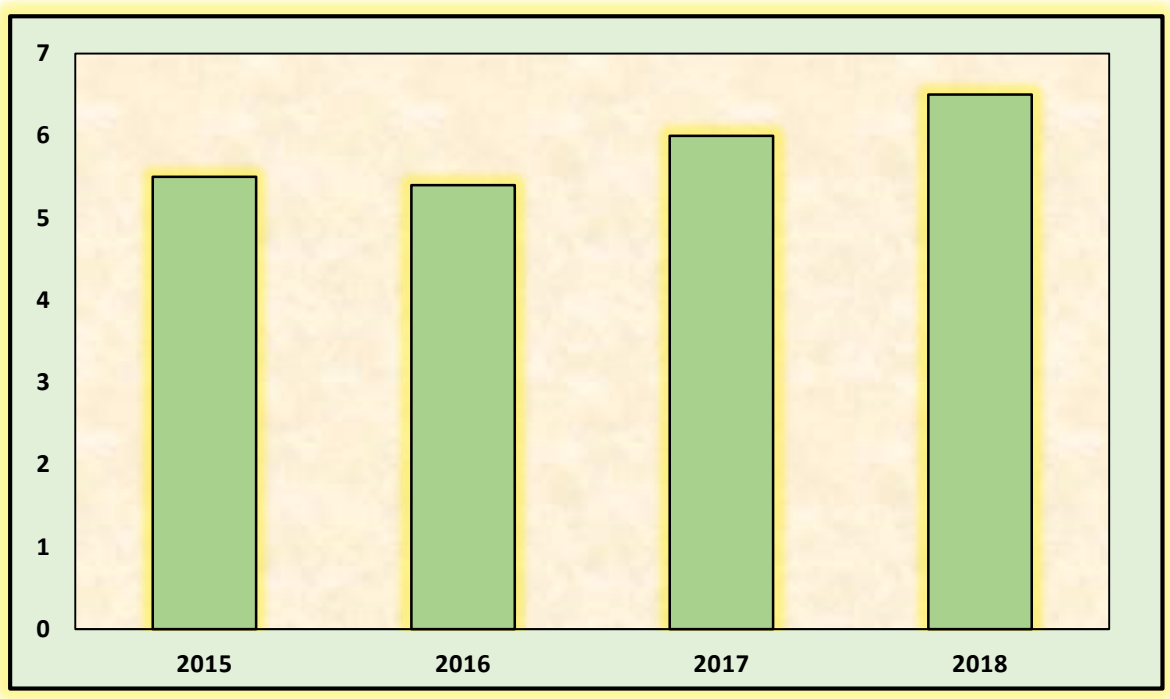

أما بخصوص الدخل القومي فقد ارتفع من (185550.9) مليار دينار عام 2015 إلى (186397.3) مليار دينار عام 2016 ومن ثم ارتفع ليصل إلى (215319.7) مليار دينار عام 2017 مما انعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إذ بلغ حوالي (5.2) مليون دينار عام 2016 بعد أن كان (5.3) مليون دينار عام 2015، ثم ارتفع ليصل إلى (6.8) مليون دينار عام 2017. وهذا يعود إلى تحسن أسعار النفط.

جدول (4)

الدخل القومي للمدة (2015–2017)

(مليار دينار)

السنوات	الدخل القومي
2015	185550.9
2016	186397.3
2017	215319.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (4)

الدخل القومي للمدة (2015-2017)

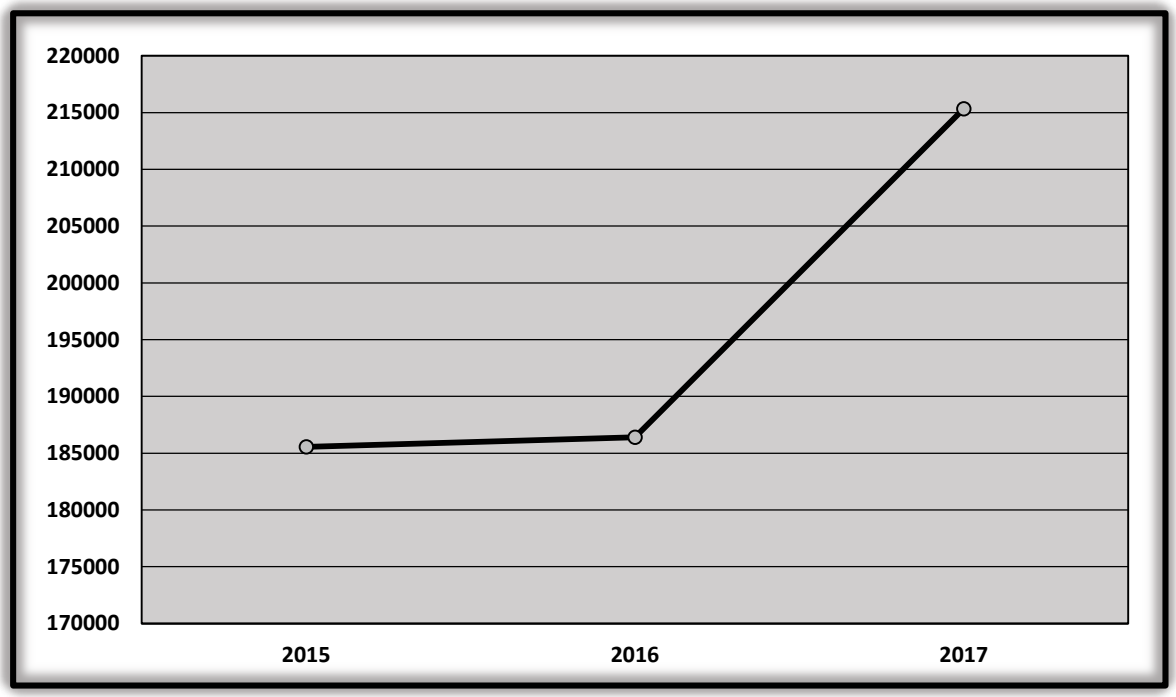

جدول (5)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2015-2017)

(مليون دينار)

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
2015	5.3
2016	5.2
2017	6.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (5)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة (2015–2017)

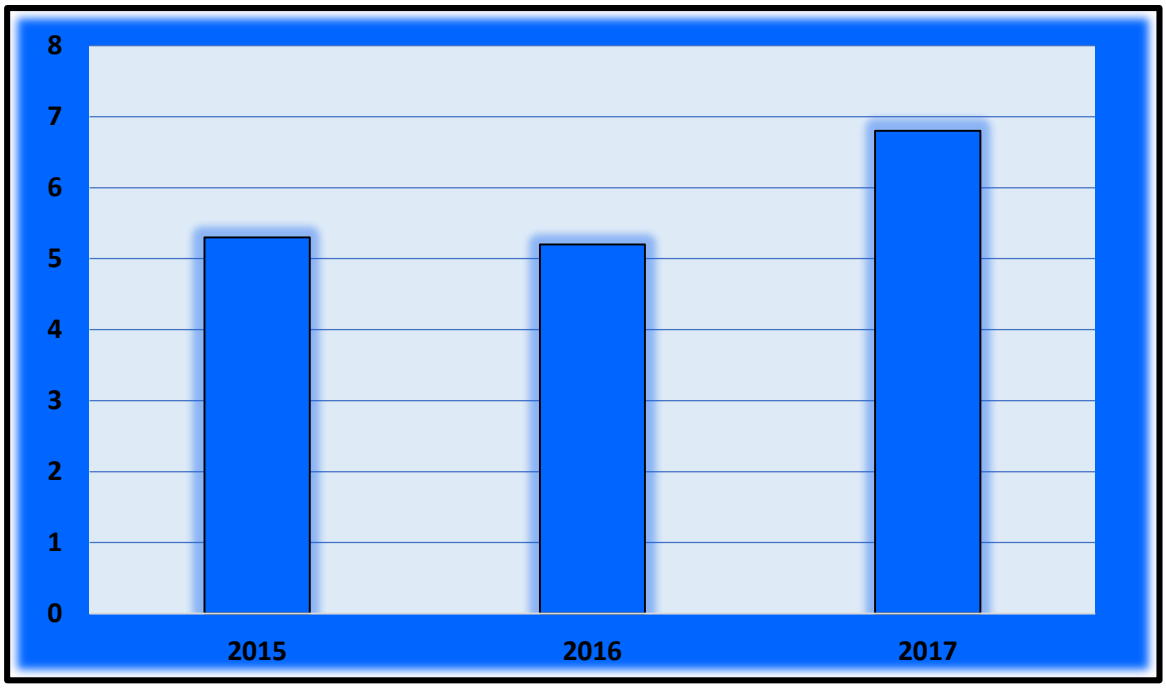

ثانياً: –التوزيع القطاعي والاختلال الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي

إن دراسة دور القطاعات الاقتصادية في النمو الكلي مهمة ضرورية للتعرف على هيكلية الاقتصاد ومستوى تطوره ومدى مساهمة هذه القطاعات في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات، فقد اتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بفعل الاعتماد الأساسي والرئيسي على النفط الخام في تمويل موارده الذي تسبب بزيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة وغيرها من النشاطات، الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث استمر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وعدم دعم الحكومة للمنتوج المحلي لمنافسة المنتوجات المستوردة ، فهذه الاختلالات نجدها متجسدة بشكل واضح في الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ هنالك تحيز واضح نحو الأنشطة السلعية على حساب الأنشطة الخدمية والتوزيعية ، ويمكن تتبع المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه للمدة (2015– 2018) وبالأسعار الجارية من خلال جدول (6) والملحق (2)، إذ يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية **للأنشطة السلعية** في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد سجلت في عام 2015 ما نسبته (49.15%) وارتفعت لتصل إلى (49.7%) عام 2016، ثم وصلت إلى (53.6%) عام 2017 ليستمر التحسن في عام 2018 مسجلاً ما نسبته (57.26%).

في حين شكلت **الأنشطة التوزيعية** بالأسعار الجارية ما نسبته (22.81%) في عام 2015 لتنخفض إلى (22.45%) وذلك عام 2016، ثم وصلت في عام 2017 إلى (21.46%) وفي عام 2018 بلغت (19.97%).

إما بالنسبة **للأنشطة الخدمية** في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد سجلت نسبة (28.04%) في عام 2015 لتشهد انخفاضاً خلال الأعوام 2016 و2017 و2018 لتسجل (27.85%) و (24.96%) و (22.77%) على التوالي.

ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاع غير النفطي بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والسعي نحو بدائل لتمويل المشاريع التنموية من خلال إعادة النظر في توزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية والإجراءات التنفيذية المتبعة باتجاه تعزيز دور القطاعات الأساسية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة بما

يضمن تحفيز النمو في كافة القطاعات الاقتصادية دون حصره في قطاع أو نشاط معين، وكما في الجدول (6) والشكل (6) أدناه: –

جدول (6)

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (2015–2018) (%)

الأنشطة الاقتصادية	2015	2016	2017	2018(*)
الأنشطة السلعية	49.15	49.70	53.60	57.26
الأنشطة التوزيعية	22.81	22.45	21.46	19.97
الأنشطة الخدمية	28.04	27.85	24.94	22.77

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات أولية فصلية.

شكل (6)

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية لتوليد الناتج مع النفط بالأسعار الجارية للمدة (2015–2018)

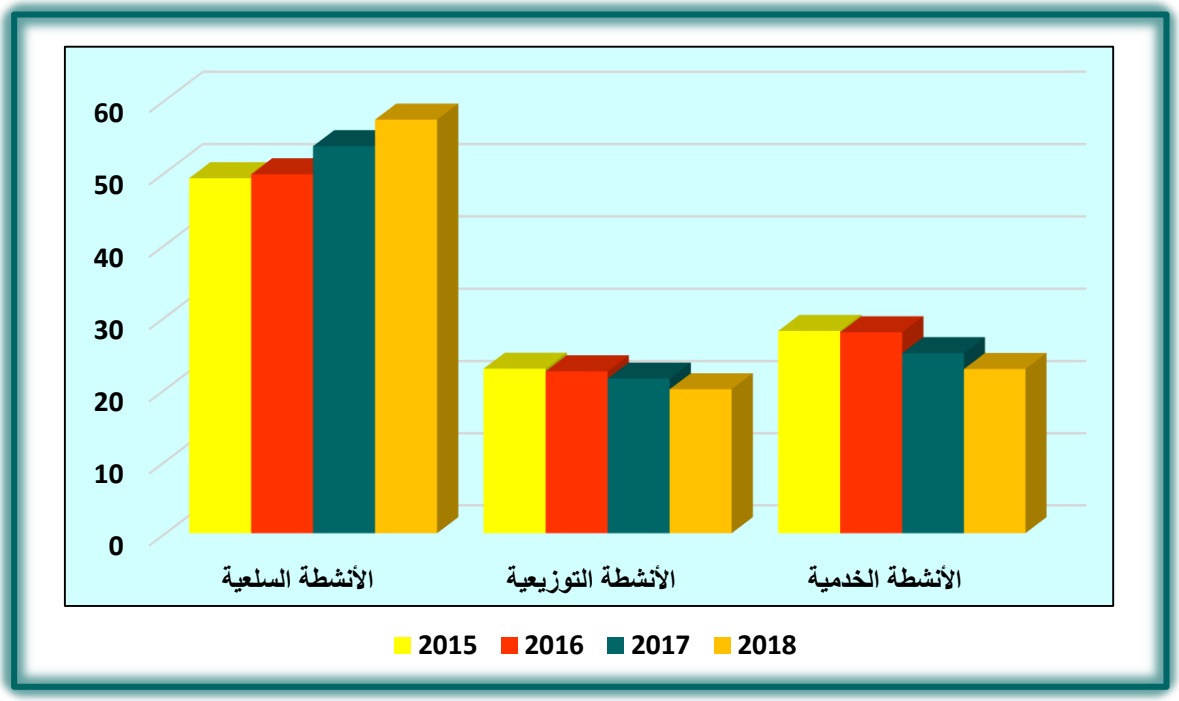

وفيما يخص الأنشطة الاقتصادية المعتمدة على النفط بالدرجة الأولى ، فقد احتل نشاط النفط الخام مركز الصدارة وهذا يعزى بشكل رئيسي إلى الزيادة الإنتاج من النفط الخام ، كون هذا القطاع يشهد تنفيذ المزيد من المشاريع التي يجري العمل فيها حول اكتشاف وتطوير حقول النفط والغاز وفق الأهداف التي تبنتها خطة التنمية الوطنية (2018–2022) وبالتركيز على هذا القطاع بالمدى القريب والمتوسط باعتباره يمثل الثروة السيادية للعراق ، واستمر قطاع النفط الخام بالهيمنة على الاقتصاد العراقي حتى عام 2018 من حيث مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي وبنسبة بلغت (46.3%) وحسب البيانات الأولية الفصلية لهذا العام الذي استحوذ على النسبة الأكبر من تخصيصات القطاع الصناعي في الموازنة الاستثمارية مقابل تواضع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى وخصوصاً الإنتاجية منها ليؤشر هذا خلل واضح في السياسة الاستثمارية ، وتراجع انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني تراجع كبير في الإنتاج الوطني من السلع المادية الذي يفتح المجال للسلع المستوردة لتلبية الطلب المحلي ، وان السبب الرئيسي الذي يشكل العقبة الرئيسية إمام عدم تحقيق الأهداف هو ضعف التنفيذ المادي للمشاريع خاصة مشاريع القطاعات الأساسية على الرغم من توفر التخصيصات اللازمة .

أما **قطاع الصناعة التحويلية** ولأهميته والدور الذي يلعبه في تصحيح الاختلال الإنتاجي وهيكلية الصادرات فقد سجل نسبة مساهمته (2.16%) عام 2015 ، لتصل الى (2.23%) عام 2016 ثم انخفضت لتصل (2.15%) و(1.77%) في عامي 2017 و2018، وفيما يخص **قطاع الكهرباء والماء** فقد ارتفعت نسبة مساهمته من (3.02%) في عام 2015 ليصل إلى (3.25%) في عام 2016 والى (2.89%) عام 2018 بسبب تركيز الاستثمارات في قطاع الكهرباء على حساب بقية القطاعات الاقتصادية ولا تزال مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي متواضعة على الرغم من حصوله على نسبة مهمة من حجم التخصيصات الاستثمارية ، مما يتطلب تكثيف الجهود ليضطلع بدوره المنشود في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي، كما إن ضعف دور القطاع الخاص في هذا النشاط والناجم عن عدم توفر البيئة المناسبة للاستثمار من الأسباب التي تعيق دور القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي.

واحتل **قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق** على أعلى نسبة مساهمة في فروع الأنشطة التوزيعية، إذ بلغت (10.87%) في عام 2015 لتنخفض إلى (9.35%) عام 2016 لتستمر بالانخفاض إلى (7.93%) عام 2017.

ثالثاً: -الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص

تشير البيانات المتوفرة إلى إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام مع النفط الخام قد شهدت ارتفاعاً خلال المدة (2015-2017) فبعد ان سجل (114077.8) مليار دينار عـام 2015 ارتفع ليصل إلى (137919.8) مليار دينار عام 2017 مسجلاً معدل نمو سنوي قدره (20.8%) خلال تلك المدة.

ولتتبع هذا التوزيع فيما بين القطاعين العام والخاص يتضح ان **التوزيع النسبي للقطاع العام** في الناتج المحلي الإجمالي حسب الانشطة خلال المدة (2015-2017) قد شهد تغيرات فبعد ان سجل ما نسبته (58.1%) عام 2015 انخفض ليسجل في عام 2016 ما نسبته (57.5%)، إلا انه قد حقق في عام 2017 تحسناً ملحوظاً إذ سجل ما نسبته (60.3%).

إما **التوزيع النسبي للقطاع الخاص** في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة خلال المدة (2015-2017) وعلى الرغم من اقتصاره على الأنشطة الخدمية في عمليات الإنتاج والتسويق إلا انه حقق نسبة مساهمة مرتفعة خلال المدة أعلاه إذ بلغ في عامي 2015 و2016 (41.9%) و (42.5%) على التوالي، إلا انه انخفض إلى (37.9%) في عام 2017.

جدول (7)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017) (%)

المؤشرات / السنوات	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي (العام)	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي (الخاص)
2015	58.1	41.9
2016	57.5	42.5
2017	60.3	37.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (7)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الملكية بالأسعار الجارية

للمدة (2015-2017)

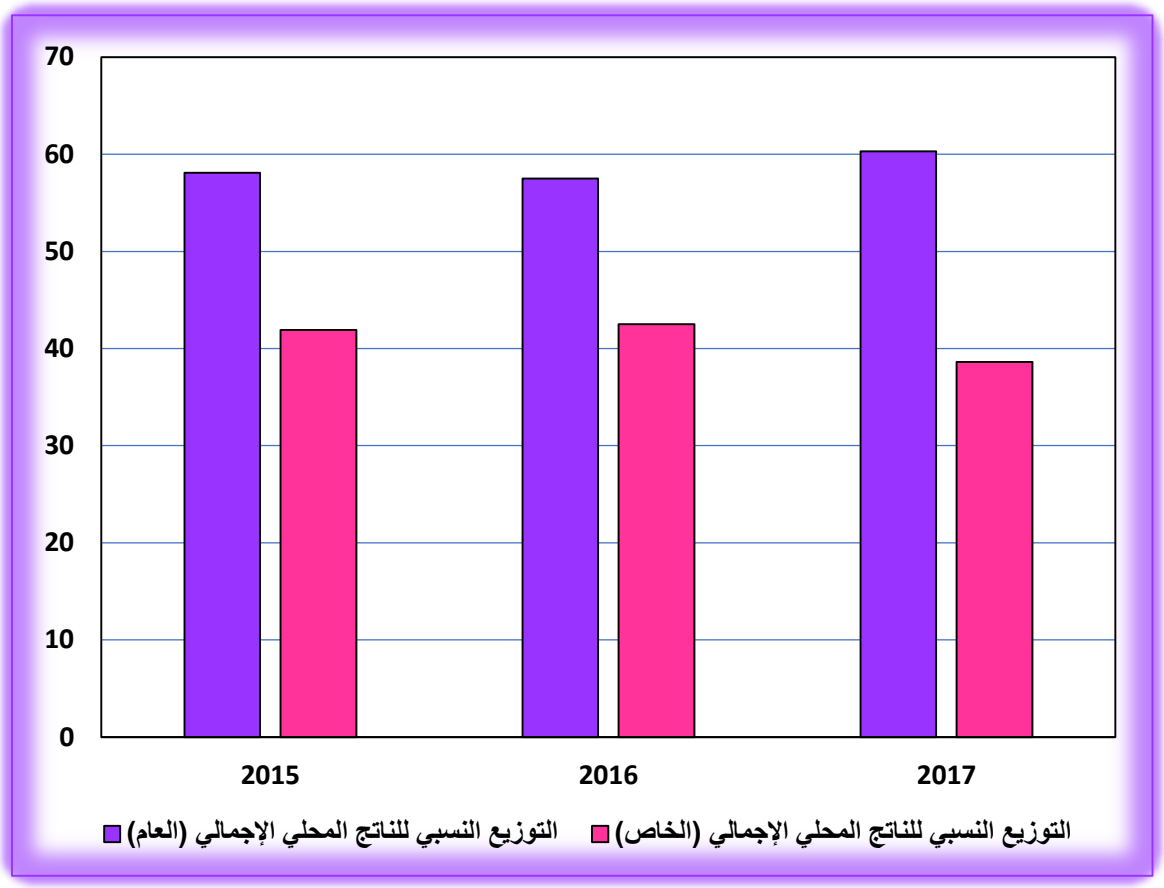

رابعاً: مؤشرات القطاع الحقيقي للربعين الاول والثاني لعام 2019

1. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة بأساس 2007

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم وأوسع المقاييس الشاملة التي تقيس مستوى الأداء الاقتصادي للبلد خلال فترة زمنية معينة يعرض جدول (8) الناتج المحلي الإجمالي للربعين الأول و الثاني لسنة 2019 والربع الثاني لسنة 2018 ويلاحظ من خلال المقارنة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني لسنة 2019 بنسبة (11.3%) مقارنة مع الربع الأول لسنة 2019 وبنسبة (1.1%) مقارنة مع الربع الأول لسنة 2018 نتيجة ارتفاع معدل سعر برميل النفط لنفس الفترة وهذا أدى إلى ارتفاع قيمة النفط المصدر مقارنة مع الربع الأول لسنة 2019 حيث أن نشاط النفط يتبوأ المقام الأول في توليد الناتج المحلي الإجمالي وكما يلي:

أ. بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (67.24) تريليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بارتفاع نسبته (11.3%) عن الربع الأول لسنة 2019 الذي سجل نسبة تغير (1.1%) عن الربع الثاني لسنة 2018.

ب. بلغ الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية (37.09) تريليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بارتفاع نسبته (13.0%) عن الربع الأول لسنة 2019 وبنسبة تغير بلغت (2.1%) عن الربع الثاني لسنة 2018.

ج. بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007 (52.02) تريليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بارتفاع نسبته (5.6%) عن الربع الأول لسنة 2019 وبنسبة تغير (1%) عن الربع الثاني لسنة 2018.

د. بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عدا النفط (19) تريليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بارتفاع نسبته (13.1%) عن الربع الأول لسنة 2019 وبنسبة تغير بلغت (1.7%) عن الربع الثاني لسنة 2018.

هـ. فيما يخص توزيعات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007، حسب مجاميع الأنشطة الاقتصادية (السلعية، التوزيعية، الخدمية)، حيث بلغ ناتج الأنشطة السلعية (36.33) تريليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 حيث ارتفع بنسبة (4.9%) عن الربع الأول لسنة 2019 و (0.5%) عن الربع الثاني لسنة 2018، إما بالنسبة للأنشطة التوزيعية فقد بلغ (9.04) تريليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بارتفاع نسبته (6.8%) عن الربع الاول لسنة 2019 و (2.2%) عن الربع

الثاني لسنة 2018، إما بالنسبة للأنشطة الخدمية فقد بلغ (7.10) تريليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بارتفاع نسبته (8.1%) عن الربع الأول لسنة 2019 و (4.6%) عن الربع الثاني لسنة 2018.

و. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1.7) مليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بارتفاع نسبته (10.7%) عن الربع الأول لسنة 2019 وانخفاض نسبته (1.5%) عن الربع الثاني لسنة 2018.

ز. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية (0.96) مليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بارتفاع نسبته (12.4%) عن الربع الأول لسنة 2019 وانخفاض نسبته (0.5%) عن الربع الثاني لسنة 2018.

ح. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007 (1.34) مليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بارتفاع نسبته (5.0%) عن الربع الأول لسنة 2019 في حين انخفض (1.5%) عن الربع الثاني لسنة 2018.

ط. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الثابتة بأساس 2007 (0.49) مليون دينار في الربع الثاني لسنة 2019 بارتفاع نسبته (12.5%) عن الربع الأول لسنة 2019 في حين سجل انخفاض وبنسبة (7.3%) عن الربع الثاني لسنة 2018.

ي. معدل التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار وهو مؤشر على انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية، حيث انخفض معدل التضخم في الربع الثاني لسنة 2019 بنسبة (.30%) مقارنةً مع الربع الأول لسنة 2019 في حين ارتفع بنسبة (0.2%) مقارنةً مع الربع الثاني لسنة 2018.

جدول (8)

مؤشرات الحسابات القومية والتضخم للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني 2018	الربع الاول 2019	الربع الثاني 2019	نسبة التغير %	نسبة التغير %
			1	2	3	2/1	3/2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	ربعي	مليون دينار	66,511,118	60,432,072	67,242,400	1.1	11.3
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الجارية	ربعي	مليون دينار	36,306,704	32,813,952	37,085,031	2.1	13.0
الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس 2012	ربعي	%	104.5	105.1	104.8	0.2	-0.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية	ربعي	دينار	1,759,553	1,565,598	1,733,052	(1.5)	10.7
متوسط نصيب الفرد من الناتج عدا النفط بالأسعار الجارية	ربعي	دينار	960,495	850,102	955,800	(0.5)	12.4
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007	ربعي	مليون دينار	51,514,298	49,267,669	52,018,498	1.0	5.6
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الثابتة بأساس 2007	ربعي	مليون دينار	1,991,422.0	16,806,640	19,005,632	854.4	13.1
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة بأساس 2007	ربعي	دينار	1,361,192	1,276,364	1,340,683	-1.5	5.0
متوسط نصيب الفرد من الناتج عدا النفط بالأسعار الثابتة لعام 2007	ربعي	دينار	528,245	435,405	489,836	-7.3	12.5
الأنشطة السلعية بالأسعار الثابتة لعام 2007	ربعي	مليون دينار	36,166,094	34,650,491	36,336,044	0.5	4.9
الأنشطة التوزيعية بالأسعار الثابتة لعام 2007	ربعي	مليون دينار	8,841,859	8,459,641	9,037,282	2.2	6.8
الأنشطة الخدمية بالأسعار الثابتة لعام 2007	ربعي	مليون دينار	6,784,465	6,564,689	7,098,495	4.6	8.1

المصدر: المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الحسابات القومية.

مجموع الأنشطة السلعية والتوزيعية والخدمية عدا رسم الخدمة المحتسب.

شكل (8)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2007) للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

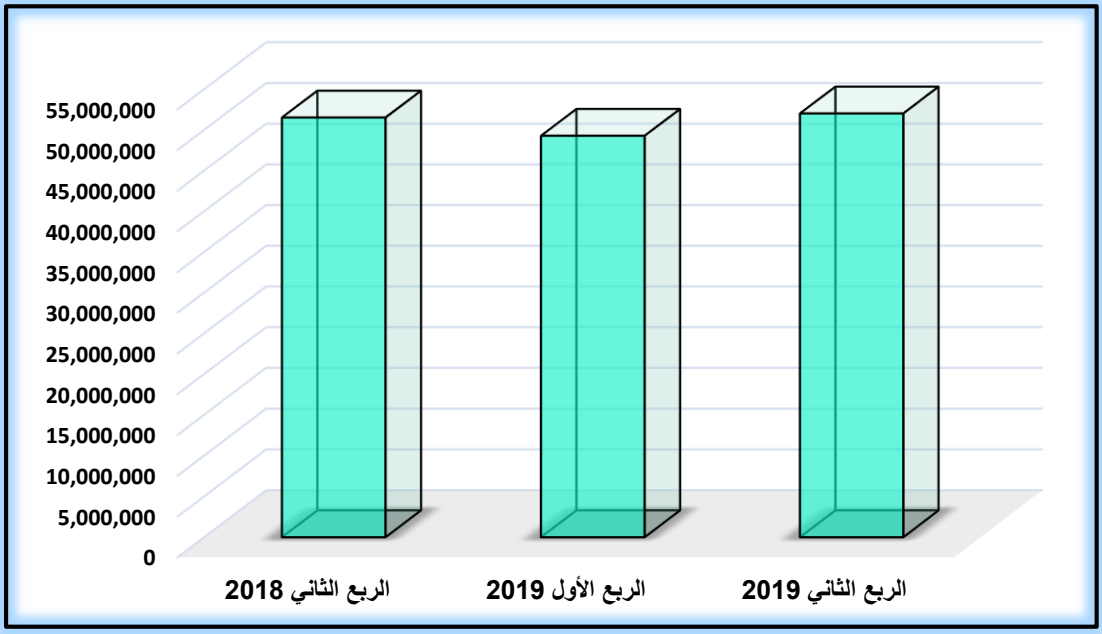

شكل (9)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

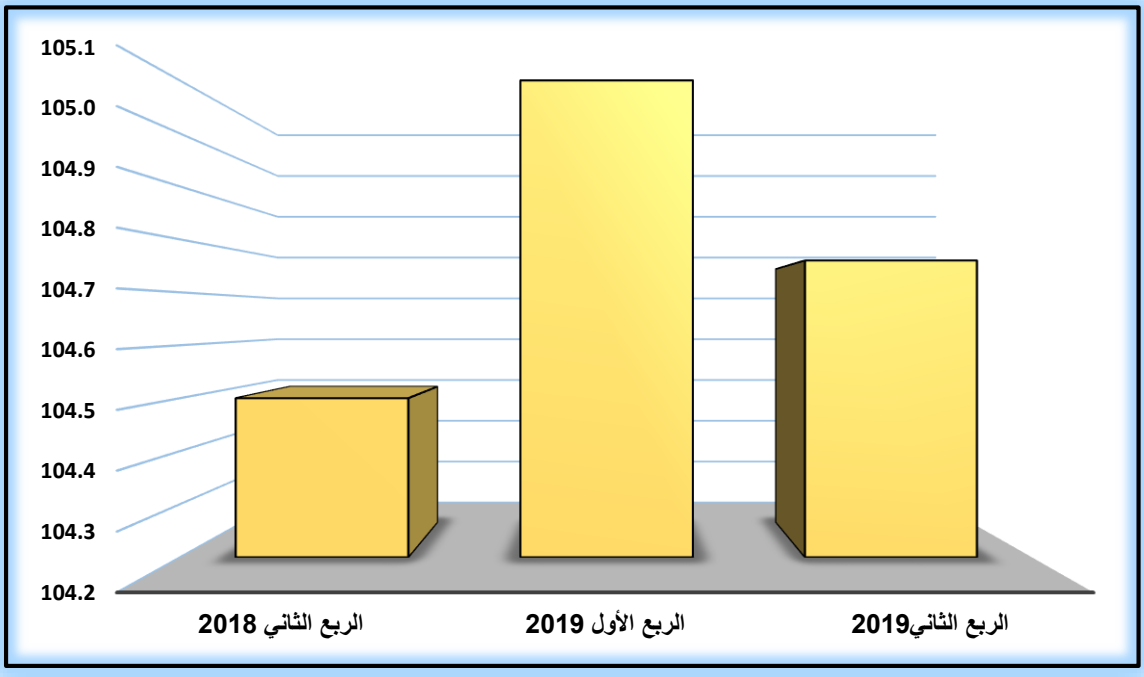

2. نشاط النفط الخام للربعين الأول والثاني من عام 2019

وفيما يخص نشاط النفط الخام للربع الثاني لعام 2018 والربعين الأول والثاني لعام 2019 فيمكن تتبع تطور هذا النشاط من خلال بيانات الجدول (9): -

يعتبر نشاط النفط الخام أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي والذي يتصف بأنه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على إيرادات النفط في توليد الدخل بشكل أساسي والذي يمثل مصدر التمويل الرئيس للموازنة العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري ويعرض جدول (9) كميات النفط الخام المنتج والمصدر وسعر البرميل للربعين الأول والثاني لسنة 2019 والربع الثاني لسنة 2018

أ. ارتفعت كمية النفط الخام المنتج في الربع الثاني لسنة 2019 بنسبة (0.94%) مقارنةً مع الربع الأول لسنة 2019 وبنسبة (3.95%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2018، حيث بلغت الكمية المنتجة (412.4) مليون برميل في الربع الثاني لسنة 2019 بعد أن كانت (408.6) مليون برميل في الربع الأول لسنة 2019 و (396.8) مليون برميل في الربع الثاني لسنة 2018.

ب. سجلت كمية صادرات النفط الخام في الربع الثاني لسنة 2019 ارتفاعا نسبته (0.35%) مقارنةً مع الربع الأول لسنة 2019 وانخفاض نسبته (6.51%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2018 حيث بلغت الكمية المصدرة (320.3) مليون برميل في الربع الثاني لسنة 2019 بعد أن كانت (342.6) مليون برميل في الربع الثاني لسنة 2018.

ج. ارتفعت كمية النفط الخام المجهز للمصافي في الربع الثاني لسنة 2019 بنسبة (8.85%) مقارنة مع الربع الأول لسنة 2019 وبنسبة (11.19%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2018، حيث بلغت الكمية المجهزة للمصافي (58.8) مليون برميل في الربع الثاني لسنة 2019 بعد أن كانت (52.9) مليون برميل في الربع الثاني لسنة 2018.

د. انخفضت كمية النفط الخام المجهز للكهرباء في الربع الثاني لسنة 2019 بنسبة (77.28%) مقارنة مع الربع الأول لسنة 2019 وبنسبة (75.26%) مقارنة مع الربع الثاني لسنة 2018، حيث بلغت الكمية المجهزة للكهرباء (1.1) مليون برميل في الربع الثاني لسنة 2019 بعد أن كانت (4.4) مليون برميل في الربع الثاني لسنة 2018.

هـ. ارتفع معدل سعر البرميل المصدر من النفط الخام في الربع الأول لسنة 2019 بنسبة (7.16%) مقارنةً مع الربع الأول لسنة 2019 وبنسبة (4.38%) مقارنةً مع الربع الثاني لسنة 2018 حيث بلغ

(64.93) دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2019 بعد أن كان (62.20) دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2018.

و. ارتفعت قيمة النفط الخام المصدر في الربع الثاني لسنة 2019 بنسبة (7.63%) مقارنةً مع الربع الأول لسنة 2019 وانخفضت بنسبة (2.78%) مقارنةً مع الربع الثاني لسنة 2018 بسبب انخفاض كميات النفط المصدرة حيث بلغت قيمة النفط الخام المصدر (20.7) مليار دولار في الربع الثاني لسنة 2019 بعد أن كانت (21.3) مليار دولار في الربع الثاني لسنة 2018.

جدول (9)

كمية النفط الخام المنتج وقيمة النفط الخام المصدر ومعدل سعر البرميل للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

المـــؤشـــرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني 2018	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2019	نسبة التغير %	نسبة التغير %
			1	2	3	3/1	3/2
كمية النفط الخام المنتج	ربعي	ألف برميل	396,760	408,585	412,445	3.95	0.94
كمية النفط الخام المصدر	ربعي	ألف برميل	342,620	319,194	320,312	(6.51)	0.35
كمية النفط الخام المجهز للمصافي	ربعي	ألف برميل	52,911	54,050	58,831	11.19	8.85
كمية النفط الخام المجهز للكهرباء	ربعي	ألف برميل	4,414	4,806	1,092	(75.26)	(77.28)
معدل سعر البرميل	ربعي	دولار	62.20	60.59	64.93	4.38	7.16
قيمة النفط المصدر	ربعي	ألف دولار	21,316,028	19,254,644.01	20,723,222.33	(2.78)	7.63

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر.

شكل (10)

كمية النفط الخام المصدر للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

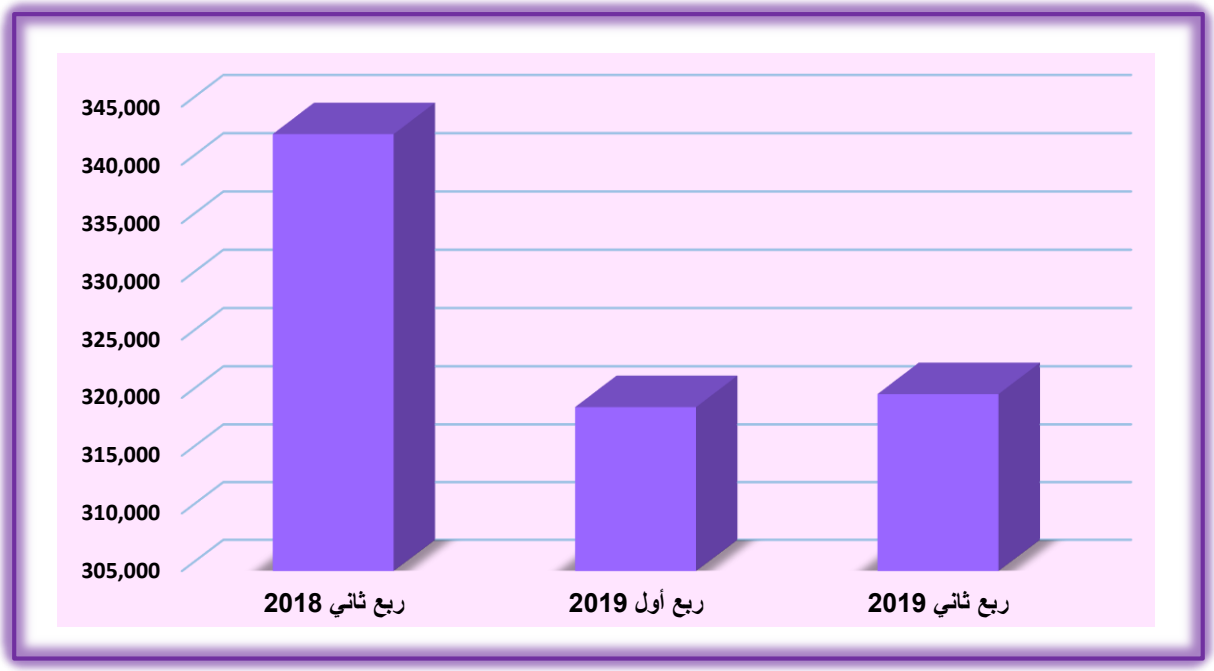

شكل (11)

قيمة النفط الخام المصدر للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

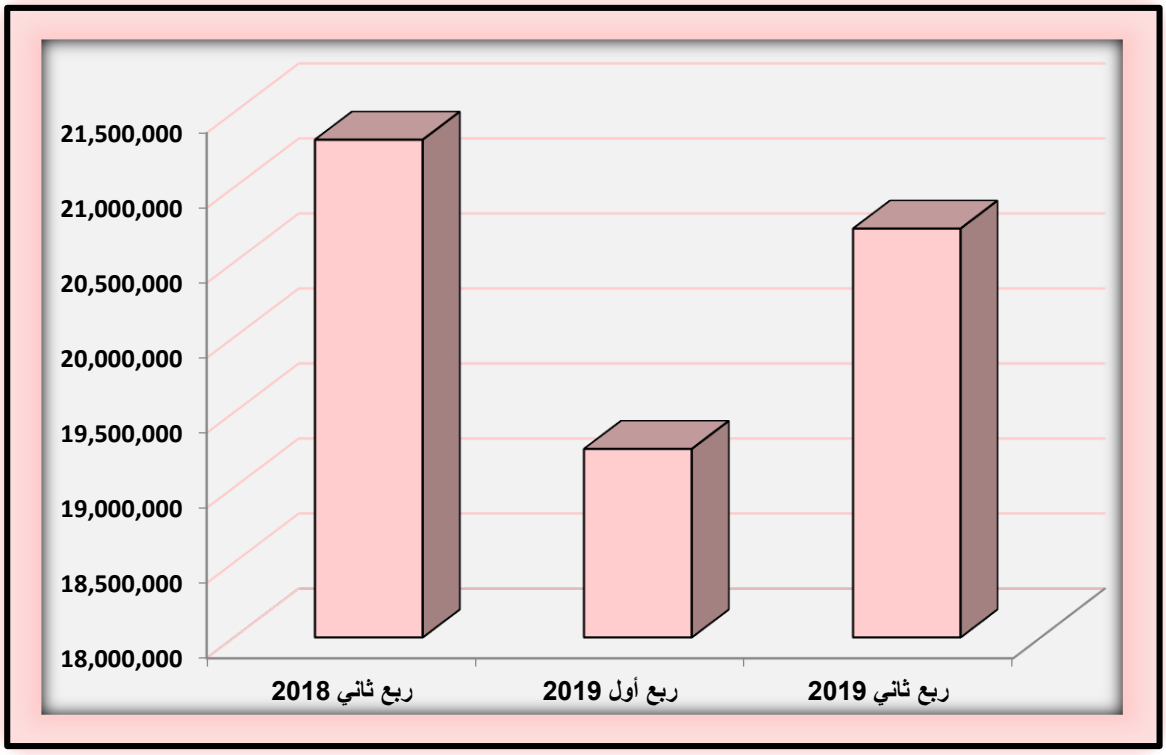

الفصل الثاني

المالية العامة

تعد الموازنة العامة لأي بلد بمثابة خطة مدروسة في ضوء احتياجات وإمكانيات الوزارات والأقاليم والمحافظات وبناءً على حجم الموارد المالية المتاحة التي يمكن لها تغطية النفقات العامة، إذ يتم إعداد الموازنة العامة وفق الأسس والمبادئ العامة والتوجهات المعتمدة والتي تعكس الأولويات الضرورية للمرحلة التي يمر بها البلد بوصفها أداة تساعد في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية ركزت الموازنة في العراق خلال السنوات السابقة على بناء اقتصاد متنوع وكفوء وقادر على تحقيق الأهداف التي جاءت بها الخطط التنموية ، لاسيما ان اعتماده الشديد على النفط والذي لم تقل نسبة إسهام إيراداته عن (85%) انعكس بتشوه الهيكل القطاعي للاقتصاد فطبع بمجموعة من الخصائص والسمات التي تبلورت على شكل تحديات القت بظلالها على توجهات الموازنة العامة من حيث التوسع في الانفاق الجاري على حساب تراجع حصة الانفاق الاستثماري وهو ما عزز من النزعة الاستهلاكية وزيادة مستويات الطلب الكلي ، الى جانب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وعدم قدرته للاستجابة لهذه الزيادات في الانفاق مؤدياً الى تشعب الاختناقات وزيادة درجة الانكشاف الاقتصادي ، الامر الذي يتطلب العمل المخطط من اجل ازالة هذه التشوهات وتصحيح الاختلال ، وان الخطوات الاساسية تتجسد بترجمة الثروة النفطية وتحويلها الى ثروة معززة للإمكانات البشرية تستمد مقوماتها من تطبيق مفردات الحكم الرشيد .

ولتسليط الضوء على واقع المالية العامة في العراق خلال المدة (2015–2018) والذي يتجلى من خلال توضيح هيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة فضلاً عن العجز أو الفائض في الموازنة.

أولاً: الإيرادات العامة

تضطلع الحكومات في الوقت الراهن بمهام اقتصادية واجتماعية عديدة ، فهي بصدد انجاز تلك المهام بحاجة إلى تهيئة التمويل المناسب لتغطية التزاماتها فمن بيانات الجدول (10) والشكل (12) يتضح بان الإيرادات العامة قد سجلت (66470.3) مليار دينار عام 2015 لتنخفض خلال عام 2016 لتسجل (54409.3) مليار دينار ، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية والتي بلغت في عام 2016 (44267.1) مليار دينار مقارنة بالعام السابق اذ سجلت (51312.6) مليار دينار، كما كان لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة وهذا ما أسهم في زيادة نسبة العجز فيها بسبب الاعتماد الشبه الكامل على إيرادات النفط، إلى جانب التحديات الأخرى المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب وزيادة نفقات إيواء ودعم النازحين في المخيمات مما ولد ضغوطاً إضافية على الموارد العامة، الأمر الذي دفع السلطة المالية لمواجهة هذه الأزمة من خلال مجموعة من الإجراءات اللازمة لضبط الأوضاع المالية والحصول على التمويل سواء الداخلي أم الخارجي، والذي تجسد بارتفاع الضرائب على الدخول والثروات إلى (4533.8) مليار دينار عام 2017 مقارنة بالعامين السابقين 2015 و2016 التي سجلت (1618.7) و (3229.5) مليار دينار على التوالي، الا انها انخفضت إلى (3425.1) مليار دينار عام 2018. إما حصة الموازنة من إرباح القطاع العام فقد شهدت انخفاضاً من (1045.3) مليار دينار عام 2015 لتصل إلى (804.5) مليار دينار عام 2018 والسبب يعود إلى الأعباء المالية الإضافية التي فرضها قرار تحويل رواتب شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي وفرض الضرائب على دخولهم، وكذلك الاستقطاع الذي حصل في رواتب الموظفين لدعم القوات الأمنية بكافة صنوفها لمواجهة الإرهاب.

فيما سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً عام 2017 وصل إلى (77422.2) مليار دينار بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت (65079.2) مليار دينار مقارنة بعامي 2015 و2016، فيما سجلت الايرادات العامة ارتفاعاً في عام 2018 لتصل الى (106569.8) مليار دينار، نتيجة لتحسن أسعار النفط الذي وصل سعر برميل النفط الخام حوالي (70) دولار الذي انعكس على ارتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت (95619.8) مليار دينار والتي استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات، والجدول (10) والشكل (12) يوضحان ما سبق ذكره: –

يتضح مما تقدم أن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي واجهها اقتصاد العراق خلال المدة (2015–2018) كان لها الأثر الكبير في تراجع الإيرادات العامة لاسيما تراجع أسعار النفط وما تركته من تداعيات كبيرة على الموازنة العامة والتي انعكست على مجمل الأداء الاقتصادي ومن ثم انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما سبب في تفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية وكلفة التعامل مع الأزمة، وبغية تصحيح المسار واستخدام الموارد الاقتصادية للبلد بشكل أفضل قامت السلطة المالية بمواجهة الأزمات التي مرت بها خلال السنوات السابقة بمجموعة من الإجراءات لضبط الموازنة مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات إلى الناتج في عام 2018 لتصل إلى (42.4%) مقارنةً بالعام السابق الذي سجل (34.9%).

جدول (10)

نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) للمدة (2015–2018)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	إجمالي الإيرادات العامة (1)	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (2)	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (3=1/2)
2015	66470.3	194681	34.1
2016	54409.3	196924.1	27.6
2017	77422.2	221665.7	34.9
2018	106569.8	251064.5	42.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية للمدة (2015–2018).

شكل (12)

الإيرادات العامة للموازنة للمدة (2015–2018)

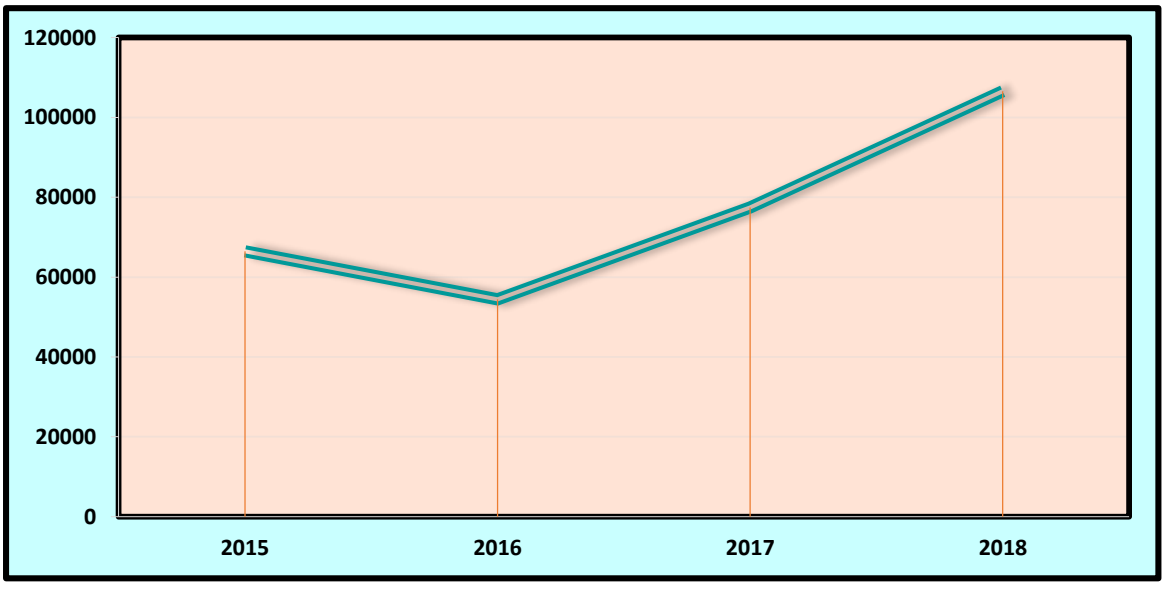

فيما أشرت باقي مكونات الإيرادات العامة ارتفاعاً ملحوظاً حسب نسبة المساهمة الأعلى إذ بلغت **الضرائب على الدخول والثروات** في عام 2015 (1618.7) مليار دينار وبنسبة مساهمة (2.4%) لتستمر بالارتفاع إلى (4533.8) مليار دينار لعام 2017 وكانت نسبة مساهمتها الأعلى التي وصلت (5.9%) بعد نسبة مساهمة الإيرادات النفطية، الا انها انخفضت عام 2018 لتسجل (2261.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (2.1%) بسبب تخفيض الضرائب على دخول الموظفين والتي سبق وان تم فرض نسبة (3.8%) على الرواتب ، فيما سجلت **الإيرادات الأخرى** عام 2015 (9252.9) مليار دينار وبنسبة مساهمة (3.9%) من إجمالي الإيرادات العامة إلا أنها انخفضت عام 2017 مسجلة (2217.2) مليار دينار وبنسبة (2.9%)، واستمرت بالانخفاض في عام 2018 وبنسبة بلغت (1.6%) ، كما سجلت **الإيرادات التحويلية** انخفاضاً من (2153.3) مليار دينار عام 2015 إلى (1587.2) مليار دينار عام 2018 وبنسبة مساهمة بلغت (1.5%)، إما **الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج** فقد ارتفعت من (396.4) مليار دينار عام 2015 لتصل إلى (2261.1) مليار دينار وذلك في عام 2018 لترتفع نسبة مساهمتها من (0.6%) إلى (2.1%) على التوالي بسبب ترشيد الإنفاق العام وتقليص النفقات السيادية، فضلاً عن فرض الضرائب على المنتجات المستوردة لدعم المنتج الوطني وحمايته وفرض الرسوم على السلع التي يتم إنتاج مثيلتها محلياً، كما ارتفعت نسب مساهمة **إيرادات الرسوم** من (0.9%) عام 2015 لتصل إلى (1.1%) عام 2018 في حين بلغت **الإيرادات الرأسمالية** نسب إسهام سجلت (0.1%) في عامي 2015 و 2018 على التوالي ، اما **حصة الموازنة من إرباح القطاع العام** سجلت نسبة إسهام منخفضة تمثلت من (1.6%) وذلك في عام 2015 الى (0.8%) عام 2018، والجدول (11) إلى جانب الشكل (13) الذي يوضحان مكونات الإيرادات العامة خلال المدة المدروسة.

جدول (11)

هيكل الإيرادات العامة للمدة (2015-2018) ونسب الإسهام

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	2015	نسبة المساهمة %	2016	نسبة المساهمة %	2017	نسبة المساهمة %	2018	نسبة المساهمة %
الإيرادات النفطية	51312.6	77.2	44267.1	81.4	65079.2	84.1	95619.8	89.7
الضرائب على الدخول والثروات	1618.7	2.4	3229.5	5.9	4533.8	5.9	3425.1	3.2
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	396.4	0.6	632.4	1.2	1764.5	2.3	2261.1	2.1
ايرادات الرسوم	607.9	0.9	669.1	1.2	788.2	1.02	1131.1	1.1
حصة الموازنة من إرباح القطاع العام	1045.3	1.6	682.8	1.3	700.9	0.91	804.5	0.8
الإيرادات الرأسمالية	83.04	0.1	40.9	0.08	56.9	0.07	73.9	0.1
الإيرادات التحويلية	2153.3	3.2	3020.5	5.6	2202.5	2.8	1587.2	1.5
الإيرادات الأخرى	9252.9	13.9	1866.9	3.4	2217.2	2.9	1667.02	1.6
المجموع	66470.3	100.0	54409.3	100.0	77422.2	100.0	106569.8	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (13)

نسب المساهمة لمكونات الإيرادات العامة لعام 2018

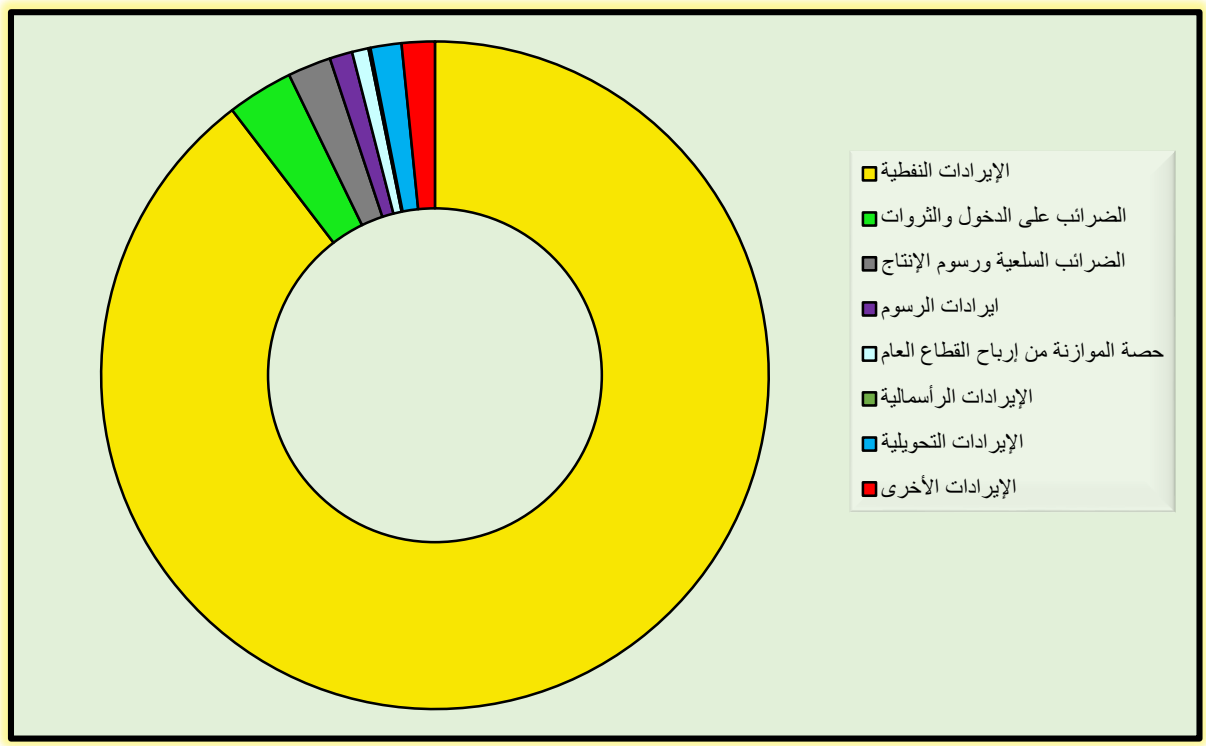

ثانياً: النفقات العامة

تتبع أهمية النفقات العامة من خلال تعاظم دور الحكومة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ ترجع أهمية هذه النفقات كونها الأداة التي توظفها الحكومة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى لتحقيقها فهي تعكس كافة الحاجات العامة وسبل تمويلها.

فمن بيانات الجدول (12) والشكل (14) يتضح بأن النفقات العامة قد سجلت (70397.5) مليار دينار عام 2015 لتنخفض الى (67067.4) مليار دينار عام 2016 وبنسبة (34.1%) إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض إجمالي الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية التي تمثل عصب تمويل الموازنة العامة للاقتصاد العراقي. ثم شهد تحسناً في عامي 2017 و2018 لتبلغ (75490.1) وبنسبة (33.4%) إلى الناتج المحلي الإجمالي و (80873.2) مليار دينار وبنسبة (32.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة الإيرادات نتيجة التحسن التدريجي لأسعار النفط الذي ساعد في توجيه أكثر للموارد المالية نحو الإنفاق.

جدول (12)

نسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	إجمالي النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة النفقات العامة الى الناتج (%)
2015	70397.5	194681	36.2
2016	67067.4	196924.1	34.1
2017	75490.1	221665.7	33.4
2018	80873.2	251064.5	32.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (14)

النفقات العامة للمدة (2015-2018)

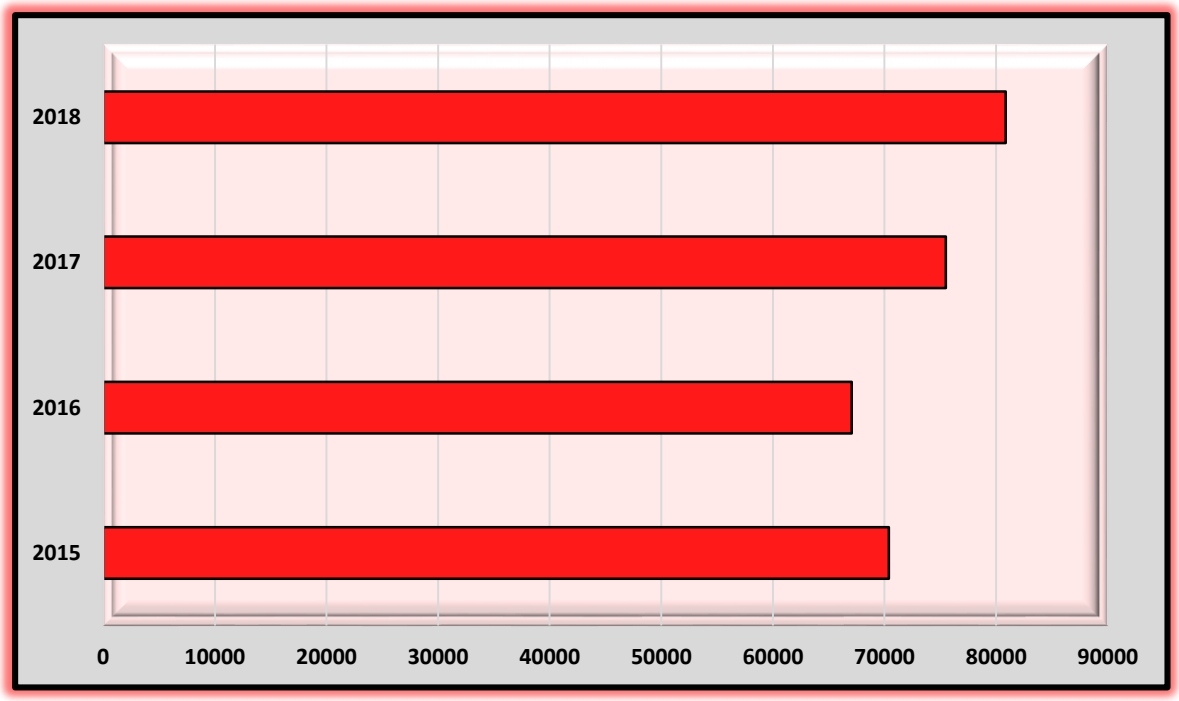

وبغية متابعة مسار النفقات العامة في العراق للمدة (2015-2018) بشقيها الجاري والاستثماري، فمن بيانات الجدول (13) يتضح بأن **النفقات الجارية** حافظت على مستواها خلال عامي 2015 و 2016 لتبلغ (51832.8) و (51173.4) مليار دينار وبنسب مساهمة من اجمالي النفقات العامة سجلت (73.6%) و (76.3%) على التوالي ، الا انها شهدت ارتفاعاً في عام 2017 لتبلغ (59025.7) مليار دينار وبنسبة مساهمة (78.2%) ، واستمرت بالارتفاع في عام 2018 لتصل الى (67052.9) مليار دينار الذي انعكس على ارتفاع نسبة مساهمتها لتصل الى (82.9%) من إجمالي النفقات العامة .

اما بالنسبة **للنفقات الاستثمارية** فقد سجلت انخفاضاً خلال المدة (2015-2018) لتتراوح ما بين (18564.7) و (13820.3) مليار دينار على التوالي لينعكس هذا على نسبة مساهمتها من اجمالي النفقات العامة التي انخفضت من (26.4%) عام 2015 الى (17.1%) عام 2018 والسبب يعود الى الانخفاض الحاصل في مكوناتها. والجدول (13) والشكل (15) يوضحان اعلاه.

جدول (13)

النفقات الجارية والاستثمارية ونسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	إجمالي النفقات العامة	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري من إجمالي النفقات العامة (%)	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة (%)
2015	51832.8	18564.7	70397.5	73.6	26.4
2016	51173.4	15894.01	67067.4	76.3	23.7
2017	59025.7	16464.5	75490.1	78.2	21.8
2018	67052.9	13820.3	80873.2	82.9	17.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2015-2018).

شكل (15)

نسب المساهمة للإنفاق الجاري والاستثماري من إجمالي النفقات العامة للمدة (2015-2018)

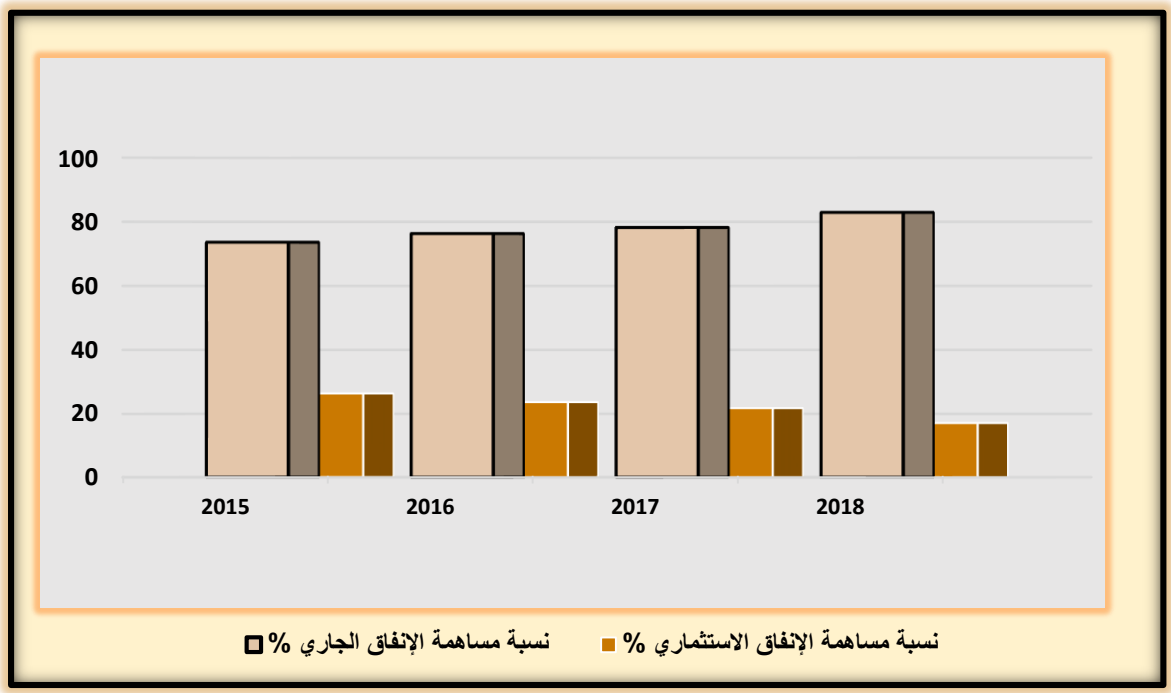

ولتشخيص هيكل مكونات النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري فيمكن تتبع أبواب الصرف لمكوناتها. فمن بيانات الجدول (14) الذي يوضح أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية خلال المدة (2015–2018) يتضح إن النسبة الأكبر جاءت في فقرة تعويضات الموظفين والتي وصلت في عام 2018 إلى (53.4%) من إجمالي النفقات الجارية يعزى ذلك إلى استرجاع المخصصات في رواتب الموظفين والمتقاعدين بنسبة (3.8%) ضمن قرارات مجلس الوزراء ، وجاءت فقرة الرعاية الاجتماعية ثانيةً إذ سجلت ما نسبته (22.6%) من إجمالي النفقات الجارية، فيما سجلت نسبة المنح والإعانات وخدمة الدين إلى (16.7%)، وسجلت فقرة المستلزمات السلعية ما نسبتها (5.2%) ، فيما تراوحت نسب المكونات الأخرى لأبواب الإنفاق الجاري ما بين (0.1%) إلى (0.7%).

جدول (14)

أبواب الصرف لمكونات النفقات الجارية للمدة (2015–2018)

(مليار دينار)

أبواب الصرف	2015	2016	2017	2018	نسبة المساهمة % لعام 2018
تعويضات الموظفين	32651.6	31833.4	32866.5	35835.5	53.4
المستلزمات الخدمية	581.3	680.8	753.7	449.2	0.7
المستلزمات السلعية	1658.2	1241.9	2922.5	3471.4	5.2
صيانة الموجودات	426.2	327.6	358.5	406.2	0.6
النفقات الرأسمالية	164.5	95.8	112.2	119.6	0.2
المنح والإعانات وخدمة الدين	4708.1	6514.1	6857.6	11230.9	16.7
الالتزامات والمساهمات	138.9	78.9	95.3	70.02	0.1
البرامج الخاصة	56.1	50.4	236.8	303.2	0.5
الرعاية الاجتماعية	11447.9	10350.6	14822.6	15166.8	22.6
مجموع النفقات الجارية	51832.8	51173.4	59025.7	67052.9	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2015–2018).

شكل (16)

نسب مساهمة أبواب الصرف للنفقات الجارية لعام 2018

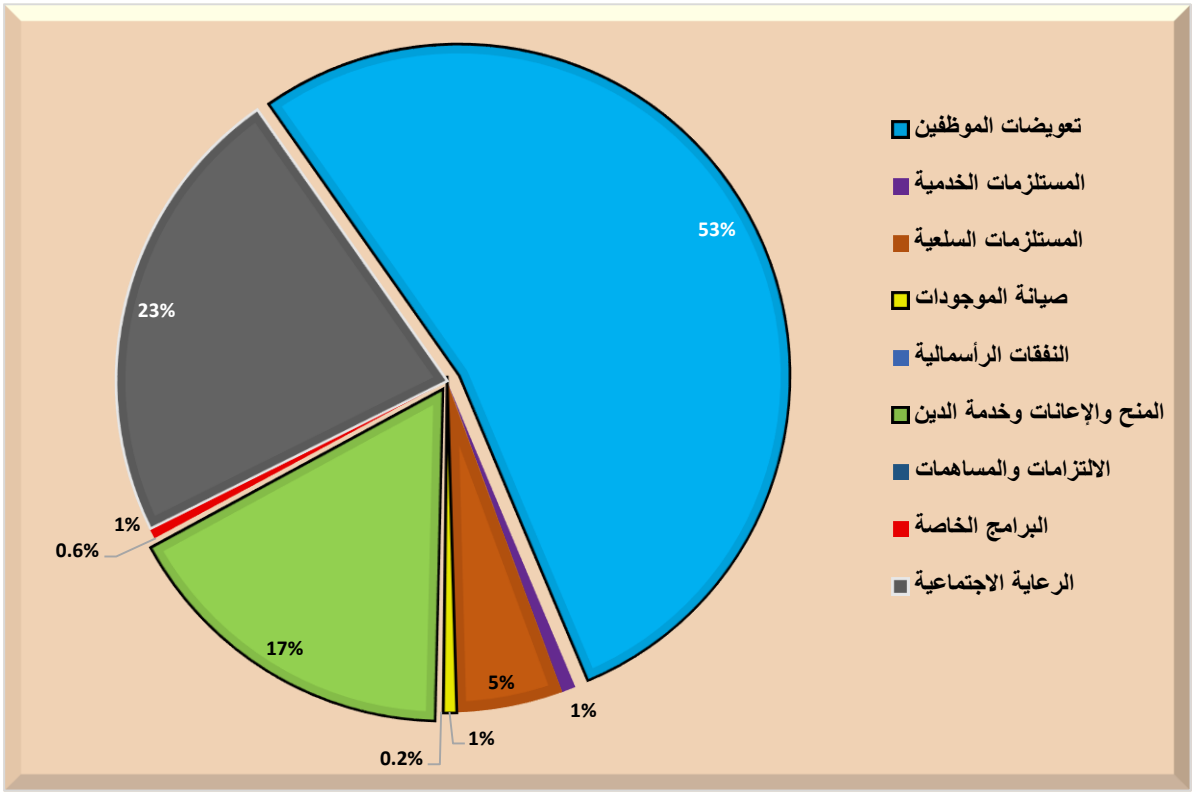

إما جانب النفقات الاستثمارية خلال المدة (2015–2018) فقد سجلت انخفاضاً ملحوظاً فبعد إن كانت (18564.7) مليار دينار عام 2015 انخفضت لتصل في عام 2018 إلى (13820.3) مليار دينار وهو أدنى انخفاض لها خلال المدة أعلاه إذ سجلت نسبته مساهمة بلغت (17.1%) من إجمالي النفقات العامة وذلك بسبب زيادة الأنفاق الحكومي الجاري لسد الأعباء المالية الإضافية كالرواتب والدعم للمناطق التي تعرضت للعمليات العسكرية مما أثر سلباً على حصة الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة، وكما موضحة في الجدول (15) الذي يوضح أبواب صرف الإنفاق الاستثماري ونسب الإسهام خلال عام 2018 يتضح بان القطاع الصناعي لا يزال يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق الاستثماري إذ بلغت (80.6%) وذلك يعود إلى هيمنة نشاط النفط كونه نشاط كثيف رأس المال ومن ثم يتطلب أموال كبيرة لديمومته بغية تمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويليه قطاع المباني والخدمات إذ سجل ما نسبته (14.6%)، كما حصل قطاع النقل والاتصالات على ما نسبته (2.6%) ويليه القطاع الزراعي بنسبه بلغت (1.6%) وأخيرا قطاع التربية والتعليم بنسبة (0.6%) وهي أقل نسبة من بين مكونات ابواب الصرف للنفقات الاستثمارية خلال عام 2018 .

جدول (15)

أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

أبواب الصرف	2015	2016	2017	2018	نسبة المساهمة % لعام 2018
القطاع الزراعي	918.8	239.6	41.2	227.8	1.6
القطاع الصناعي	14782.1	13297.5	14203.6	11134.1	80.6
قطاع النقل والاتصالات	671.9	273.6	227.8	360.1	2.6
قطاع المباني والخدمات	1937.3	2014.7	1901.8	2021.6	14.6
قطاع التربية والتعليم	254.6	68.6	90.04	76.744	0.6
مجموع النفقات الاستثمارية	18564.7	15894.01	16464.5	13820.3	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (17)

نسب مساهمة أبواب الصرف للنفقات الاستثمارية لعام 2018

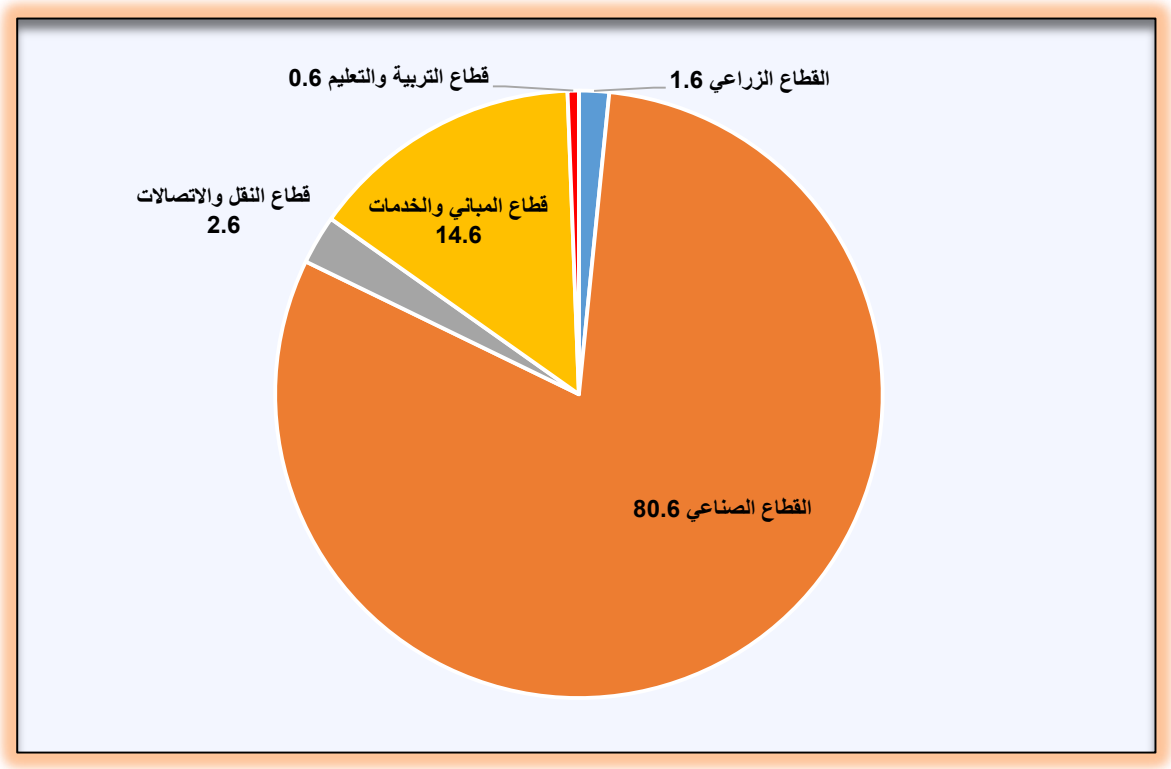

ثالثاً: العجز أو الفائض في الموازنة العامة

كمحصلة لتطورات التي حصلت في الإيرادات والنفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2015-2018) سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً خلال عامي 2015 و 2016 ما مقداره (3927.2-) مليار دينار في عام 2015 مشكلاً ما نسبته (2.0-%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليزداد العجز المالي في عام 2016 ليسجل (12658.1-) محققاً ما نسبته (6.4-%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وكانت هذه النتيجة بسبب الانخفاض في الإيرادات العامة المتأتية من الإيرادات النفطية بفعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن توقف بعض حقول النفط في المناطق الواقعة تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية وزيادة النفقات العسكرية بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى حدوث العجز.

إما في عام 2017 حققت الموازنة العامة فائضاً مقداره (1932.1) مليار دينار وبنسبة (0.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى سبب ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة والتحسن التدريجي في أسعار النفط، فضلاً عن توقف العمليات العسكرية بعد تحرر المناطق من العصابات الإرهابية (داعش)، واستمرت الموازنة بتحقيق فائض في عام 2018 بلغ (25696.6) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (10.2%) إلى الناتج المحلي بسبب الزيادة التي حصلت في الإيرادات وخاصة الإيرادات النفطية التي سجلت نسبة اسهام في الإيرادات العامة بلغت (89.7%).

جدول (16)

العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

السنة / المؤشرات	2015	2016	2017	2018
إجمالي الإيرادات	66470.3	54409.3	77422.2	106569.8
إجمالي النفقات	70397.5	67067.4	75490.1	80873.2
العجز أو الفائض	(3927.2)	(12658.1)	1932.1	25696.6
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	194681	196924.1	221665.7	251064.5
نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج	(2.0)	(6.4)	0.9	10.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (18)

العجز أو الفائض في الموازنة العامة للمدة (2015-2018)

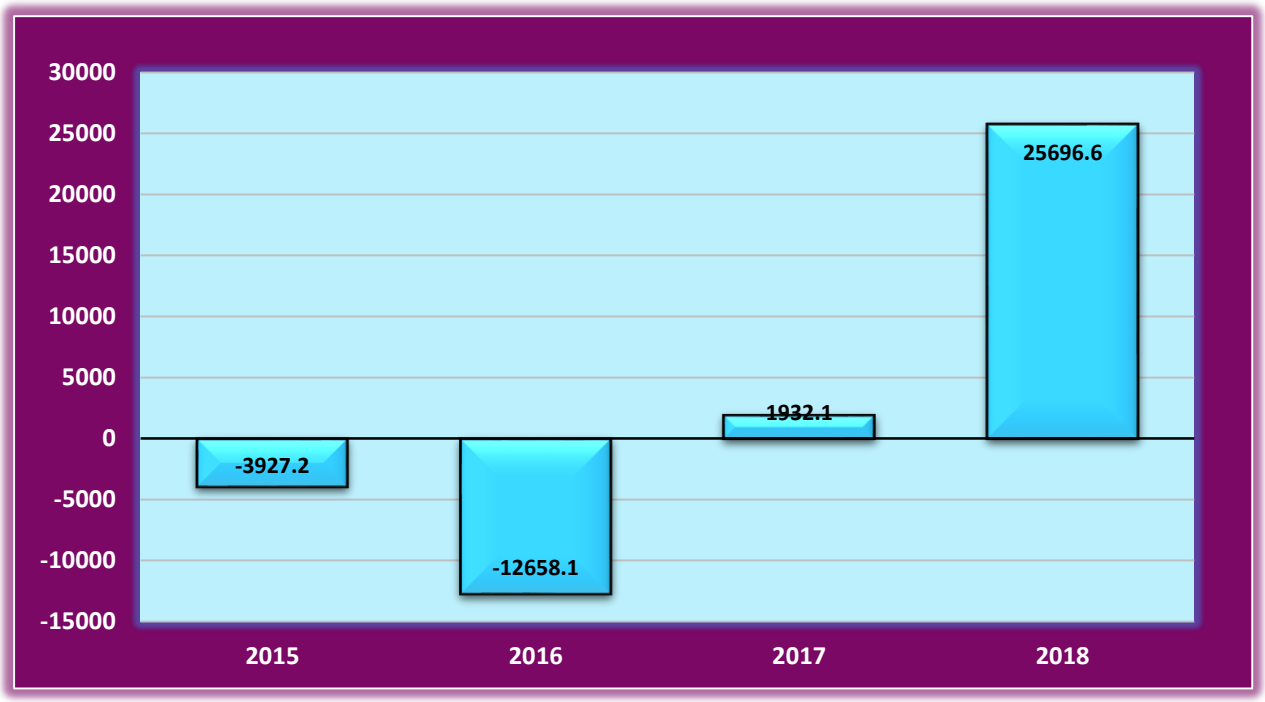

رابعاً: تطورات الدين العام

بغية متابعة تطورات الدين العام سواء كان داخلياً أم خارجياً ومؤشرات استدامته والتي ترتبط بالقدرة على تدويره، فيمكن توضيحها وكالاتي: -

1. الدين الداخلي

سجل الدين الداخلي ارتفاعاً خلال المدة (2015-2017) فبعد إن كان (32142.8) مليار دينار عام 2015 وبنسبة (16.5%) من الناتج المحلي الإجمالي استمر بالارتفاع ليصل إلى (47678.8) مليار دينار عام 2017 وبنسبة (21.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان السبب هو ازدياد الحاجة لتمويل النفقات المتزايدة بسبب الإحداث التي شهدها اقتصاد العراق وكما تم ذكره سابقاً، وكان للبنك المركزي دور كبير في ضمان تدوير الدين الداخلي عبر تيسير السيولة واستخدام المزيد من أدوات الدين، اما في عام 2018 فقد انخفض الدين الداخلي ليصل إلى (41822.9) مليار دينار وبنسبة (16.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تحسن الإيرادات النفطية وعدم الحاجة إلى مصادر تمويل أخرى والتي منها الدين الداخلي. والجدول (17) والشكل (19) يوضحان ذلك.

جدول (17)

تطورات الدين الداخلي للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	الدين العام الداخلي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الدين إلى الناتج (%)
2015	32142.8	194681.0	16.5
2016	47362.3	196924.1	24.1
2017	47678.8	221665.7	21.5
2018	41822.9	251064.5	16.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة.

شكل (19)

تطورات الدين الداخلي للمدة (2015-2018)

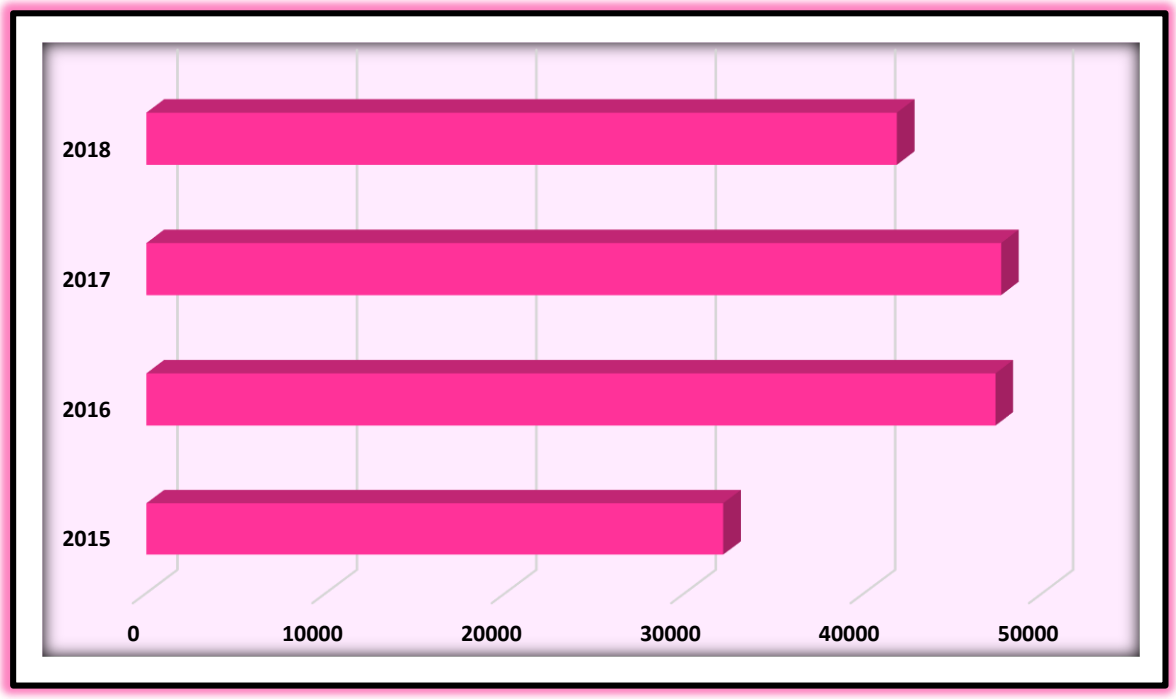

2. الدين الخارجي

سجل الدين الخارجي ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2015-2018) فبعد أن كان (68590.4) مليار دينار عام 2015 وبنسبة (35.2%) من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع ليصل إلى (79350.4) مليار دينار عام 2018 الا ان نسبته من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بلغت (31.6%) ويعزى هذا الانخفاض في نسبة الدين الى ان ارتفاع الناتج المحلي أكبر من الدين الخارجي، فضلاً الى ثبات الدين التجاري للدائنين.

جدول (18)

تطورات الدين الخارجي للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

المؤشرات / السنة	الدين العام الخارجي*	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الدين الى الناتج (%)
2015	68590.4	194681.0	35.2
2016	71404.8	196924.1	36.3
2017	78136.6	221665.7	35.2
2018	79350.4	251064.5	31.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الإنذار المبكر.

(*) تم تحويله من عملة الدولار إلى الدينار العراقي عن طريق الضرب بسعر الصرف الرسمي.

شكل (20)

تطورات الدين الخارجي للمدة (2015-2018)

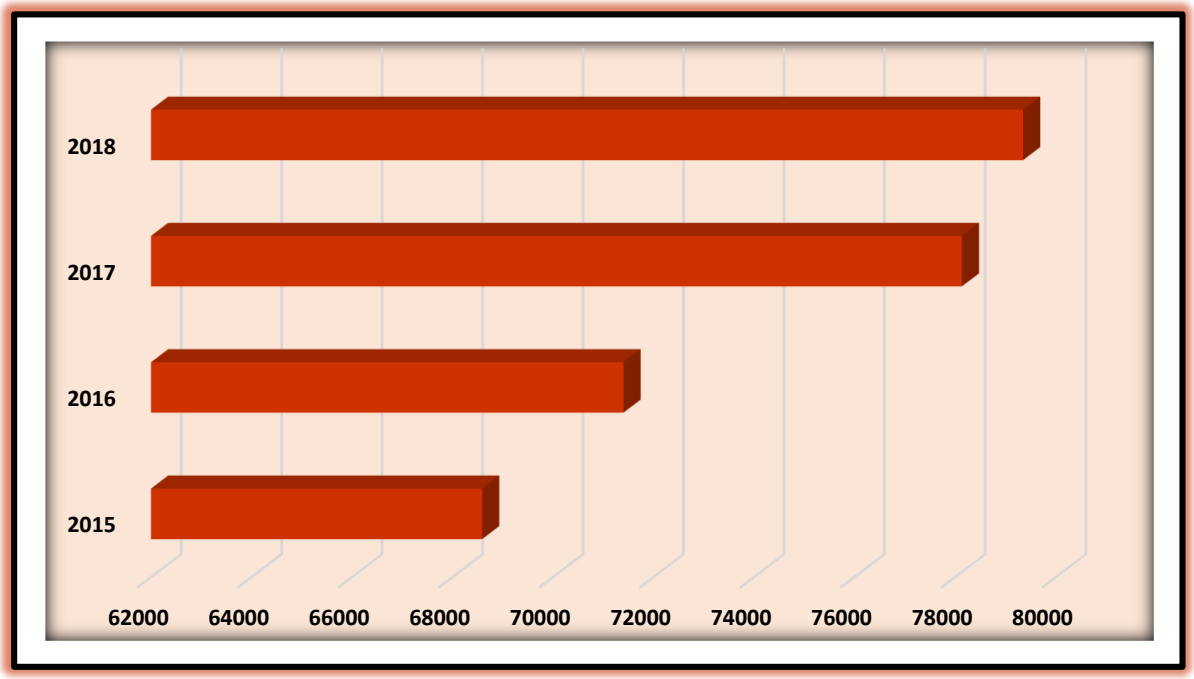

خامساً: مؤشرات المالية العامة للربعين الاول والثاني لعام 2019

إن النشاط المالي للاقتصاد العراقي يتضمن الايرادات العامة (الايرادات النفطية وغير النفطية) اللازمة لتغطية النفقات العامة (النفقات الجارية والاستثمارية) من اجل إشباع الحاجات العامة للمجتمع، ويبين الجدول (19) الإيرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام 2018 والربعين الأول والثاني لعام 2019، وكما يلي: -

1. بلغت الإيرادات العامة (25.6) تريليون دينار للربع الثاني لسنة 2019 حيث ارتفعت بنسبة (7.0%) عن الربع الثاني لسنة 2018 وبنسبة (25.19%)عن الربع الأول لسنة 2019 نتيجة ارتفاع الإيرادات الأخرى بضمنها الإيرادات النفطية. أما فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد انخفضت بنسبة (3.45%) عن الربع الثاني لسنة 2018 في حين ارتفعت بنسبة (42.32%) عن الربع الأول لسنة 2019 وأن سبب الارتفاع يعود إلى أن التحاسب الضريبي للشركات يبدأ في الربع الثاني من السنة بعد الانتهاء من إعداد الحسابات الختامية والمصادقة عليها.
2. بلغت النفقات العامة (20.39) تريليون دينار للربع الثاني لسنة 2019 حيث ارتفعت بنسبة (16.91%)عن الربع الثاني لسنة 2018 وذلك يعود لارتفاع النفقات الجارية بنسبة (18.37%) وانخفاض النفقات الاستثمارية بنسبة (3.70%) في حين ارتفعت النفقات العامة بنسبة (10.67%) عن الربع الأول لسنة 2019 وذلك يعود لارتفاع النفقات الجارية بنسبة (6.68%) والنفقات الاستثمارية بنسبة (212.45%) عن الربع الأول لسنة 2019 وأن سبب الزيادة في النفقات الاستثمارية يعود إلى أن تنفيذ الموازنة يكون في الربع الثاني من السنة.
3. بلغ فائض الموازنة الكلي (5.21) تريليون دينار للربع الثاني لسنة 2019 بعد أن كان (2.03) تريليون في الربع الأول لسنة 2019 و (6.49) في الربع الثاني لسنة 2018.

جدول (19)

الايرادات والنفقات العامة للربع الثاني لعام 2018 والربعين الأول والثاني لعام 2019

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني 2018	الربع الاول 2019	الربع الثاني 2019	نسبة التغير %	نسبة التغير %
			1	2	3	3/1	3/2
الإيرادات العامة	ربعي	مليون دينار	23936898	20458173	25611431	7.00	25.19
الإيرادات الأخرى بضمنها النفط	ربعي	مليون دينار	22260945	19686224	24512777	10.12	24.52
الإيرادات الضريبية	ربعي	مليون دينار	1675953	771949	1098654	-34.45	42.32
النفقات العامة	ربعي	مليون دينار	11445528	18429560	20395423	16.91	10.67
النفقات الجارية	ربعي	مليون دينار	16288305	18072887	19280998	18.37	6.68
النفقات الاستثمارية	ربعي	مليون دينار	1157223	356673	1114425	-3.70	212.45
فائض / عجز الموازنة الكلي	ربعي	مليون دينار	6491370	2028613	5216008	-19.65	157.12

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

الفصل الثالث

الإنفاق الاستثماري الحكومي وتكوين رأس المال الثابت

يعد الاستثمار بشقيه الحكومي والخاص من العوامل المهمة المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وإحداث التطور على مستوى ناتج الأنشطة الاقتصادية إلا إن درجة المساهمة هذه فيما يتعلق بالاستثمار الحكومي تحديداً تعتمد على إيرادات تصدير النفط الخام إلى الخارج ومن ثم فإن الاستثمار الحكومي سوف يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية لأسعار النفط الخام في السوق العالمية.

أولاً: الاستثمار الحكومي وبرنامج تنمية الأقاليم

تبرز أهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي من خلال كونه يشكل جزءاً من الإنفاق العام الذي يساهم في إنشاء وإقامة مجموعة واسعة من المشاريع التنموية وتطوير المنشآت والمؤسسات القائمة حالياً في قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي لذلك فان الإنفاق الحكومي يرتكز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية إلى جانب الإنفاق على المشاريع الإنتاجية، ومن ثم فان هذين الانفاقين ليسا منفصلين تماما وإنما هناك تداخل كبير بينهما مما جعلهما متكاملين، ويرجع ذلك أساسا لصعوبة تحديد الآثار المباشرة وغير مباشرة لكل صنف في توليد القيمة المضافة ورفع القدرة الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية.
ويمكن تقسيم الأنفاق الاستثماري على نوعين هما:

1. الأنفاق الاستثماري المباشر في مختلف فروع الإنتاج

ويتمثل أقامه المشاريع الصناعية والزراعية والنقل والاتصالات والتربية والتعليم .... الخ والتي يترتب عليها سلع وخدمات حاصل إنتاجها يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، هذه الزيادة تخفف من الضغوط التضخمية وتعزيز رصيد الميزان التجاري وبما يسمح بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم زيادة العرض الكلي فزيادة الصادرات وهكذا.

2. الأنفاق الاستثماري غير المباشر

ويتمثل بالمبالغ المخصصة لإقامة الهياكل الأساسية والبنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج. إذ تحتاج الحكومة لإقامتها إلى مدة زمنية طويلة، لذا يقع عبئها على الحكومة وليس على القطاع الخاص.

وعلى الرغم من ذلك فان النشاط الاستثماري الحكومي يمثل جزءاً من مكونات الموازنة العامة في العراق إذ إن هذا الإنفاق سيؤدي لاحقا إلى أحداث إضافات في التراكم الرأسمالي أو زيادة الموجودات الرأسمالية الثابتة والتي تشكل القاعدة المادية لتحقيق معدلات النمو ودعم مشاريع الاستثمار وتأهيل البنى

التحتية والنهوض بالواقع التنموي والخدمي وخلق فرص العمل في الاقتصاد العراقي. وفي هذا المجال يعد المنهاج الاستثماري الحكومي من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، حيث يعد هذا البرنامج الأداة الأساسية لتنفيذ أولويات مسيرة أعمار وتنمية الاقتصاد العراقي في ضوء أهداف وخطط التنمية الوطنية وسياسات الإصلاح الاقتصادي وفقا للأسس والمبادئ التي تعكس درجة الأولويات الضرورية للمرحلة المقبلة.

ووفقاً لما تقدم فإن اتجاهات تطور الإنفاق الاستثماري تتباين باختلاف المدة الزمنية والمراحل التنموية التي مر بها الاقتصاد العراقي عبر تطوره التاريخي وفي ضوء متطلبات السياسة الاقتصادية والتنموية حيث لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة أساسية على مصدر واحد والمتمثل بالإيرادات المتحققة عن تصدير النفط الخام إلى الخارج لتمويل مسيرة التنمية والأعمار فيه مع محدودية الإيرادات الأخرى ، إذ في ضوء تنفيذ الأهداف الأساسية للخطط الاقتصادية والتنموية في بناء التنمية الاقتصادية المتوازنة فان الاستثمارات الجديدة تحدد معدل النمو والتطور في البلد مع ضمان تحقيق مستوى من العدالة في توزيع الاستثمارات والدخول بين المحافظات والأقاليم وصولاً إلى تحقيق التوازن والعدالة في هذا التوزيع على مستوى الإفراد وفئات وشرائح المجتمع العراقي كافة.

وفي ضوء هذا التوجه نلاحظ وجود تذبذب في تخصيصات ونفقات البرنامج الاستثماري واختلافها ما بين الزيادة والنقصان بين عام وأخر. إذ إن السياسة الاستثمارية كثيراً ما تواجه تحديات كبيرة على مستوى الاقتصاد العراقي وهذا يعود إلى هيمنة الإيرادات النفطية في تمويل هذا الإنفاق ومحدودية وضآلة مصادر الإيرادات الأخرى، إذ أن تراجع العوائد النفطية وعدم انتظامها فضلاً عن عدم تمكن القطاع العام من تنويع عوائده المالية عدا النفط الخام في العراق انعكس ذلك على كفاءة أداء اقتصاده، بصورة عامة تاركاً أثارا سلبية على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه.

من خلال الجدول (20) يتضح وجود تذبذب في **التخصيصات الاستثمارية** للمدة (2015-2018) إذ بلغت التخصيصات السنوية لعام 2015 (40742) مليار دينار، واخذت بالانخفاض في حجم التخصيصات السنوية لتصل إلى (25620) مليار دينار وذلك في عام 2016 وبنسبة (-37.1%) نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً، وزيادة المجهود الحربي بسبب دخول عصابات داعش الإرهابي مما اثر على إنتاج بعض الحقول النفطية، فضلاً عن إغلاق المنافذ الحدودية في محافظة الانبار ونينوى مما اثر على انخفاض إيرادات الحكومة العراقية الذي انعكس بالتأثير سلباً على تناقص التخصيصات السنوية للمشاريع الاستثمارية في العراق في حين ارتفعت التخصيصات السنوية في عام 2017 لتصل (28532) مليار دينار وبنسبة (11%) ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية واستقرار

الوضع الأمني ، وفي عام 2018 انخفضت التخصيصات الاستثمارية لتصل إلى (23537.8) مليار دينار وبنسبة (-18%).

جدول (20)

التخصيصات السنوية والمصروفات الفعلية للموازنة الاستثمارية للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

العام	التخصيصات السنوية 1	المصروفات الفعلية 2	نسبة نمو التخصيصات % 3	نسبة نمو المصروفات % 4	نسب الصرف المالي أو التنفيذ % 5
2015	40742.0	23100.0	-	-	56
2016	25620.0	19187.0	(38)	(17)	74.9
2017	28532.0	17037.0	11	(12)	59.7
2018	23537.8	12883.6	(18)	(25)	54.7

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية.

فيما يتعلق بنسب أو كفاءة التنفيذ المالي إلى التخصيصات الاستثمارية فبعد أن سجلت في عام 2015 (56%) ويعود ذلك إلى ترشيد الإنفاق الاستثماري والناجم عن الصدمات التي تعرض إليها الاقتصاد العراقي. وفي عام 2016 شهدت نسب الصرف المالي ارتفاعاً لتشكل ما نسبته (74.9%)، وفي عام 2017 بلغت بحدود (59.7%)، وفي عام 2018 بلغت بحدود (54.7%)، هذا التذبذب في نسب الانجاز المالي يعود إلى جملة أسباب منها طول مدة المصادقة على تخصيصات الموازنة الاستثمارية والتأخر في إجراء الإعلان والإحالة للمشاريع الى جانب التلكؤ في تنفيذ المشاريع المستمرة بسبب إحالتها إلى مقاولين غير كفؤين مما انعكس في تأخر تنفيذ جانباً من المشاريع الحكومية الحيوية والتي لها مساس مباشر باحتياجات السكان، لاسيما في المناطق التي شهدت التوسع في العمليات العسكرية. الأمر الذي يستلزم إخضاع المشاريع الاستثمارية إلى مجموعة معايير لتحقيق التوزيع الأمثل للاستثمارات وبما يضمن الكفاءة المثلى في الاختيار من خلال عدم إدراج مشاريع جديدة ما لم تكن مستوفية لمعايير دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية. إذ ينبغي إن تشير نتائج هذه الدراسات إلى إمكانية تنفيذ المشاريع ونجاحها والتي ستساهم بعد انجازها إلى دعم وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي وزيادة مستويات الإنتاجية وبما يسهم من تقليل الاستيرادات وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن رفد الموازنة العامة بموارد جديدة.

كل ذلك يتطلب الاستمرار والتركيز في تفعيل استراتيجيات وسياسات اقتصادية تقوم على أساس التحول من الاعتماد على نشاط النفط إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية ومن ثم تنويع مصادر الدخل مع اعتماد استراتيجية التصدير والتنافسية مع العالم الخارجي مع تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وبما ينعكس لاحقاً على تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وزيادة مستوى الرفاهية في العراق.

شكل (21)

إجمالي التخصيصات والمصروفات السنوية لبرامج الاستثمار للمدة (2015-2018)

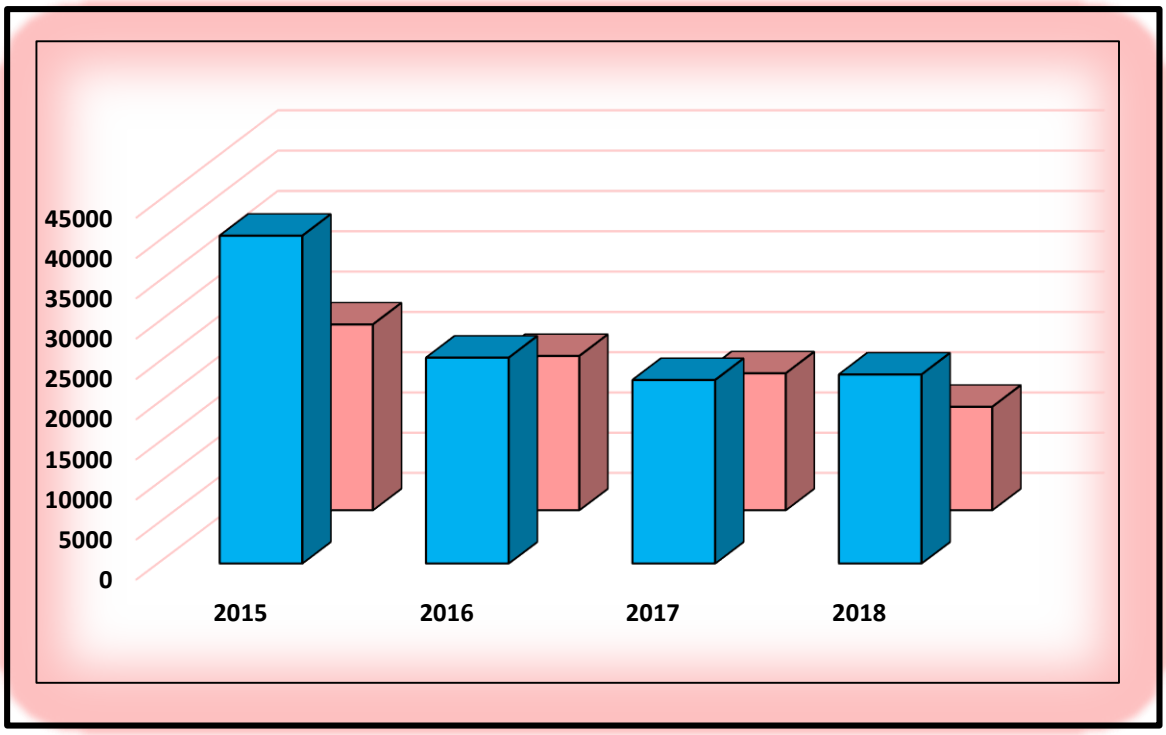

شكل (22)

الأهمية النسبية لنسب الصرف المالي أو التنفيذ على المشاريع الاستثمارية للمدة (2015-2018)

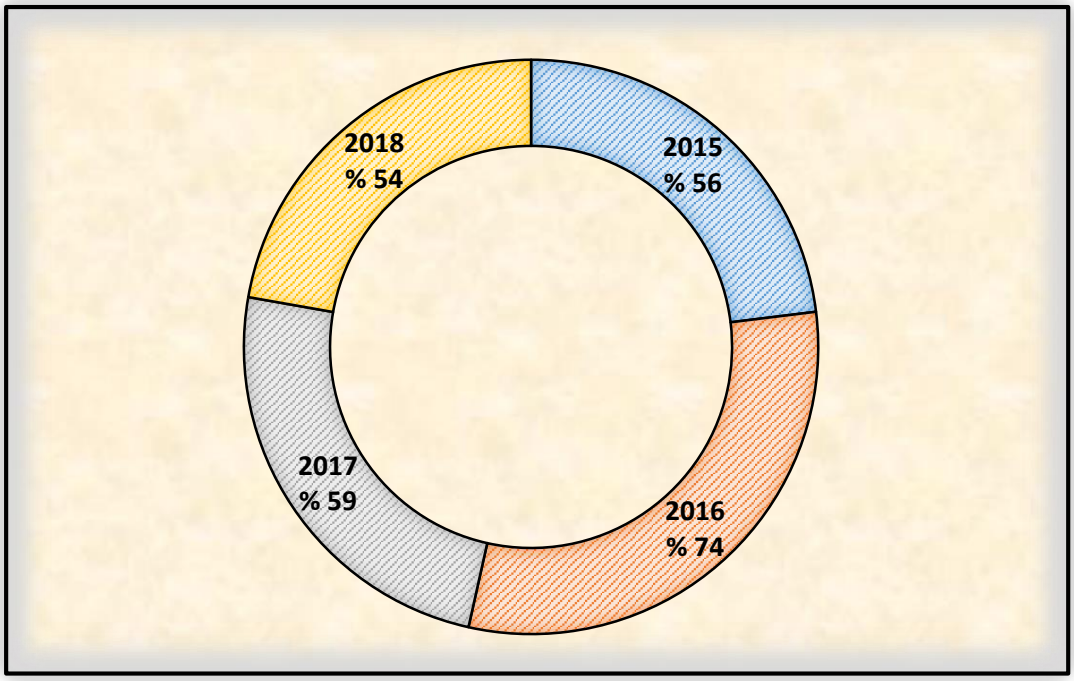

إما فيما يتعلق ببرنامج تنمية الأقاليم وانسجاما مع التوجهات اللامركزية في أدارة الدولة فأن جزء من مهام وصلاحيات الوزارات القطاعية على مستوى اعتماد وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع الاستثمارية قد تم نقلها إلى المحافظات غير المرتبطة بالإقليم منذ عام 2006 حيث أنها تتولى تحديد احتياجاتها من مشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية كمشاريع الصحة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي وأكساء الشوارع ومشاريع الكهرباء وتحسين البيئة وغيرها من المشاريع ذات المساس المباشر بتطوير وتحسين حياة المواطنين فيها، والجدول (21) في أدناه يوضح التطور الحاصل في تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) والنفقات الفعلية ونسب الصرف المالي لهذا البرنامج للمدة (2015-2018) .

جدول (21)

أجمالي التخصيصات والمصروفات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

السنوات	تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم (1)	المصروفات الفعلية (2)	نسب الصرف المالي أو التنفيذ % (3)	نسبة تغير التخصيصات % (4)	نسبة تغير المصروفات % (5)
2015	4339.0	1785.5	41	-	-
2016	1818.1	8548.2	47	(59)	387
2017	1039.6	764.9	73	(43)	(92)
2018	2040.4	936.7	45	96	(22)

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي، قسم الموازنة الاستثمارية.

شكل (23)

تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم عدا (إقليم كردستان) والمصروفات الفعلية للمدة (2015-2018)

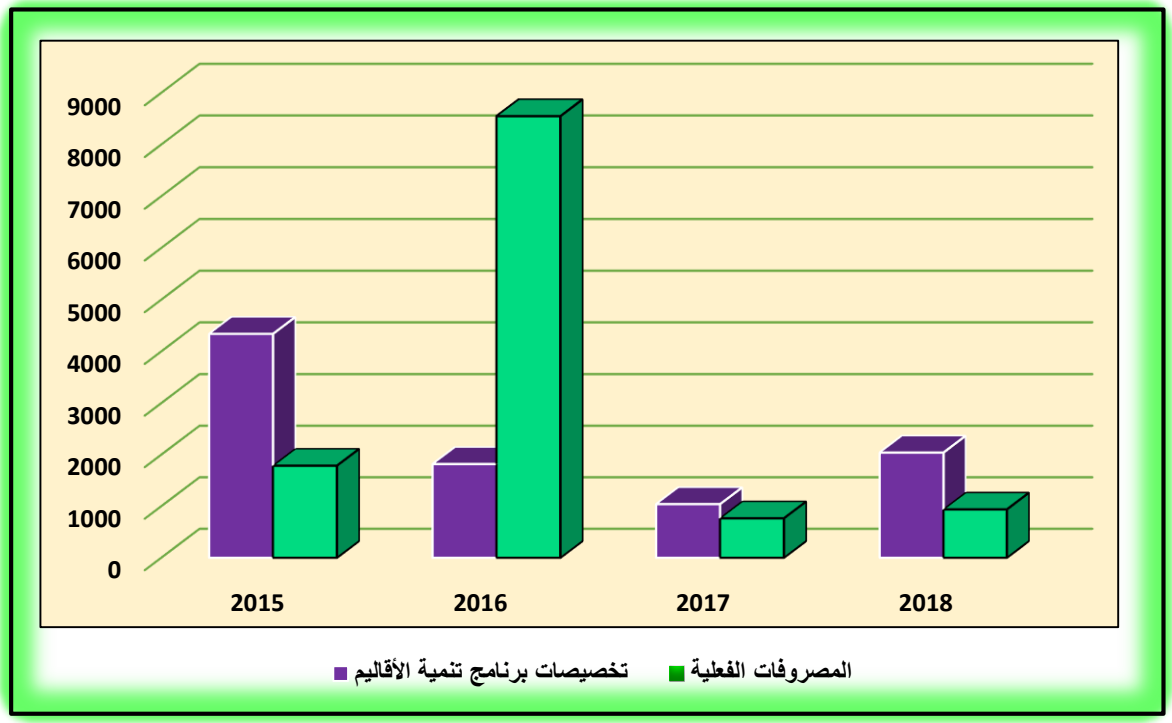

ثانياً: استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي

يسهم القطاع الخاص بدور مهم وأساسي في بناء اقتصاديات البلدان من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية التي تنعكس بالمقابل على توفير فرص العمل من جهة ومساعدة القطاع العام من جهة أخرى ناهيك عن زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي ذلك إلى الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مناسبة للاستثمار.

إلا إن التحديات التي واجهها اقتصاد العراق والمتمثلة بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وانخفاض مستوى الخدمات بشكل كبير أدى إلى ضعف مساهمة هذا القطاع مما اثر بشكل واضح وكبير على أنشطة اقتصادية واسعة نتيجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي مما انعكس على أداء القطاع الخاص سواء كان المحلي أم الأجنبي وأصبح من غير الممكن إن يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاستثمار فضلا عن عدم فاعلية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، إلا انه بعد عام 2003 اتخذ العراق العديد من الخطوات المتجهة نحو تعزيز القطاع الخاص من خلال اعتماد إصلاحات اقتصادية شاملة نذكر منها قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها كما يقوم هذا القانون بتشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية وتنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وتوسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق.

أما فيما يخص خطة التنمية الوطنية (2018–2022) فقد افترضت الخطة إن القطاع الخاص يساهم بما نسبته (40%) يتوقع إنفاقها على مختلف المجالات والاستثمارات المحددة من قبل الخطة ويوفر (50%) من فرص التشغيل خلال مدة الخطة.

أ. الاستثمار في ظل الأزمة المالية للعراق

يمر الاقتصاد العراقي حاليا بظروف من الصعب تخطيها اعتمادا على الإمكانات الذاتية له إذ أصبح من المتعذر عليه القيام بإكمال جميع المشاريع التي اقر إنشاءها أو المخطط لها مستقبلا ، ومع انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر الممول الرئيسي للدولة والأوضاع الأمنية والحرب على الإرهاب التي تستنزف الكثير من الأموال عبر الإنفاق العسكري أصبح لزاما على الحكومة من إتباع كافة إجراءات تكفل بصورة أو بأخرى استمرارية النشاط الاقتصادي منها ترتيب الأولويات بالنسبة للمشاريع عن طريق الأهم

ثم المهم ثم الأقل أهمية وكذلك عن طريق أسلوب تنفيذ المشاريع بالأجل إلا إن ذلك لا يلبي جميع متطلبات النشاط الاقتصادي نتيجة غياب الوضوح في الأهداف وعدم وجود استراتيجية طويلة الأمد تكون شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد العراقي، إذ إننا نجد تعدد الجهات التي تضع لها استراتيجيات دون إن يكون ترابط مع باقي الاستراتيجيات الأخرى وهذا بدوره سوف يضيع الجهود ويهدر الإمكانات، ولما تقدم فإننا نرى إن يكون الاستثمار المحلي والأجنبي للقطاع الخاص هو الأداة الرئيسية في تنفيذ الأهداف التي تسعى لها الحكومة والاستفادة من جميع الإمكانيات التي تستطيع إن يوفرها هذا القطاع من خلال تهيئة جميع سبل النهوض بهذا القطاع سواء كان بيئة الاستثمار أو المناخ الاستثماري وان يتم التركيز على معالجة المشاكل التي تقف في طريقه عن طريق خلية أزمة لديها من الصلاحيات التي تساهم في حل هذه العراقيل على إن تكون الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات جزء من هذه الخلية لأنها الواجهة الأولى في التعامل المباشر مع المستثمرين وان توجه برامجها الاستثمارية نحو إيجاد وخلق الفرص الاستثمارية بما يحقق أهداف الخطط والبرامج الاقتصادية، وبحسب بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات للمدة (2008–2018) فقد بلغ عدد المشاريع التي تم منحها إجازات استثمارية (1845) وبكلفة إجمالية مقدارها (103261) مليون دولار.

ورغم ما أشرنا إليه في تقاريرنا السابقة بضرورة إن تتجه الإجازات الاستثمارية نحو ما يعزز النشاط الاقتصادي الإنتاجي وخلق فرص استثمارية سواء في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة إلا إن اتجاه هذه الإجازات لم يبتعد عن السنين السابقة إذ إن الاتجاه العام للفرص الاستثمارية استمر على نفس النهج حيث بلغ عدد المشاريع التي منحت اجازات استثمارية للقطاعين الخدمي (333) وبكلفة (2658.8) مليون دولار وبنسبة (18%) من اجمالي اعداد المشاريع والتجاري (354) وبكلفة (6344.8) مليون دولار، في حين بلغ عدد المشاريع للقطاع الزراعي (151) وبكلفة (1612.1) مليون دولار والصناعي (271) وبكلفة (20595.1) مليون دولار.

ب. المشاريع الاستثمارية بحسب بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار

ومن البيانات المدرجة في الجدول (22) والمستلمة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات يتبين لنا إن حجم المشاريع التي تم منح إجازات استثمارية لها قد بلغ (1845) مشروع وبكلفة استثمارية مقدارها (103261) مليون دولار للفترة من عام (2008–2018) موزعة حسب القطاعات منها ما نفذ بنسبة 100% ومنها قيد التنفيذ والقسم الأخر متوقف لإكمال الإجراءات الإدارية للتعاقد على التنفيذ.

ويرافق محاولة جذب الاستثمار إلى العراق عدة مشاكل تجعل من واقع الاستثمار في العراق وبيئته بيئة طاردة للاستثمار نتيجة للظروف المحيطة بعمله منها الوضع الأمني والسياسي والفساد الإداري وغياب البنى التحتية اللازمة لعمل هذه المشاريع، فضلاً عن المشاكل العديدة ومن أبرزها المشاكل الإدارية المتعلقة بتهيئة الإجراءات التعاقدية وشروطها من خلال نافذة واحدة وعدم جعل المستثمر هو المسؤول عن استحصال الموافقات الأصولية للتعاقد، لذلك لابد إن تتحمل الحكومة عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي لخلق بيئة استثمار واعدة تستقطب المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي، والجدول (23) التالي يبين إجمالي الإجازات حسب الهيئات وكلفها الاستثمارية للفترة من (2008–2018).

من خلال البيانات لدى الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات يتبين إن محافظة بغداد هي الأعلى في عدد الإجازات الممنوحة (358) مشروع تليها هيئة استثمار النجف الاشرف (279) مشروع ثم هيئة استثمار كركوك (177) مشروع في حين كانت هيئتي استثمار الديوانية وديالى هي الأدنى من حيث عدد الإجازات الممنوحة وبلغت (22) و (24) مشروع، إما من حيث التكاليف الاستثمارية فيتضح إن الهيئة الوطنية للاستثمار منحت إجازات استثمارية بكلفة (48941.9) مليون دولار تلتها هيئة استثمار بغداد بكلفة (14675.9) مليون دولار ثم هيئة استثمار النجف الاشرف بكلفة (11041.9) مليون دولار واحتلت هيئة استثمار ديالى ادني الكلف الاستثمارية وبلغت (452.51) مليون دولار. ويرجع ارتفاع الكلف الاستثمارية للهيئة الوطنية للاستثمار بسبب استثمارها في مجال القطاع السكني، إما سبب ارتفاع الكلف الاستثمارية لهيئة استثمار بغداد لبلوغ عدد الإجازات الممنوحة إلى (210) مشروع ونسبة الانجاز فيها صفر وبمبلغ (9943.9) مليون دولار ولمختلف القطاعات ولنفس الأسباب نجد ذلك في هيئة استثمار النجف للإجازات الاستثمارية للمشاريع التي لم تنفذ (169) مشروع وبكلفة (8193.7) مليون دولار.

جدول (22)

إجمالي الإجازات الاستثمارية الممنوحة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار للمحافظات كافة عدا إقليم كردستان وكلفها الإجمالية للمشاريع للمدة (2008–2018)

ت	هيئات الاستثمار	اجمالي عدد الاجازات	الكلفة مليون الدولار
1	الهيئة الوطنية للاستثمار	206	48941.9
2	هيئة استثمار نينوى	69	2077.5
3	هيئة استثمار ديالى	24	452.51
4	هيئة استثمار كركوك	177	3083.7
5	هيئة استثمار صلاح الدين	111	1613.9
6	هيئة استثمار الانبار	87	2833.2
7	هيئة استثمار بغداد	358	14675.9
8	هيئة استثمار كربلاء	75	3400.4
9	هيئة استثمار بابل	71	952.7
10	هيئة استثمار النجف	279	11041.9
11	هيئة استثمار الديوانية	22	848.7
12	هيئة استثمار ذي قار	28	1075.6
13	هيئة استثمار ميسان	33	850.2
14	هيئة استثمار واسط	49	917.8
15	هيئة استثمار المثنى	148	5142.2
16	هيئة استثمار البصرة	108	5352.6
	المجموع	**1845**	**103261**

المصدر: بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في محافظات العراق.

شكل (24)

هيئات الاستثمار للمحافظات كافة عدا إقليم كردستان وكلفها الإجمالية للمشاريع للمدة (2008-2018)

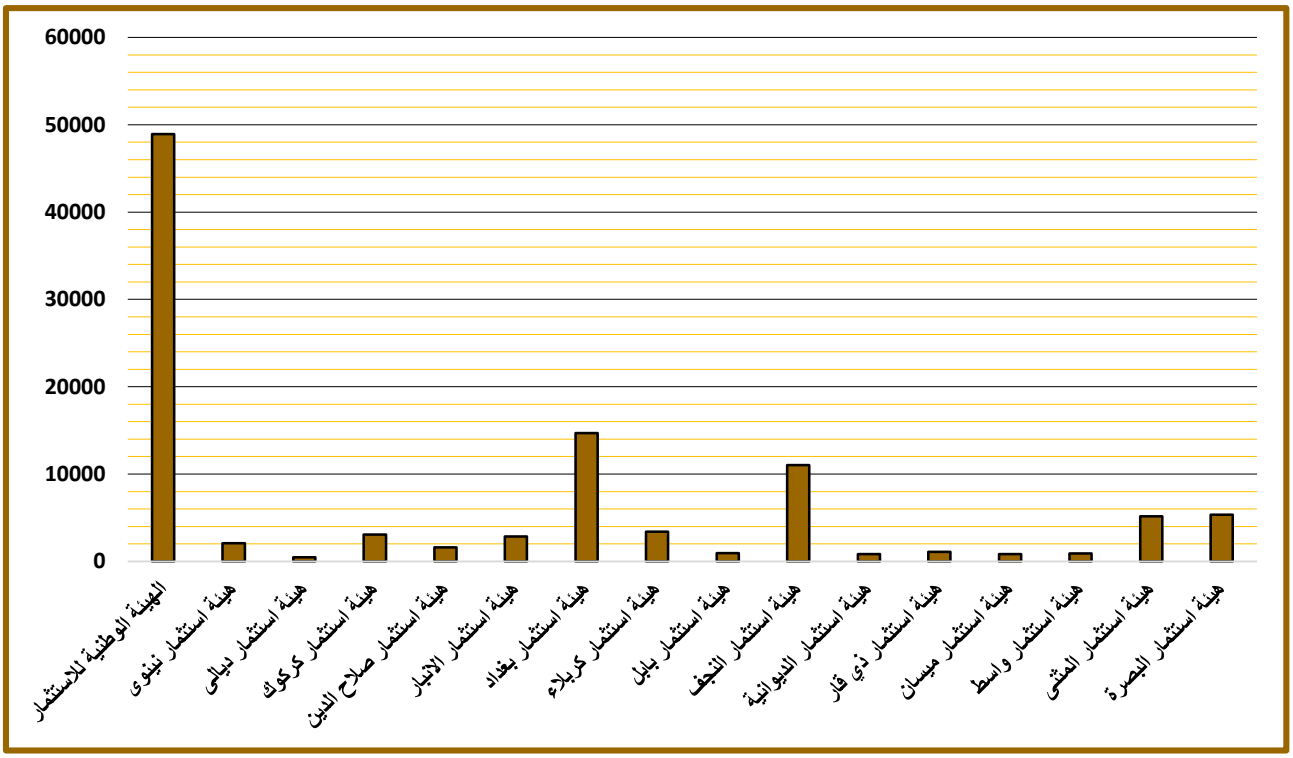

شكل (25)

إعداد المشاريع للهيئة الوطنية وهيئات المحافظات للمدة (2008 -2017)

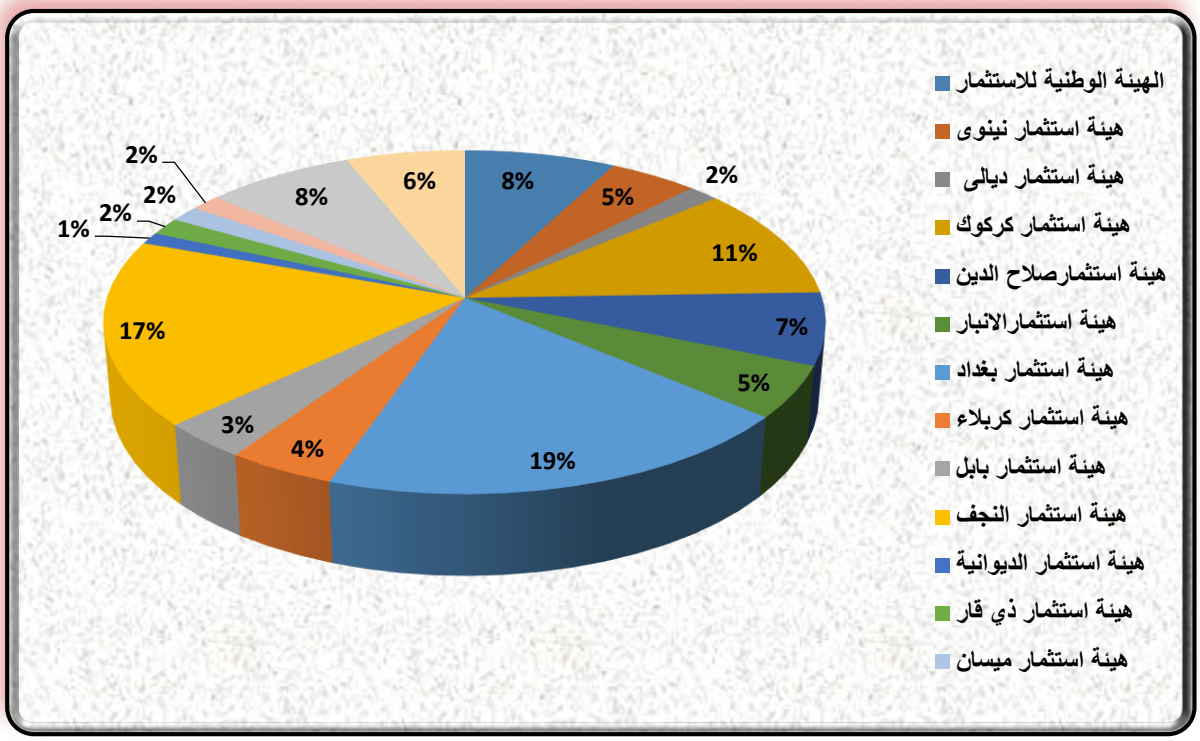

شكل (26)

تكاليف مشاريع هيئات الاستثمار

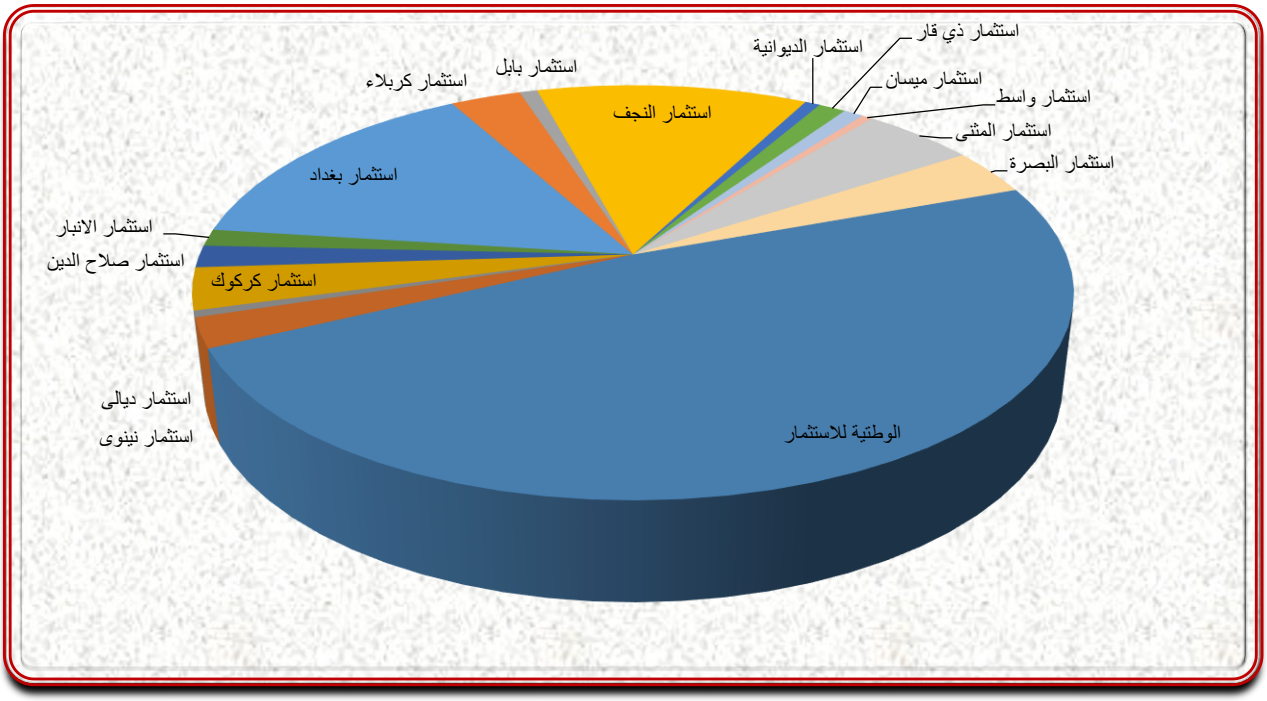

ج. تحليل البيانات حسب موقف المشروع

1. **المشاريع المنجزة بنسبة 100% لغاية 2018**

بلغت المشاريع المنجزة (339) مشروع وبنسبة (18.4%) من إجمالي عدد المشاريع وبكلفة (5185.7) مليون دولار توزعت المراتب الثلاث الأولى كالاتي: –

أ. **هيئة استثمار بغداد:** أنجزت (59) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (358) مشروع وبنسبة (16.5%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (847.6) مليون دولار.

ب. **هيئة استثمار النجف الاشرف:** أنجزت (42) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (279) مشروع وبنسبة (15.1%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (794.5) مليون دولار.

ج. **الهيئة الوطنية للاستثمار:** أنجزت (42) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (206) مشروع وبنسبة (20.4%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (1606.6) مليون دولار.

د. **هيئة استثمار ديالى:** هي الأدنى من حيث عدد المشاريع المنجزة إذ أنجزت ثلاث مشاريع فقط من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (24) مشروع وبنسبة (-0.8%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (10.6) مليون دولار.

2. المشاريع المستمرة بالعمل لغاية 2018

بلغت المشاريع المستمرة بالعمل (465) مشروع وبنسبة (25.2%) من إجمالي عدد المشاريع وبكلفة (28968.8) مليون دولار توزعت المراتب الثلاث الأولى كالاتي: -

أ. **هيئة استثمار بغداد:** (89) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (358) مشروع وبنسبة (24.9%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (3884.4) مليون دولار.

ب. **هيئة استثمار النجف الاشرف:** (68) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (279) مشروع وبنسبة (24.4%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (2053.7) مليون دولار.

ج. **هيئة استثمار كركوك:** (52) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (177) مشروع وبنسبة (29.4%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (1869.8) مليون دولار.

د. **هيئة استثمار الديوانية:** هي الأدنى من حيث عدد المشاريع المستمرة بالعمل إذ بلغت (5) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (22) وبنسبة (22.7%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (350.3) مليون دولار.

3. المشاريع التي لم تنفذ لغاية 2018

بلغت المشاريع التي لم تنفذ (1041) مشروع وبنسبة (56.4%) من إجمالي عدد المشاريع وبكلفة (69106.2) مليون دولار توزعت المراتب الثلاث الأولى كالاتي: -

أ. **هيئة استثمار بغداد:** (210) مشروع لم ينفذ من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (358) وبنسبة (58.7%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (9943.9) مليون دولار.

ب. **هيئة استثمار النجف الاشرف:** (169) مشروع لم ينفذ من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (279) مشروع وبنسبة (60.6%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (8193.7) مليون دولار.

ج. **الهيئة الوطنية للاستثمار:** (141) مشروع لم ينفذ من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (206) وبنسبة (68.4%) وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (36095.1) مليون دولار.

د. **هيئة استثمار ذي قار:** هي الأدنى من حيث عدد المشاريع التي لم تنفذ وبلغت (5) مشروع من إجمالي المشاريع التي منحت لها إجازات استثمار من قبل الهيئة والبالغة (28) مشاريع وبنسبة (17.9%). وبلغت الكلفة الاستثمارية لها (216) مليون دولار.

تبين لنا إن المشاريع التي لم تنفذ كانت نسبتها هي الأعلى حيث كانت (56.4%) من إعداد المشاريع التي منح إجازات الاستثمار لها وهي نسبة عالية وهذا مؤشر يدل على إن هناك تباطء في انجاز المشاريع الذي بدوره سيؤثر على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى القطاعات التي تندرج ضمنها هذه المشاريع بصورة خاصة.

مما تقدم نرى إن جميع الإجازات الممنوحة من الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات والتي تم توزيعها حسب طبيعة الانجاز سواء كانت منجزة (100%) أو مستمرة بالعمل أو لم تنفذ لحد الآن والتي تم ذكر إعدادها ونسب هذه المشاريع سابقا من مجمل المشاريع إذ تبين لنا إن نسبة المشاريع المنجزة (100%) كانت هي الأقل بينما جاءت المشاريع التي لم تنفذ بالترتيب الثاني ثم المشاريع المستمرة بالعمل بالترتيب الاخير.

جدول (23)

عدد مشاريع هيئات الاستثمار ونسب إنجازها لعام 2018

ت	هيئات الاستثمار	عدد الاجازات الاستثمارية	انجاز المشروع					نسبة اجمالي المشاريع
			%100	نسبة 2/1	مستمر بالعمل	نسبة 4/1	لم يتم المباشرة بها	نسبة 6/1
		1	2	3	4	5	6	7
1	الوطنية للاستثمار	206	42	20.4	23	11.2	141	68.4	11.2
2	استثمار نينوى	69	11	15.9	6	8.7	52	75.4	3.7
3	استثمار ديالى	24	3	12.5	11	45.8	10	41.7	1.3
4	استثمار كركوك	177	22	12.4	52	29.4	103	58.2	9.6
5	استثمار صلاح الدين	111	7	6.3	39	35.1	65	58.6	6.0
6	استثمار الانبار	87	11	12.6	44	50.6	32	36.8	4.7
7	استثمار بغداد	358	59	16.5	89	24.9	210	58.7	19.4
8	استثمار كربلاء	75	14	18.7	13	17.3	48	64.0	4.1
9	استثمار بابل	71	25	35.2	12	16.9	34	47.9	3.8
10	استثمار النجف الاشرف	279	42	15.1	68	24.4	169	60.6	15.1
11	استثمار الديوانية	22	8	36.4	5	22.7	9	40.9	1.2
12	هيئة استثمار ذي قار	28	10	35.7	13	46.4	5	17.9	1.5
13	استثمار ميسان	33	2	6.1	10	30.3	21	63.6	1.8
14	استثمار واسط	49	8	16.3	9	18.4	32	65.3	2.7
15	استثمار المثنى	148	38	25.7	41	27.7	69	46.6	8.0
16	استثمار البصرة	108	37	34.3	30	27.8	41	38.0	5.9
	المجموع	1845	339		465		1041		%100
	نسبة طبيعة المشروع لأعداد المشاريع		18.4		25.2		56.4		

المصدر: بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات.

جدول (24)

إعداد وكلف المشاريع لعموم هيئات الاستثمار (2008-2018) بحسب طبيعة المشاريع

ت	هيئات الاستثمار	اجمالي عدد الاجازات	تكلفة المشاريع (مليون دولار)			مجموع تكاليف الاستثمار	نسبة تكلفة مشاريع الهيئة الى الاجمالي
			منجز 100%	قيد الانجاز	الانجاز صفر		
1	الوطنية للاستثمار	206	1606.2	11240.6	36095.1	48941.9	47.4
2	استثمار نينوى	69	43.3	15.0	2019.3	2077.5	2.0
3	استثمار ديالى	24	10.6	168.5	273.46	452.5	0.4
4	استثمار كركوك	177	209.4	1869.8	1004.5	3083.7	3.0
5	استثمار صلاح الدين	111	32.4	716.4	865.0	1613.9	1.6
6	استثمار الانبار	87	13.17	1531.78	1288.2	2833.2	2.7
7	استثمار بغداد	358	847.6	3884.4	9943.9	14675.9	14.2
8	استثمار كربلاء	75	314.2	779.1	2307.1	3400.4	3.3
9	استثمار بابل	71	151.2	190.4	611.1	952.7	0.9
10	استثمار النجف الاشرف	279	794.5	2053.7	8193.7	11041.9	10.7
11	استثمار الديوانية	22	26.3	350.3	472.01	848.7	0.8
12	استثمار ذي قار	28	24.3	835.3	216.0	1075.6	1.0
13	استثمار ميسان	33	72.1	430	348.2	850.2	0.8
14	استثمار واسط	49	45.1	313.1	559.6	917.8	0.9
15	استثمار المثنى	148	311.7	3019.3	1811.2	5142.2	5.0
16	استثمار البصرة	108	683.6	1571.16	3097.8	5352.6	5.2
المجموع		**1845**	**5185.7**	**28968.8**	**69106.2**	**103261**	**100%**

المصدر: بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات.

شكل (27)

إعداد مشاريع الهيئات المنجزة 100%

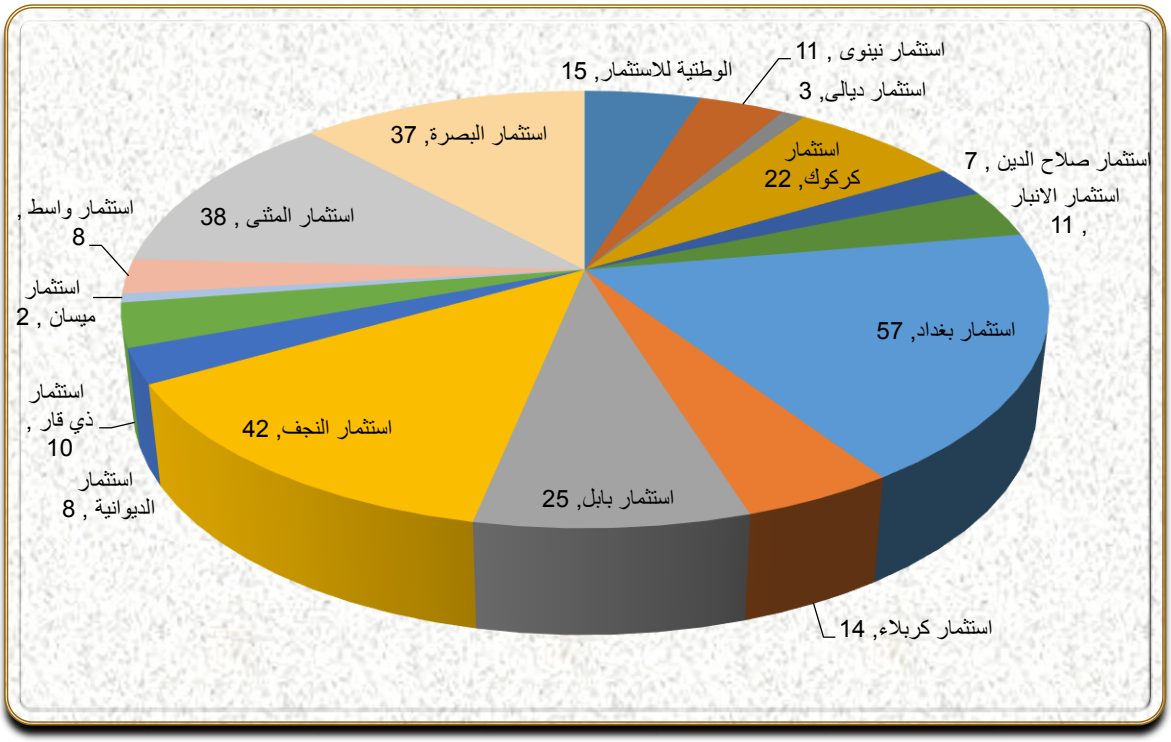

شكل (28)

تكلفة المشاريع المنجزة لهيئات الاستثمار

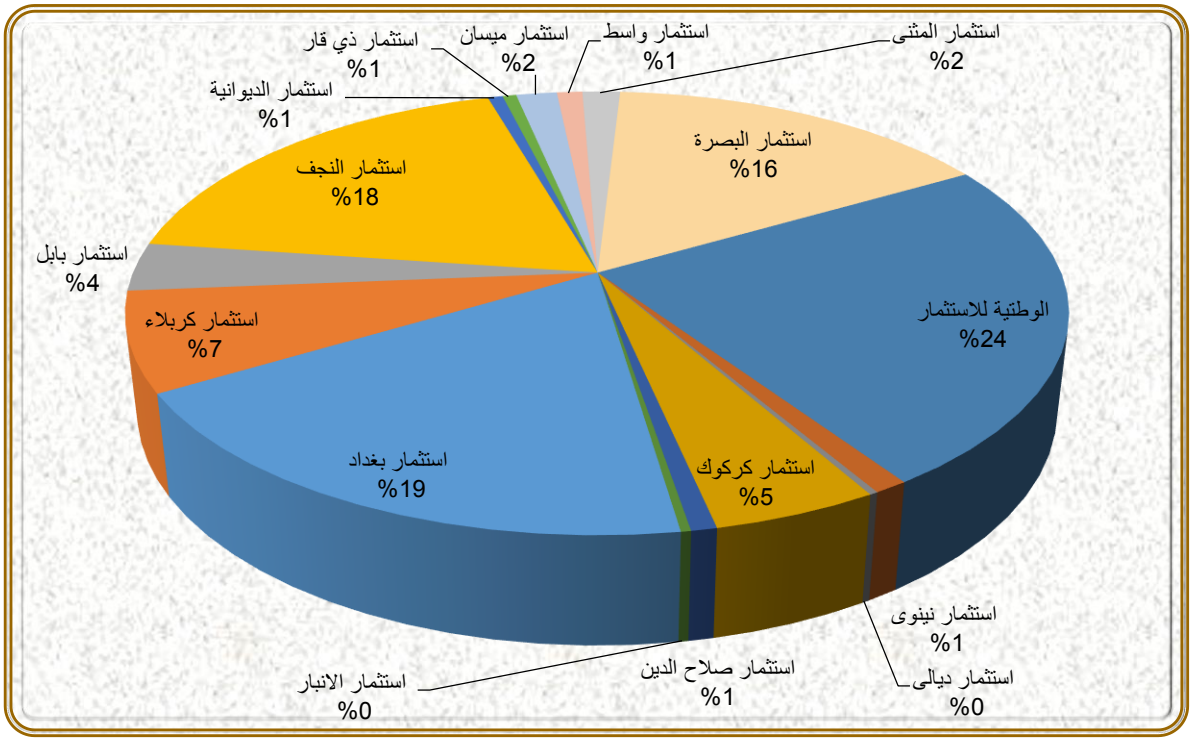

شكل (29)

إعداد المشاريع المستمرة لهيئات الاستثمار

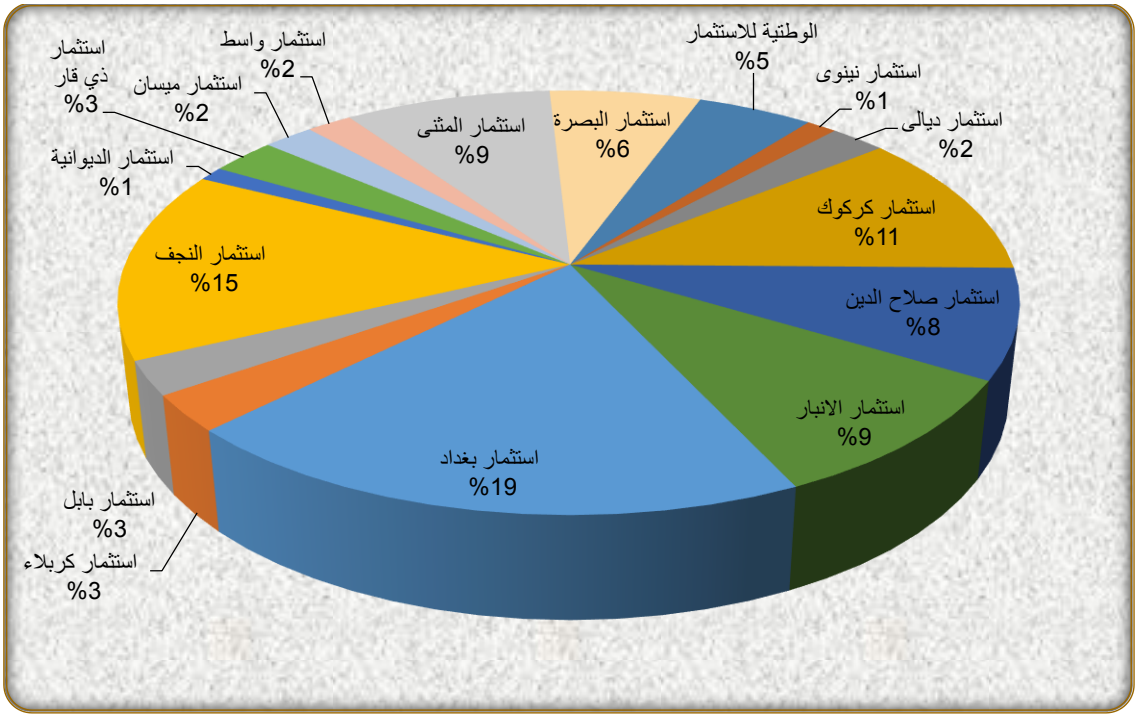

شكل (30)

تكلفة المشاريع المستمرة لهيئات الاستثمار

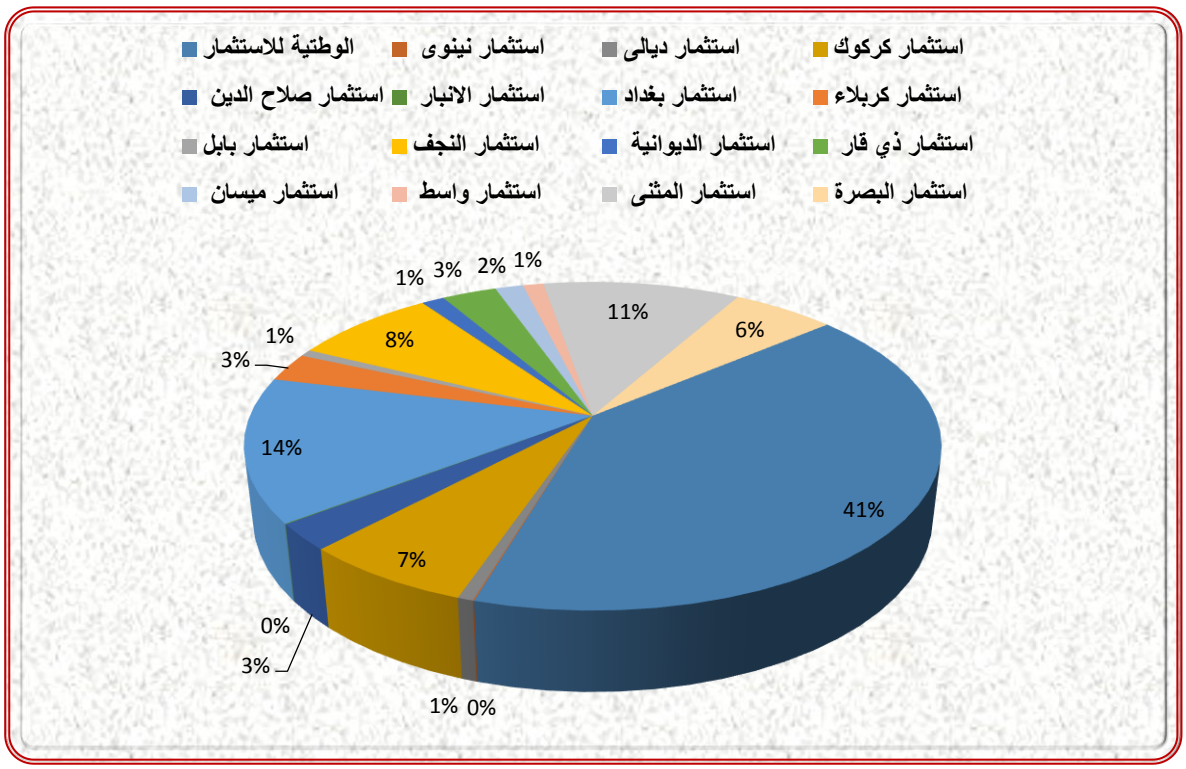

شكل (31)

إعداد المشاريع المتوقفة لهيئات الاستثمار

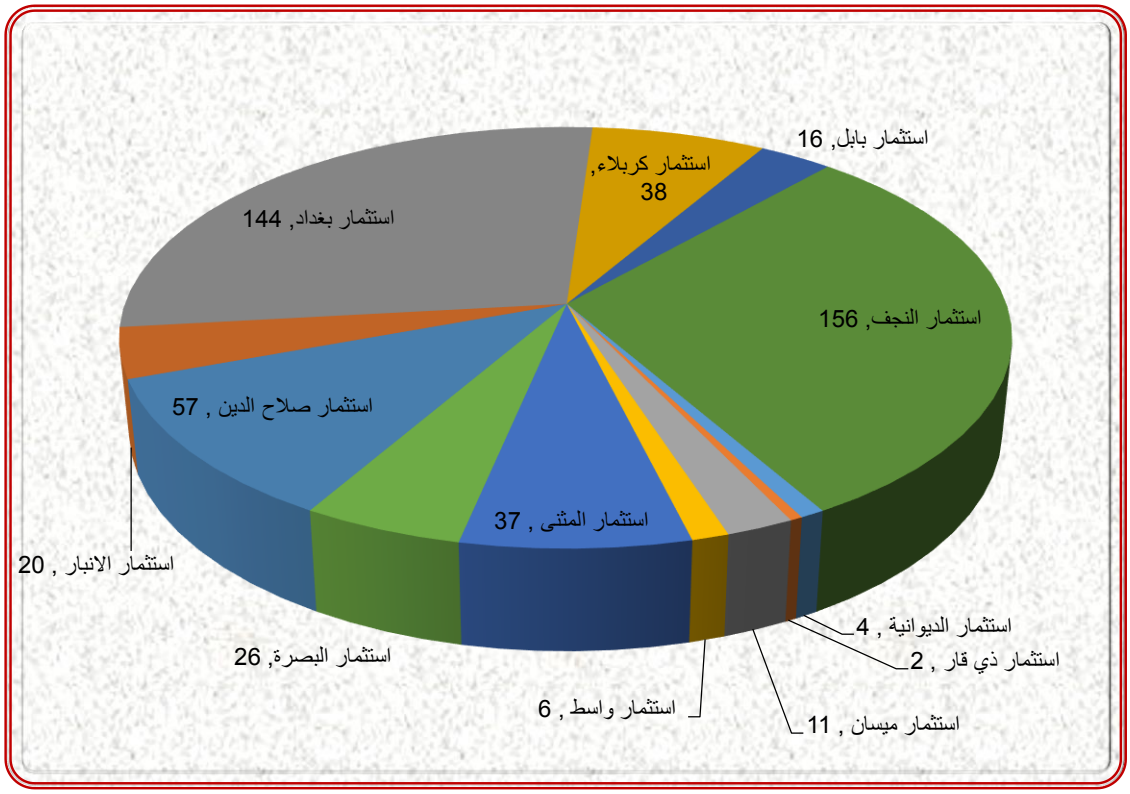

شكل (32)

تكلفة المشاريع المتوقفة لهيئات الاستثمار

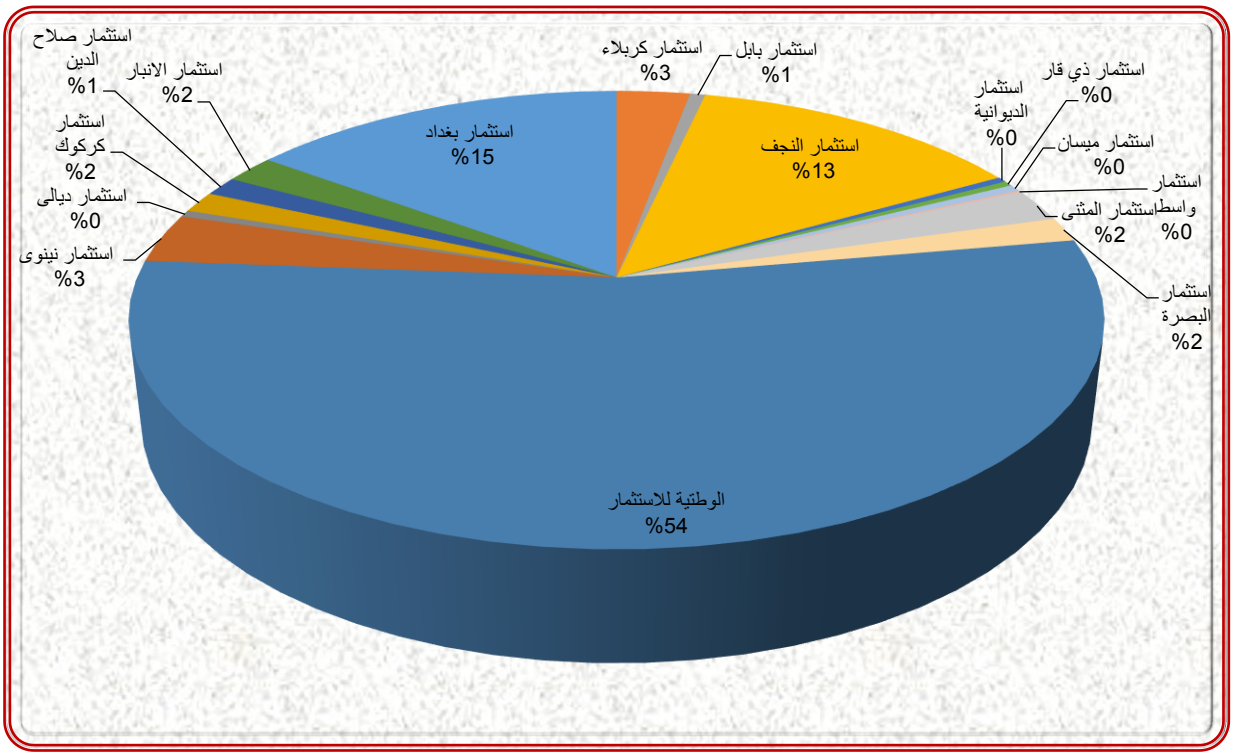

جدول (25)

عدد المشاريع حسب القطاع وطبيعة المشروع من 2008 ولغاية 2018

ت	القطاع	عدد المشاريع	المشاريع المنجزة		المشاريع قيد الانجاز		المشاريع التي لم تنفذ		كلف مشاريع القطاع
			عدد	الكلفة	عدد	الكلفة	عدد	الكلفة	
1	خدمي	333	58	305.4	79	828.2	196	1524.9	2658.6
2	سكن	327	10	610.3	155	19091.9	162	34707.6	54409.9
3	صناعي	271	105	2308.9	40	2791.5	126	15494.7	20595.1
4	سياحي	205	41	280.5	57	1257.4	107	2652.1	4190.0
5	زراعي	151	32	115.6	32	377.4	87	1119.1	1612.1
6	تجاري	354	49	504.0	75	967.8	230	4872.9	6344.8
7	تعليمي	55	9	48.9	9	58.71	37	791.8	899.4
8	صحي	71	13	68.3	11	366.2	47	1328.8	1763.4
9	اتصالات	4	1	246.9	1	185.03	2	39.4	471.3
10	كهرباء	3	2	200.5			1	28.2	228.7
11	طاقة	19	14	429	1	3000	4	4280	7709.0
12	نقل	7	2	60			5	1020.9	1080.9
13	لوجستي	1					1	245	245.0
14	اعلام	0							0.0
15	ترفيهي	26	3	7.1	5	44.4	18	872.0	923.6
16	رياضي	18					18	128.8	128.8
المجموع		1845	339	5185.4	465	28969	1041	69106	103261

المصدر: بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات المشاريع المتوقفة لهيئات الاستثمار

ثالثا: إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يعد التكوين الرأسمالي الثابت من ابرز المتغيرات الاقتصادية التي احتلت دوراً حيوياً ومؤثراً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لذلك يعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة كونه يشكل عاملا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية فهو يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل القومي، كما تتباين خصائص هذا المؤشر مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى إذ يتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرار عمليات الاستثمار والادخار كما إن زيادة رأس المال سوف ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض والعمل، وبالتالي فهو عامل محفز للزيادة في الإنتاجية كمكافأة للمدخرين نتيجة لتضحيتهم والناجم عن تأجيلهم للاستهلاك الحاضر.

وتوجه جزءا منه لتكوين السلع الرأسمالية كالمعدات والتجهيزات والمكائن وغيرها والتي بدورها تعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية، وبمعنى أخر توجيه جزء من الموارد الحالية باتجاه تحقيق رصيد للسلع الرأسمالية التي تستخدم في المستقبل لتطوير وتوسيع الإنتاج الاستهلاكي، ومن خلال ذلك يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإضافة إلى رأس المال القائم في المجتمع، إي بمعنى آخر يمثل الزيادة في الموجودات الثابتة من السلع الرأسمالية التي تدخل نطاق الاقتصاد القومي والتي تتميز عن السلع الاستهلاكية بأن الأخيرة تستهلك كلياً خلال دورة الإنتاج وتأخذ عادة سنة تقويمية . وتشترك السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج لعدة سنوات وبناءً على ذلك سوف يتضمن هذا المحور التغيرات التي شهدها هذا المؤشر خلال المدة (2015–2017).

1. توزيع إجمالي تكوين رأس المال حسب الملكية بالأسعار الجارية

شهد مستوى النشاط الاقتصادي المحلي انخفاضاً ملحوظا في إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبالأسعار الجارية (حسب نوع الملكية) فبعد أن سجل في عام 2015 ليصل إلى (50650.6) مليار دينار موزعاً للقطاع العام (33838.6) مليار دينار والقطاع الخاص (16812) مليار دينار، انخفض في عام 2016 ليصل إلى (28703.1) مليار دينار موزعه إلى (17389.5) مليار دينار للقطاع العام و (11313.6) مليار دينار للقطاع الخاص.

وفي عام 2017 سجل (32330.3) مليار دينار موزعة إلى (17503.5) مليار دينار للقطاع العام و (14826.7) مليار دينار للقطاع الخاص، ألان سياسة الاستثمار للقطاع الخاص اتسمت بعدم التنوع والثبات وبقيت على أنماطها التقليدية على الرغم من سعي خطة التنمية الوطنية (2018–2022) إلى فتح مجالات الاستثمار له في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، ويلاحظ إن الإضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي لا يزال يهيمن عليها القطاع العام فكان له الدور المتميز في تكوين رأس المال الثابت وذلك لاستمرار القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً أساسيا للعملات الأجنبية، وتمويل الاستثمارات مما يفسر الدور المحوري للقطاع العام، فعلى الرغم من التأكيد على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي إلا إن مساهمتها في التكوين الرأسمالي يبقى مرتبط بالظروف العامة السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد.

جدول (26)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017)

(مليار دينار)

الأنشطة الاقتصادية	2015			2016			2017		
	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع	عام	خاص	المجموع
الزراعة والغابات والصيد	54.0	159.4	213.4	168.2	160.3	328.5	133.4	599.4	732.8
التعدين والمقالع	28864.6	4.5	28869.1	11594.2	393.6	11987.8	1182.6	16.9	11839.5
أ . النفط الخام	28854.4	0.0	28854.4	11588.6	0	11588.6	1182.6	0.0	11822.6
ب . أنواع أخرى من التعدين	10.2	4.5	14.7	5.5	393.6	399.1	0.0	16.9	16.9
الصناعة التحويلية	366.2	485.5	851.7	211.1	1248.4	1459.5	157.1	3758.7	3915.8
الكهرباء والماء	750.6	1003.9	1754.5	1060.5	1647.1	2707.6	1521.9	2328.5	3850.3
البناء والتشييد	325.2	984.6	1309.8	228.4	5.4	233.8	200.9	279.9	480.8
النقل والمواصلات والخزن	212.3	4729.5	4941.8	274.2	1376.2	1650.4	265.0	0.2	265.2
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه	191.5	1484.9	1676.4	149.3	541.4	690.7	105.3	786.3	891.6
البنوك والتأمين	37.2	142.8	180.1	111.6	202.9	314.5	37.9	108.9	146.8
ملكية دور السكن	0.0	4073.1	4073.1	0	4715.1	4715.1	0.0	6150.9	6150.9
خدمات التنمية الاجتماعية	3036.9	3743.8	6780.7	3592.1	1040.2	4632.3	3259.4	796.9	4056.4
أ . خدمات التنمية الاجتماعية	3036.9	0.0	3036.9	3592.1	0	3592.1	3259.4	0.0	3259.4
ب . الخدمات الشخصية	0.0	3743.8	3743.8	0	1023.2	1023.2	0.0	796.9	796.9
أجمالي تكوين رأس المال الثابت	33838.6	16812.0	50650.6	17389.5	11313.6	28703.1	17503.5	14826.7	32330.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، قسم إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

شكل (33)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017)

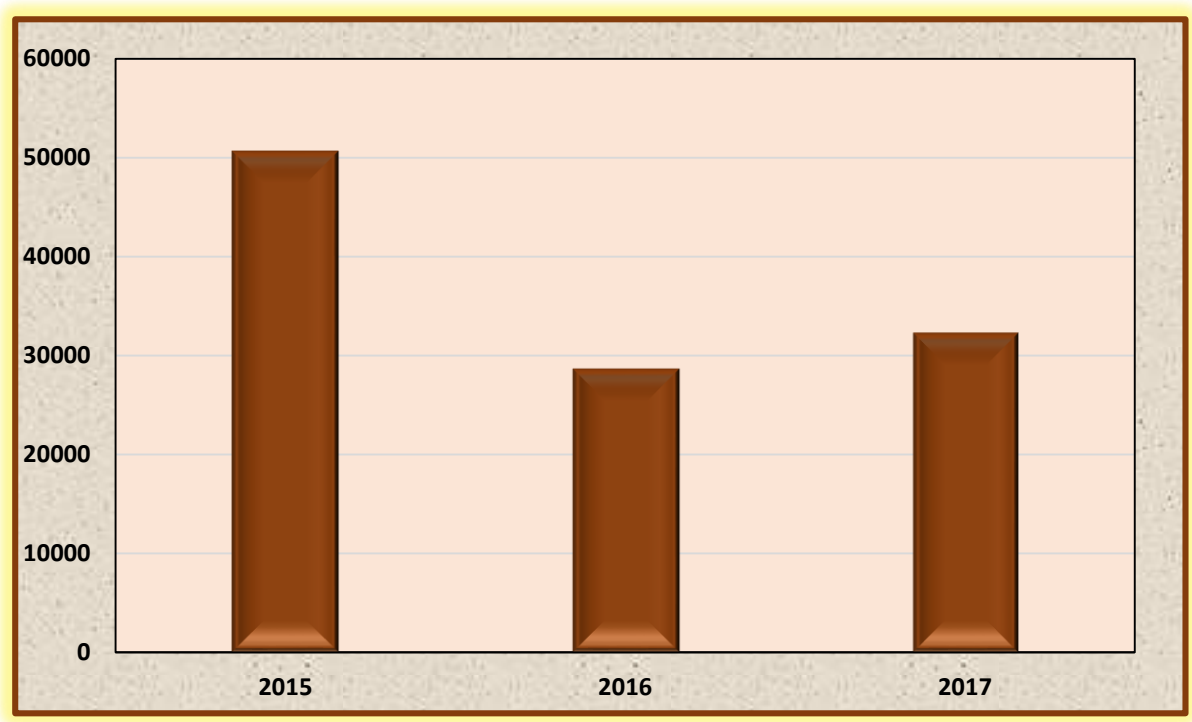

2. توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات

لمتابعة تطورات اجمالي تكوين رأس المال حسب نوع الموجودات فمن بيانات الجدولين (27) و(28) يتضح بأنه في عام 2015 شكلت المكائن والمعدات الحصة الأكبر لتسجل (25656) مليار دينار وبأهمية نسبيه بلغت (50.7%) ثم تلتها الإنشاءات الأخرى وبأهمية نسبيه (13.2%) وهكذا بالنسبة لبقيت الأنواع من الموجودات.

وفي عام 2016 حافظت المكائن والمعدات على صدارتها وبالترتيب الأول بحسب نوع الموجود لتسجل (13001) مليار دينار ثم تلتها الإنشاءات الأخرى (6205.8) مليار دينار والأبنية السكنية (4929.7) مليار دينار وهكذا بالنسبة الموجودات الأخرى.

اما في عام 2017 استمر الحال على ما هو علية في السنوات السابقة، إذ سجلت المكائن والمعدات (14574.7) مليار دينار وبأهمية بنسبة (45.08%) تليها الانشاءات الأخرى (7973.1) مليار دينار وبأهمية نسبية (24.7%) ثم الأبنية السكنية (6369.7) مليار دينار وبأهمية نسبية بلغت (19.7%) وشكلت الأبنية غير السكنية حوالي (2236.4) مليار دينار وبأهمية نسبية (6.9%).

جدول (27)

تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجود للقطاعين العام والخاص بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017)

(مليار دينار)

الأعوام	الأبنية السكنية	الأبنية غير السكنية	الإنشاءات الأخرى	المكائن والمعدات	الأثاث	وسائط النقل	نباتات وحيوانات	موجودات أخرى	المجموع
2015	4287.9	4949.4	6701.2	25656.0	2528.7	6286.6	43.5	1977.3	50650.6
2016	4929.7	2134.3	6205.8	13001.0	286.9	1989.9	27.6	127.9	28703.1
2017	6369.7	2236.4	7973.1	14574.7	434	571.4	13.3	157.7	32330.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، قسم إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

جدول(28)

الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت حسب نوع الموجودات للمدة (2015-2017)

الأنشطة الاقتصادية	الأهمية النسبية (%) 2015	الأهمية النسبية (%) 2016	الأهمية النسبية (%) 2017
الأبنية السكنية	8.5	17.2	19.7
الأبنية غير السكنية	9.8	7.4	6.9
الإنشاءات الأخرى	13.2	21.6	24.7
المكائن والمعدات	50.7	45.3	45.08
الأثاث	5.0	1	1.3
وسائط النقل	12.4	6.9	1.8
نباتات وحيوانات	0.1	0.1	0.04
موجودات أخرى	3.9	0.4	0.5
المجموع	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، قسم إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

شكل (34)

الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالي حسب نوع الموجود للمدة (2015-2017)

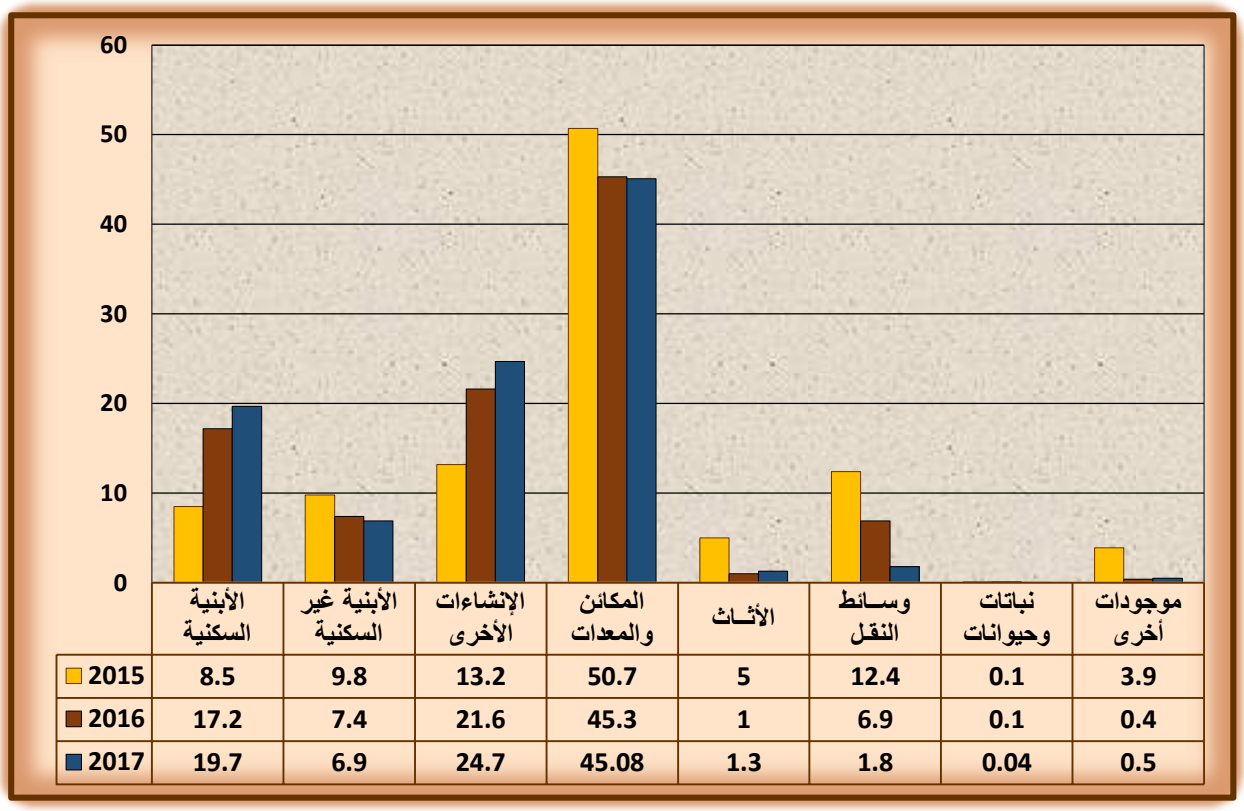

الفصل الرابع

التطورات النقدية

السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد من قبل الدول لتحقيق جملة من الأهداف أهمها تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي والذي لا يتم إلا عن طريق تعزيز الثقة بالعملة المحلية من جهة والعمل على ثبات سعرها من جهة أخرى. فضلاً عن محاربة التضخم وتحقيق معدلات نمو عالية. والاستخدام الكامل، وكذلك توازن ميزان المدفوعات... الخ. وهذا يتطلب قبل كل شيء وجود استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم ومرتبطة بأهداف تنموية وطنية.

والجدير بالذكر أن السياسة النقدية في العراق وتحديداً خلال العقود الثلاث الماضية لم تحتل موقعاً فعالاً في تحقيق أهم أهدافها. وبناءً على ذلك ومن أجل تفعيل دور السياسة النقدية في العراق تم إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 والذي بموجبه قامت السلطة النقدية في العراق باتخاذ العديد من الإجراءات الهامة على الصعيد النقدي أبرزها الاستقلالية التي كفلها قانون البنك المركزي والتي تأتي لتحقيق أهدافه دون أي تدخل.

أولاً: عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) خلال المدة (2015–2018) ارتفاعاً ملحوظاً خلال عامي 2015 و2016 ليسجل (69613) و(75523) مليار دينار على التوالي، ويعزى ذلك إلى الارتفاع في صافي رصيد العملة في التداول لتبلغ (42075) مليار دينار في عام 2016 قياساً بعام 2015 لتشكل ما نسبته (55.7%) من عرض النقد (M1) مقابل (44.3%) لعام 2016، فيما سجلت الودائع الجارية انخفاضاً طفيفاً بلغ (33448) مليار دينار عام 2016 بعد إن كانت (34757) مليار دينار لعام 2015، واستمر النسق التصاعدي لعرض النقد (M1) خلال العامين 2017 و2018 ليسجل (76986) و(77828) مليار دينار، وتركز هذا الارتفاع في الودائع الجارية لتبلغ (36643) (37330) مليار دينار شكلت ما نسبته (47.6%) و (48%) على التوالي، بالمقابل سجل رصيد صافي العملة في التداول ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ (40343) و (40498) مليار دينار على التوالي، شكل ما نسبته (52.4%) و(52%) على التوالي، وهذا مؤشر جيد يدل على التحسن النسبي والوعي المصرفي لدى الجمهور والذي انعكس على الزيادة المتصاعدة لنسبة الودائع الجارية لدى المصارف من عرض النقد ، والجدول (29) والشكل (35) توضح هذه المؤشرات.

جدول (29)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 ونسبة مساهمتها ومعدل نموه للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

السنوات	صافي العملة في التداول	نسبة المساهمة%	الودائع الجارية	نسبة المساهمة%	عرض النقد	معدل النمو
2015	34855	50.1	34757	49.9	69613	_
2016	42075	55.7	33448	44.3	75523	8.5
2017	40343	52.4	36643	47.6	76986	1.9
2018	40498	52	37330	48	77828	1.1

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (35)

عرض النقد ومكوناته للمدة (2015-2018)

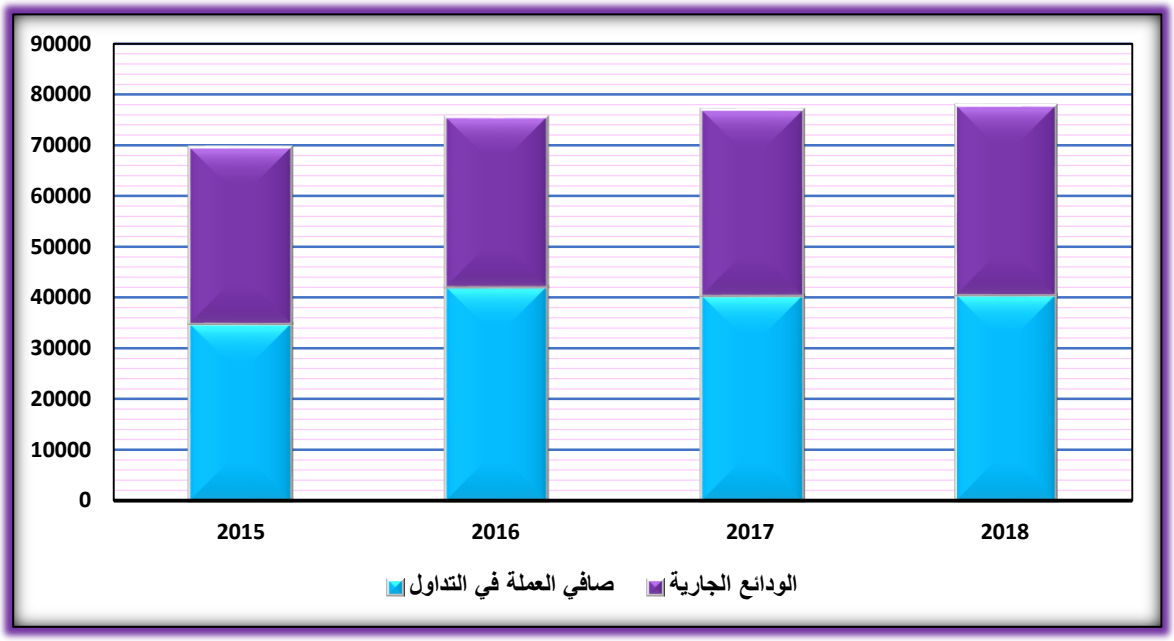

ثانياً: عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)

سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) نهاية عام 2015 بمقدار (84527) مليار دينار ليرتفع إلى (90466) مليار دينار في عام 2016 واستمر بالارتفاع خلال عامي 2017 و2018 ليصل (92857) و(95391) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (2.6%) و(2.7%) على التوالي، ويعزى ذلك الى الارتفاع في مكونات عرض بالمفهوم الضيق(M1)، فضلاً عن ارتفاع رصيد الودائع الاخرى بشكل ملحوظ ليبلغ (15871) و(17563) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (6.2%) و (10.7%) على التوالي وكما هو موضح في الجدول (30) والشكل (36) أدناه.

جدول (30)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) معدل نموه للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

المكونات	2015	2016	2017	2018
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	**69613**	**75523**	**76986**	**77828**
معدل النمو (%)	-	8.5	1.9	1.1
الودائع الأخرى	14915	14943	15871	17563
معدل النمو (%)	-	**0.2**	**6.2**	**10.7**
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	**84527**	**90466**	**92857**	**95391**
معدل النمو	-	**7**	**2.6**	**2.7**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (36)

عرض النقد بالمفهوم الواسع للمدة (2015-2018)

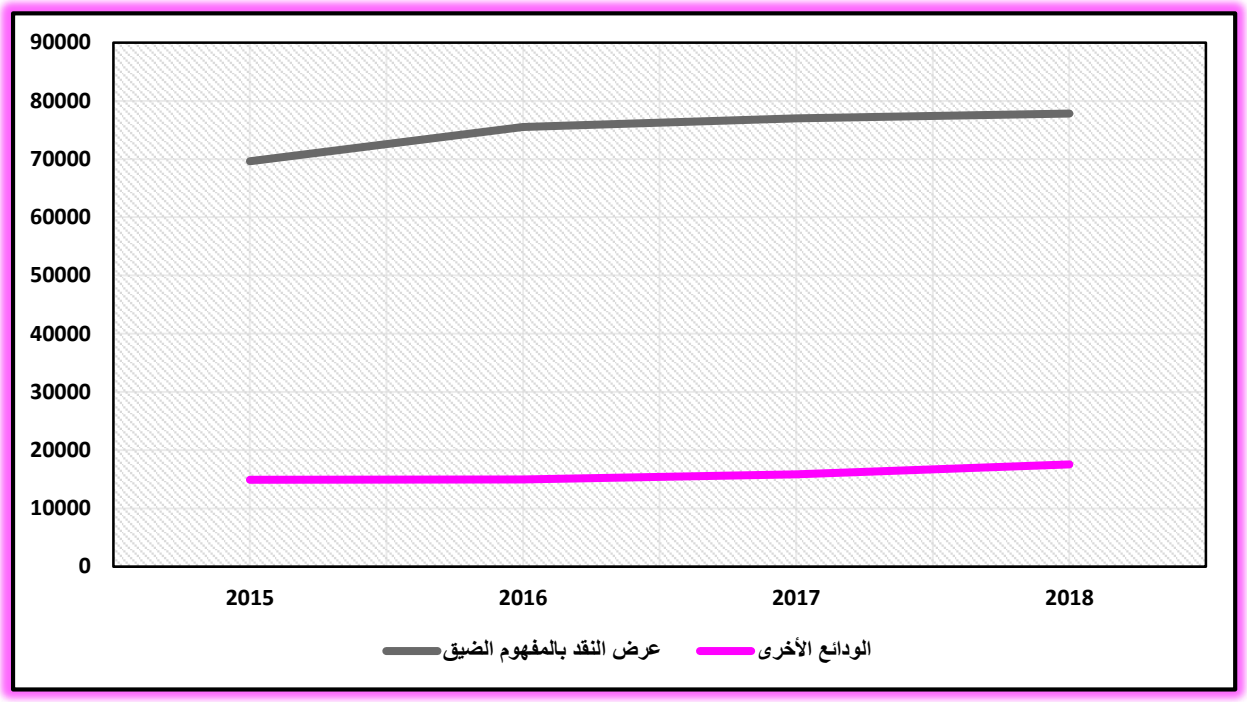

ثالثاً: معدل التضخم وحركة الأسعار

نظراً للازمة المالية والاقتصادية التي يمر بها العراق منذ بداية عام 2015 والأوضاع الأمنية غير المستقرة، شهد معدل التضخم خلال المدة (2015-2018) انخفاضاً ملحوظاً ليسجل ما نسبته (1.4%) في عام 2015، استمر بالانخفاض ليسجل (0.4%) عام 2016، ويعود السبب إلى ظاهرة الركود التي عاشها الاقتصاد العراقي جراء الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن إجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، كما أسهمت مجموعة من المتغيرات الدولية في تراجع معدل التضخم منها أزمة الركود العالمي وتراجع نمو الأنشطة الاقتصادية كافة تمثلت بعدم استقرار الأسواق والأسعار العالمية لاسيما أسعار السلع الغذائية بحسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) وذلك على خلفية وفرة المعروض في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار.

إما في عام 2017 فقد شهدت الأسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار خلال هذا العام إذ سجل معدل التضخم (0.2%) ويعود هذا الاستقرار بالدرجة الأساس إلى السياسة النقدية للبنك المركزي باعتماد آلية جديدة أفصحت عن أبعاد متعددة الأهداف والمهام تأتي في مقدمتها هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي انعكس في قيم التضخم، اما عام 2018 فقد شهد معدل التضخم

ارتفاع طفيف ليسجل (0.4%)، ويعود هذا الارتفاع الى التوسع في الانفاق العام الناجم عن اعمار المناطق المحررة.

جدول (31)

معدل التضخم السنوي للمدة (2015-2018) (%)

السنة	معدل التضخم (%)
2015	1.4
2016	0.5
2017	0.2
2018	0.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (37)

معدل التضخم السنوي للمدة (2015-2018)

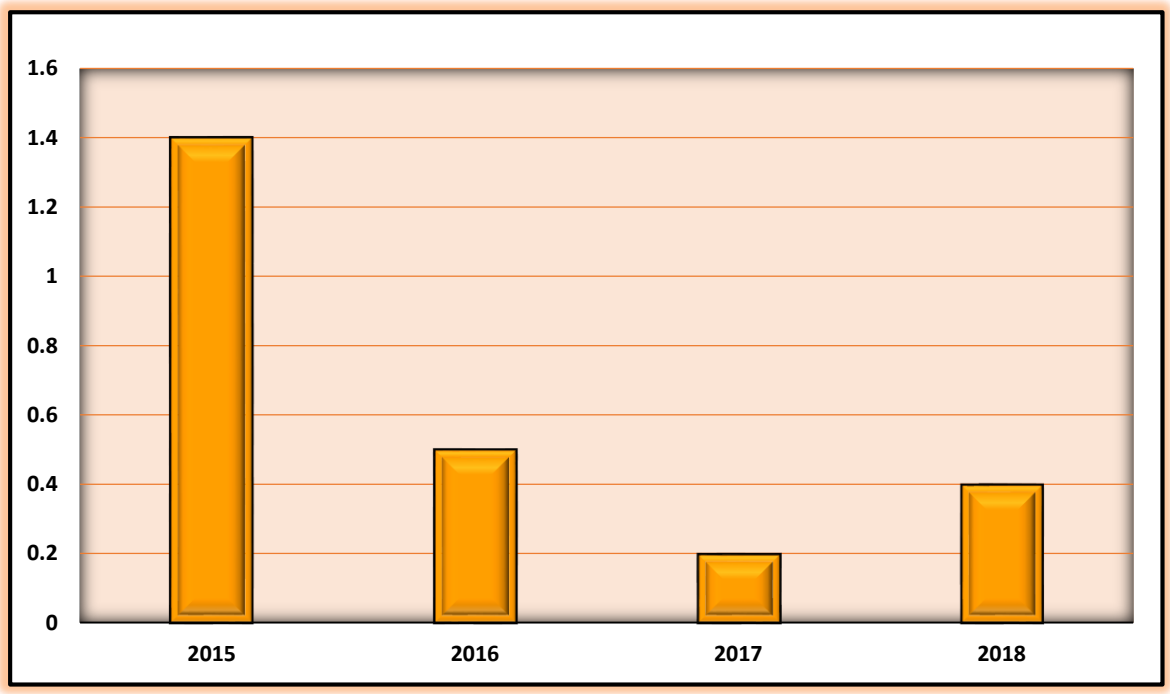

كما شهدت معدلات التضخم تفاوتاً في المحافظات العراقية خلال عام 2018 ويمكن تحليل ذلك في أدناه.

1. سجلت محافظة (**القادسية**) أعلى معدل تضخم بلغ (5.8%) خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، حيث وصل الرقم القياسي العام إلى (108.5) نقطة عام 2018 بعد ما كان (102.6) نقطة عام 2017، وجاء هذا نتيجة للارتفاعات الحاصلة في أغلب مكونات سلة المستهلك العراقي.
2. سجلت محافظة (**البصرة**) والعاصمة (**بغداد**) معدلات تضخم متقاربة تراوحت ما بين (2.4%) و(2%) على التوالي خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017.
3. في حين شهدت محافظة (**واسط، ديالى، ميسان**) معدلات تضخم تراوحت (1.9%) و (1.3%) و (1%) على التوالي خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017.
4. في حين سجلت كل من محافظة (**المثنى، كركوك، اربيل، بابل، ذي قار، النجف، كربلاء**) معدلات تضخم معتدلة تراوحت ما بين (0.8%) في المثنى و (0.2%) في محافظة كربلاء.
5. أما على مستوى محافظة (**السليمانية**) فقد شهدت أسواقها خلال عام 2018 انخفاض في معدلة التضخم اذ بلغ (0.5-%) مقارنة بعام 2017.
6. اما محافظة (دهوك) فقد شهد معدل التضخم انخفاض كبير بلغ (1.2-%) خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017 والجدول (32) والشكل (38) يوضحان هذه المؤشرات

جدول (32)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات للمدة (2017-2018)

(100=2012)

المحافظات	الرقم القياسي العام		معدل التغير %
	2017	2018	
بغداد	111	113.2	2.0
البصرة	103.2	105.7	2.4
بابل	103.2	103.7	0.5
القادسية	102.6	108.5	5.8
واسط	103.1	105.1	1.9
كربلاء	109.2	109.4	0.2
السليمانية	95.6	95.1	(0.5)
كركوك	105.5	106.2	0.7
ديالى	103.1	104.4	1.3
المثنى	110.2	111.1	0.8
النجف	106.4	106.8	0.4
ميسان	100.8	101.8	1.0
دهوك	100.2	99.0	(1.2)
ذي قار	102.5	103.7	0.5
أربيل	95.2	95.5	0.6
الانبار	—	103.4	—
نينوى	—	92.8	—

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية.

شكل (38)

معدلات التضخم في المحافظات خلال عام 2018 (%)

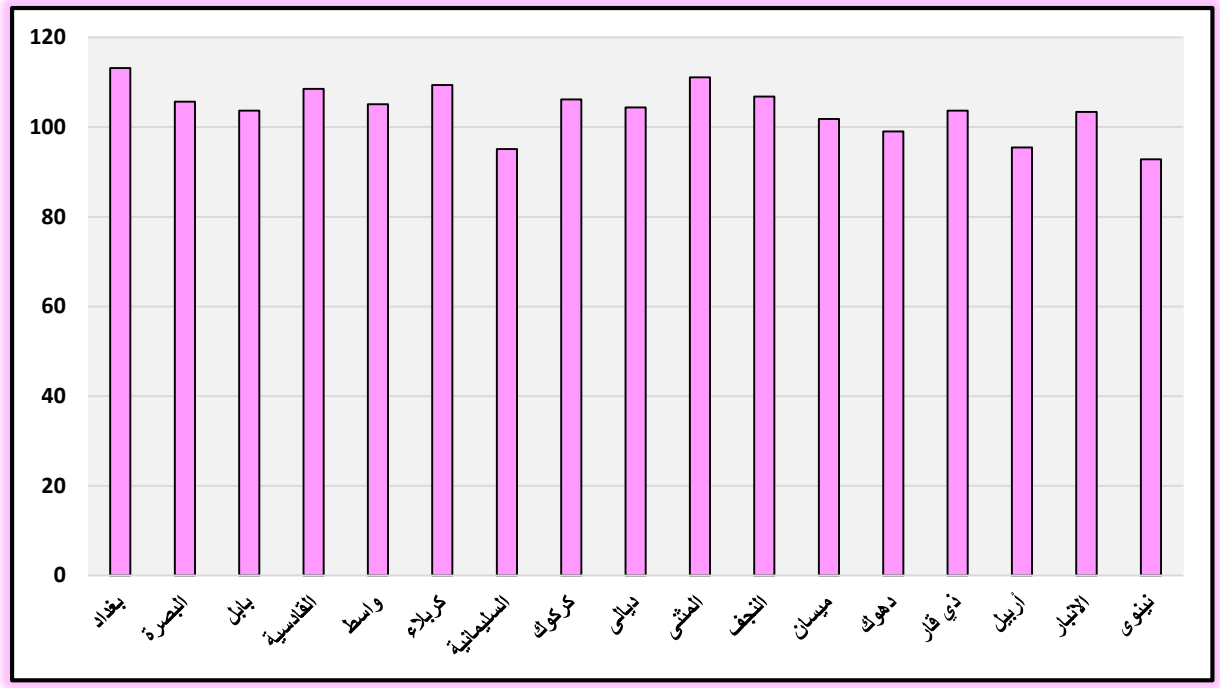

رابعاً: سعر الصرف

انتهج البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 سياسة نقدية جديدة لتحسين سعر صرف الدينار والتخلص من التذبذبات التي كان يعاني منها، وذلك عن طريق تبني نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية التي حققت نجاحات كبيرة في رفع قيمة الدينار العراقي والذي يعد واحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي على النقد الأجنبي والمؤدية إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة، وقد تمكن من توحيد معدلات الصرف إزاء الدينار العراقي، فضلاً عن تحقيق تجانس آلية سوق الصرف من خلال إشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة ضمن معدلات صرف توازنيه، بقي السعر الأساس محافظاً على معدله خلال الأعوام (2015-2018) بمعدل بلغ (1190) دينار لكل دولار التي تعد من أكبر عمليات السوق المفتوحة في السيطرة على مناسيب السيولة المحلية ووضع الفائض النقدي في مساراته السليمة في الموازنة العامة، إذ أصدر البنك المركزي تعليمات جديدة تقتضي بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بالشراء لدى مراسليها في الخارج لتمويل العمليات المصرفية المسموح بها قانونا لضمان استقرار السعر وتمويل التجارة والعمليات الأخرى.

وارتفع معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية (سعر الصرف الموازي) عام 2015 ليبلغ (1247) دينار لكل دولار أمريكي، ويعزى ذلك إلى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن توقعات المضاربة، الأمر الذي انعكس في تزايد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف الموازي، كما كان لانخفاض أسعار النفط (المصدر الأساس لتوفير الدولار) دوراً كبيراً في انخفاض واردات العراق من العملة، إلا انه استمر بالارتفاع في عام 2016 ليبلغ (1275) دينار لكل دولار بمعدل نمو بلغ (2.2%) ويعود السبب إلى ارتفاع احتياجات المواطنين للعملة الأجنبية لأغراض السفر والمعالجة الطبية، فضلاً عن تطوير البنك المركزي لإجراءات بيع العملة من خلال تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح اعتمادات مستنديه بدل من الحوالات، إلا إن معدل سعر الصرف الموازي شهد انخفاضاً في عام 2017 ليسجل (1258) دينار لكل دولار وبمعدل نمو انخفض إلى (1.3-%) واستمر في الانخفاض عام 2018 ليسجل (1208) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (4-%) والسبب هو ارتفاع أسعار النفط مما أسهم بشكل كبير في ارتفاع واردات العراق من العملة الأجنبية (الدولار) الأمر الذي انعكس على زيادة الكمية المشتراة من وزارة المالية من قبل البنك المركزي، والجدول (33) والشكل (39) يوضحان هذه المؤشرات.

جدول (33)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2015-2018)

(دينار / دولار)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	معدل النمو سعر الصرف الموازي %
2015	1190	1247	—
2016	1190	1275	2.2
2017	1190	1258	(1.3)
2018	1190	1208	(4)

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (39)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2015-2018)

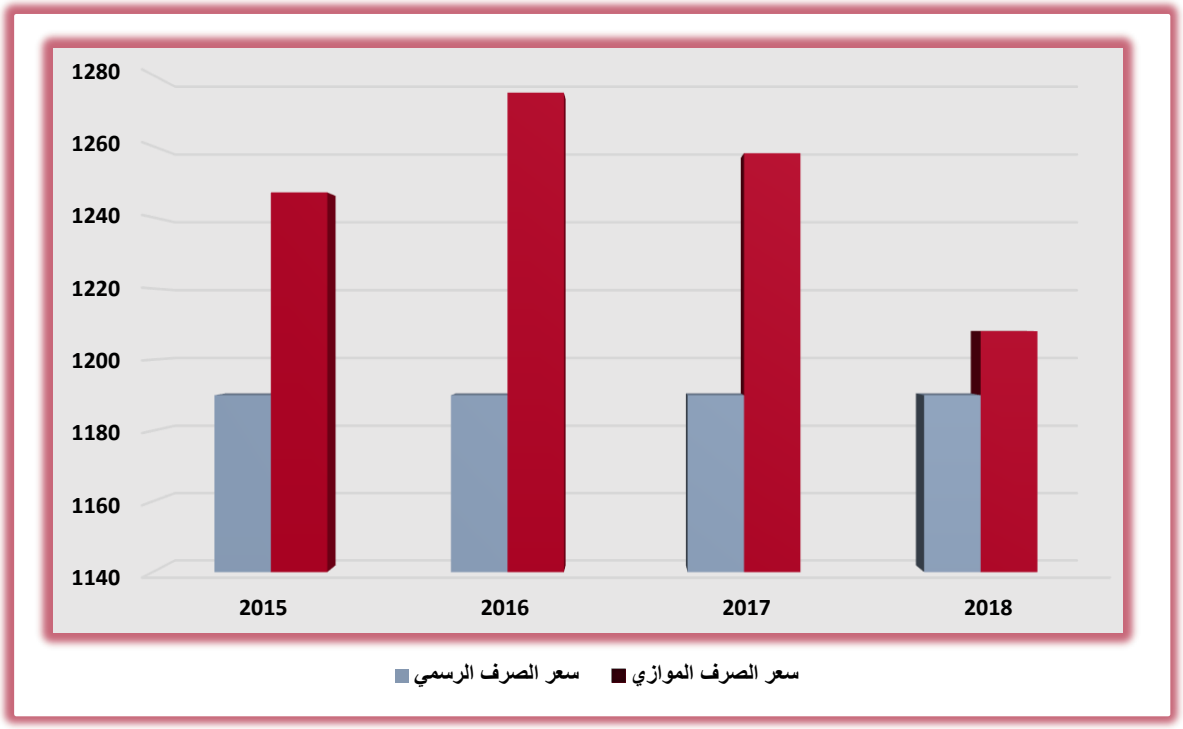

خامساً: سعر الفائدة

تنفيذاً للسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي على الإسهام في تحفيز المصارف لتحسين النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص، إذ يلاحظ من الجدول (34) والشكل (40) إن البنك المركزي استمر بالاعتماد على سعر الفائدة (سعر السياسة) (6%) سنوياً والمعمول به منذ عام 2010 مما انعكس ايجابياً على رصيد المصارف التجارية من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع الخاص ودعم التنمية، واستمر سعر الفائدة بهذا المستوى حتى عام 2015، إلا انه انخفض في عامي 2016 و 2017 ليبلغ (4.33%) و (4%) على التوالي، وظل محافظاً عام 2018 عند (4%).

فيما سجلت **أسعار الفائدة على الائتمان الأولي** (8%) عام 2015 لتنخفض خلال المدة (2016- 2018) إلى (6.33%) و (6%) على التوالي، إما **الفائدة على الائتمان الثانوي** فقد انخفض خلال المدة (2015-2018) من (9%) عام 2015 ليصل إلى (7%) في عام 2018، كما كان **لفائدة مقرض الملجأ الأخير** انخفاضاً خلال المدة اعلاه من (9.50%) عام 2015 إلى (7.50%) عام 2018.

جدول (34)

معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (2015-2018)

(%)

المؤشرات / السنة	2015	2016	2017	2018
سعر السياسة	6.00	4.33	4.00	4.00
الفائدة على الائتمان الأولي	8.00	6.33	6.00	6.00
الفائدة على الائتمان الثانوي	9.00	7.33	7.00	7.00
فائدة مقرض الملجأ الأخير	9.50	7.83	7.50	7.50

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (40)

معدل أسعار الفائدة لدى البنك المركزي للمدة (2015-2018)

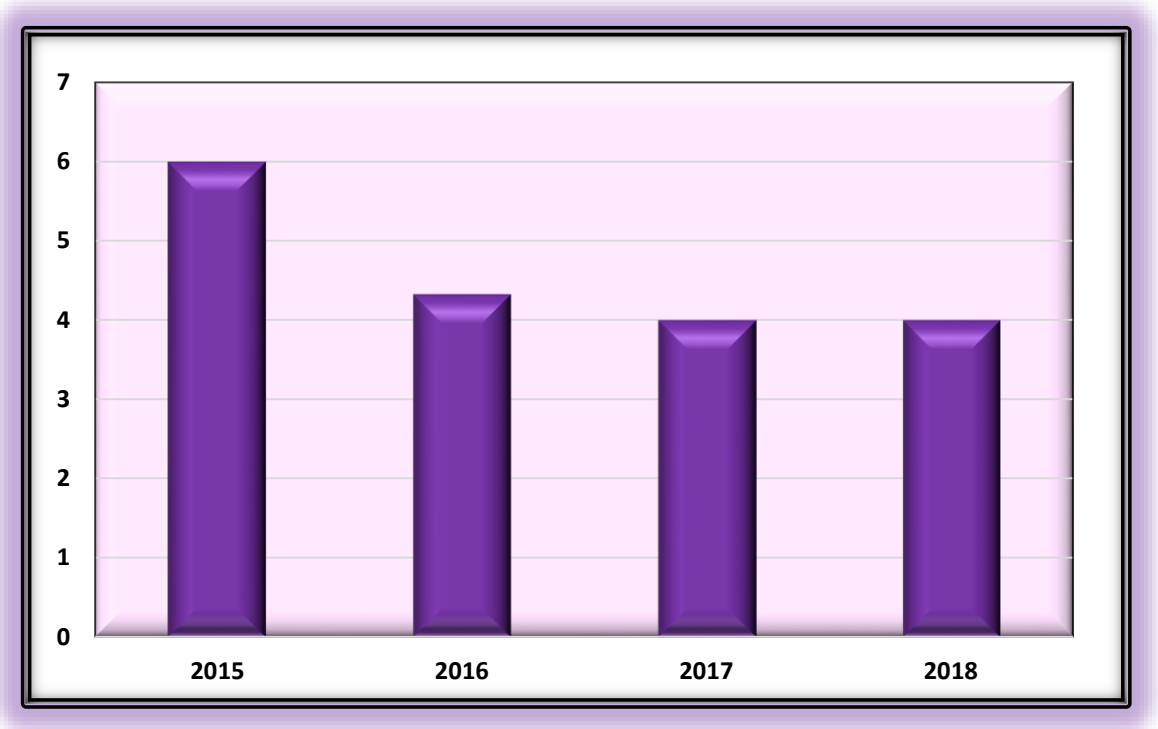

ولسعر الفائدة آثار عديدة على المتغيرات الاقتصادية فضلاً عن أثرها في الاستثمار. إذ يمتد أثر سعر الفائدة حتى يصل تأثيره في سعر الصرف وميزان المدفوعات وسوق الأوراق المالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فعند ارتفاع سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى انخفاض الائتمان والذي يؤثر في الاستثمار والإنتاج سلباً مما يؤثر بشكل أو بآخر على حركة التجارة الخارجية بجانبيها الاستيرادات والصادرات. ومن ثم على المستوى التوازني للدخل ومعدل دخل الفرد.

سادساً: الجهاز المصرفي

يعود العمل المصرفي في العراق إلى القرن السادس عشر. ق.م، إذ كان منح القروض وتعاطي الودائع تتم في هياكل بابل إلا إن الصيرفة الحديثة تأخر ظهورها في العراق إلى نهاية القرن التاسع عشر، مع ضعف الدولة العثمانية من جهة وتغلغل النفوذ الانكليزي من جهة أخرى شجع الانكليز على فتح مصرف لهم في بغداد عام 1890 وكان فرعاً للمصرف العثماني، وبعدها تم فتح المصرف الشرقي البريطاني فرعاً له في بغداد ثم تلاه فتح فروع أخرى في عدة مدن عراقية غير إن البداية الحقيقية للعمل المصرفي يبدأ بتأسيس مصرف الرافدين في 19 مارس1941 ، ثم تلاه تأسيس عدد من المصارف العراقية إلى جانب الفروع الأجنبية وهي المصرف الوطني العراقي عام 1947 (البنك المركزي حالياً) والمصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد عام 1964، إذ صدر قانون رقم (100) والذي بموجبة أممت المصارف الحكومية ومنها فروع المصارف الأجنبية وآلت ملكيتها للحكومة، وترتب على عملية التأميم إجراءات عدة منها دمج المصارف التجارية في أربع مجموعات في بادي الأمر ومن ثم إلى مجموعتين وأخيراً في مجموعة واحدة في ظل مصرف الرافدين نفسه مما جعل الجهاز المصرف التجاري العراقي مكون من مصرف تجاري واحد وهو مصرف الرافدين واستمر ذلك حتى نهاية عام 1988، إذ صدر قانون رقم (52) لسنة 1988 والذي بموجبة تم تأسيس مصرف الرشيد برأس مال قدرة (100) مليون دينار دفع بالكامل، وبعد حرب الخليج الثانية صدر القانون رقم (12) لسنة 1991 الذي بموجبة عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 وبمقتضاه أجيزت الشركات المساهمة في ظل إحكام قانون الشركات تأسيس مصارف خاصة لدعم ورفع السقف المصرفي للنقد في العراق وتزامن ذلك مع الحصار المفروض على العراق عام 1990 لكي تكون هذه المصارف رديفاً للمصارف الرسمية وهذه المصارف بدأت بدايتها عام 2003 بعد الاحتلال، إذ كانت التوقعات تشير إلى إغلاق المصارف الضعيفة وخلق اندماجيات اكبر بين المصارف لزيادة قدرتها على المنافسة بعد صدور قانون (56) لسنة 2004 غير إن الواقع يشير إلى عكس ذلك إذ اقتصر الاستثمار المصرفي على بعض مصارف

ولم يحصل اندماج فيما بينها، إذ بلغ عدد المصارف التجارية (16) مصرفاً عام 2003 واستمرت الزيادة حتى وصل العدد (71) مصرفاً عام 2018، منها (7) مصارف حكومية تتوزع بين مصارف تجارية وأخرى متخصصة ومصرف إسلامي و (64) مصرفاً تجارياً خاصاً منها (24) مصرفاً تجارياً محلياً و(24) مصرف إسلامي منها (22) مصرف إسلامي محلي و(2) مصارف إسلامية أجنبية و(16) مصرف تجاري أجنبي، وبلغ عدد فروعها (865) منها (431) فرع للمصارف الحكومية شكلت ما نسبته (49.8%) من مجموع الفروع، بينما بلغ عدد فروع المصارف التجارية الخاصة (434) شكلت ما نسبته (50.2%) من مجموع الفروع وتوزعت فروع المصارف بنسبة (38%) في بغداد و(62%) في المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية.

وبلغ **إجمالي رأس المال للمصارف التجارية العاملة** في العراق نهاية عام 2018 (15151.3) مليار دينار منها (3401.6) مليار دينار للمصارف الحكومية شكلت ما نسبته (22.5%) من إجمالي رؤوس الأموال في حين بلغت رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة (11749.7) مليار دينار شكلت ما نسبته (77.5%) من إجمالي رؤوس الأموال، وتعود هذه الزيادة إلى استجابة المصارف التجارية لتعليمات ولوائح البنك المركزي والمتضمنة زيادة رؤوس أموالها ليصل الحد الأدنى إلى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات ابتداء من2010/6/30، إذ استجابة أكثر من (60%) من المصارف التجارية الخاصة لقرار البنك المركزي، فضلاً عن تحويل شركات التحويل المالي إلى مصارف إسلامية خاصة، وكذلك رغبة المصارف التجارية الخاصة في توسيع إعمالها للحصول على أعلى تصنيف ائتماني ممكن فضلاً عن تحقيق المصارف إرباحاً انعكست ايجابياً على حقوق المساهمين، في حين مازالت رؤوس أموال المصارف التجارية الحكومية في مستوياتها ولم تصل إلى سقوف الزيادة المقررة والبالغة (400) مليار دينار لمصرف الرافدين و(300) مليار دينار لمصرف الرشيد و (200) مليار دينار للمصارف المتخصصة.

جدول (35)

تطور رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

التفاصيل	2015	2016	2017	2018	الأهمية النسبية 2018 (%)
مجموع رؤوس أموال المصارف	10172.4	11826.9	14474.5	15151.3	100
مصارف حكومية	2251.6	2301.6	3376.6	3401.6	22.5
مصارف خاصة	7920.8	9525.3	11097.9	11749.7	77.5

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (41)

مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للقطاعين الحكومي والخاص للمدة (2015-2018)

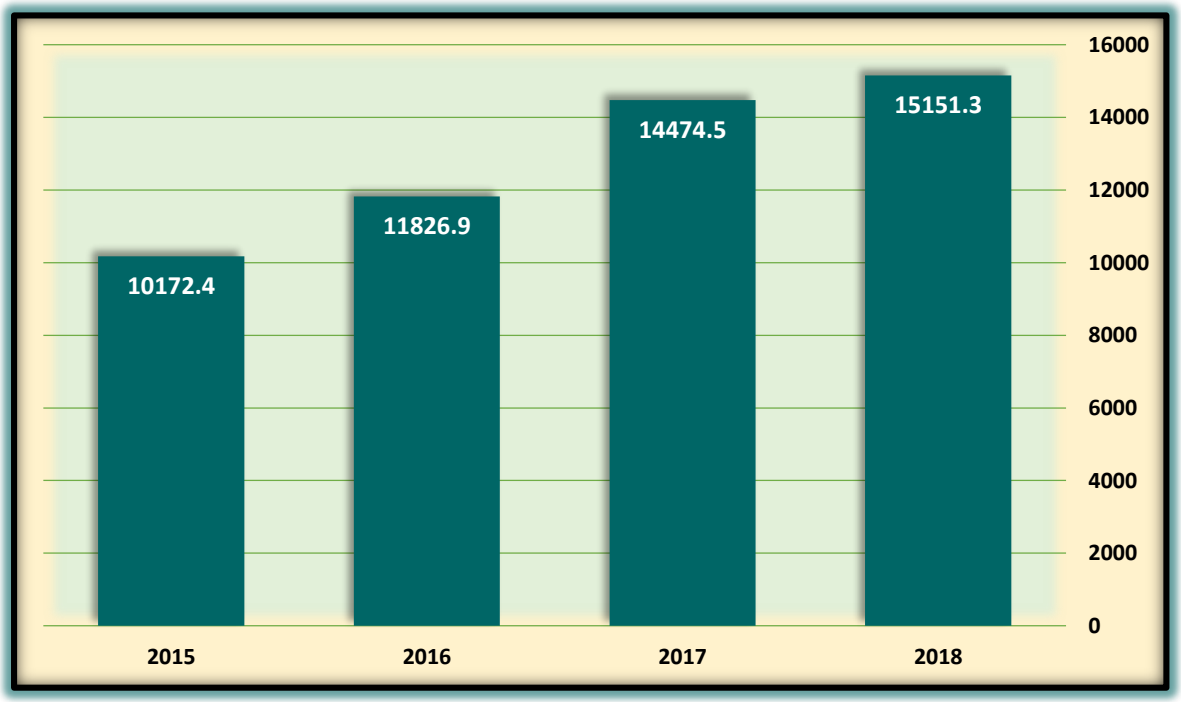

شكل (42)

الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق للقطاعين الحكومي والخاص لعام 2018

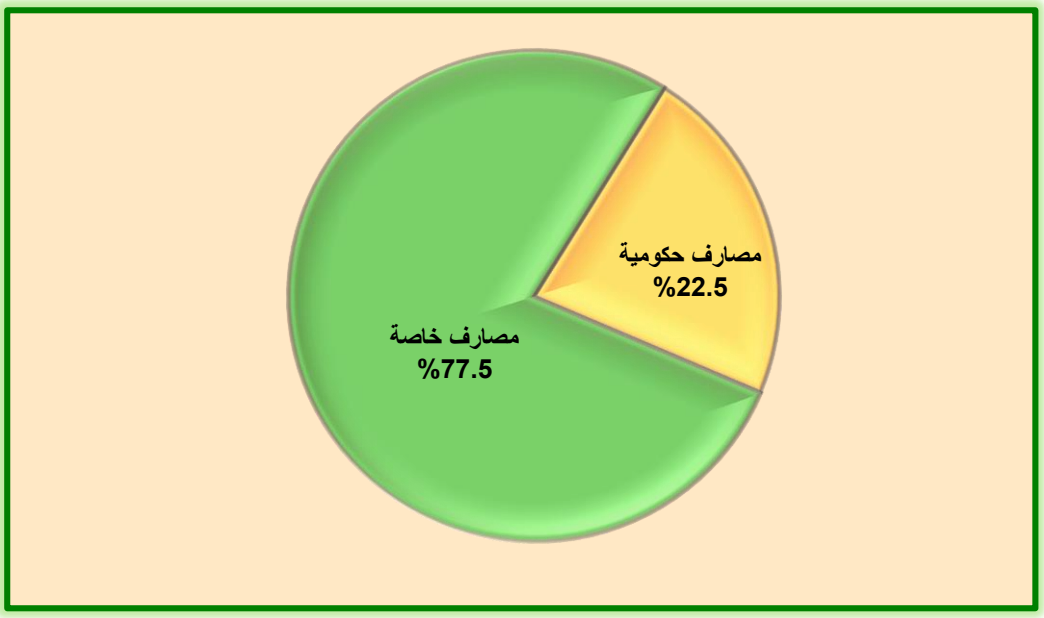

إما **جانب الموجودات** في ميزانية المصارف التجارية العاملة والتي توضح كيفية استثمار الأموال لتنفيذ عمليات المصرف والتي تقسم إلى موجودات ثابتة وموجودات (سائلة) متداولة استناداً إلى استخداماتها وطبيعتها، ويلاحظ من الجدول (36) والشكل (43) إن إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق بلغ (123171.2) مليار دينار عام 2018 بعد إن كانت (156691.1) مليار دينار عام 2017 وبنسبة انخفاض (21.4-%) ، واستمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظاً على مركز الصدارة بنسبة (77.2%) من إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق، في حين بلغت الأهمية النسبية للمصارف الخاصة (22.8%) من إجمالي الموجودات عام 2018، بالمقابل انخفض رصيد الموجودات للمصارف الحكومية إلى (95061.6) مليار دينار عام 2018 وبنسبة انخفاض(27.6-%) عن عام 2017 والبالغ رصيدها (131354.9) مليار دينار، في حين ارتفع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة من (25336.3) مليار دينار عام 2017 إلى (28109.6) مليار دينار عام2018 وبنسبة ارتفاع (10.9%) وهذا يدل على ضعف إدارة المصارف في استثمار أموالها بسبب انحرافها عن عملها الرئيسي والمتمثل بتقديم الائتمان للمشروعات والإفراد والاكتفاء في الاستثمار ببيئة آمنة كأدوات السياسة النقدية والمضاربة في مزاد العملة.

جدول (36)

تطور موجودات المصارف التجارية للمدة (2015-2018)

(مليار دينار)

التفاصيل	2015	2016	2017	2018	الأهمية النسبية 2018	نسبة التغير 2018
موجودات المصارف الحكومية	200537.5	197604	131354.9	95061.6	77.2	(27.6)
موجودات المصارف الخاصة	22461.2	23758.7	25336.3	28109.6	22.8	10.9
إجمالي الموجودات	222998.6	221362.7	156691.1	123171.2	100	(21.4)

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2015-2018).

شكل (43)

موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2015-2018)

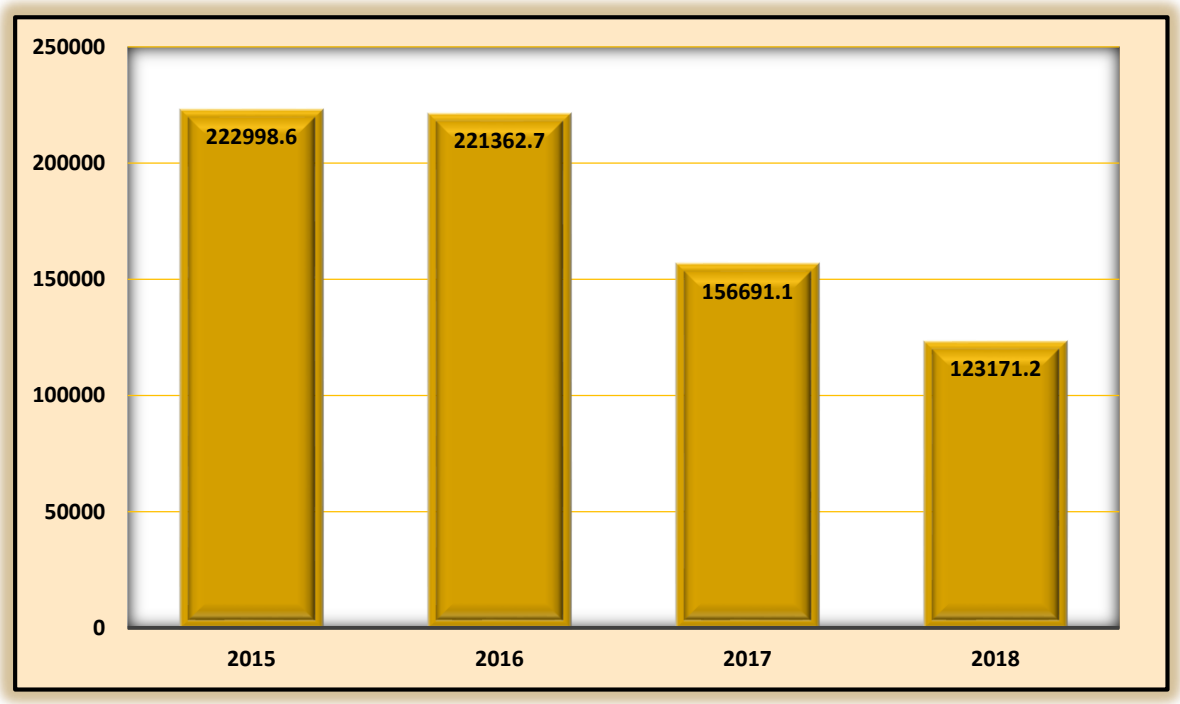

إما جانب المطلوبات إذ تمثل الودائع الجزء الأكبر من مطلوبات المصرف كونه يتعامل بأموال الغير ويلاحظ من الجدول (37) والشكل (44) إن هناك تذبذب واضح في إجمالي الودائع للمدة (2015–2018) ، إذ بلغت (64344.1) مليار دينار عام 2015 ،انخفضت عام 2016 إذ بلغت (62398.7) مليار دينار، وذلك لتردي الوضع الأمني وخروج بعض المحافظات من سيطرة الدولة، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط وزيادة سحوبات الودائع من قبل الجمهور، وزيادة الهجرة إلى الخارج وانخفاض عدد فروع المصارف ليصل إلى (820) فرعاً، وذلك لاندماج بعض فروع المصارف، فضلاً عن إغلاق فروع المصارف في بعض محافظات العراق والذي أدى إلى انخفاض الكتلة النقدية، فضلاً عن انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار، ثم عادت للارتفاع عام 2017 إذ بلغت (67048.6) مليار دينار ، واستمرت في الارتفاع لتبلغ (76893.9) خلال عام 2018، ويعود هذا الارتفاع إلى إعادة سيطرة الدولة على المحافظات الغربية بعد القضاء على العصابات الإرهابية وعودة فروع المصارف إلى هذه المناطق وزيادة الكتلة النقدية لتصل (70733.1) مليار دينار، فضلاً عن قيام الحكومة بتوطين رواتب موظفيها لدى المصارف الحكومية والخاصة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الودائع بشكل ملحوظ واستحوذت المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من ودائع الجهاز المصرفي، إذ بلغت كمتوسط (86%) من إجمالي الودائع للمدة ذاتها على الرغم من قلت عدد المصارف الحكومية إذ لم يتجاوز (7) مصارف وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع لدى هذه المصارف، وهذا يعود إلى كون المصارف الحكومية مضمونه من قبل الحكومة كونها تابعه إلى وزارة المالية فضلاً عن قيام المؤسسات الحكومية بإيداع أموالها لدى هذه المصارف، بالمقابل نجد إن نصيب المصارف التجارية الخاصة من إجمالي الودائع لم يتجاوز كمتوسط (13.6%) بالرغم من كونها تشكل أكثر من (89%) من الجهاز المصرفي التجاري في العراق، وهذا إن دل أنما يدل على ضعف ثقة الإفراد والشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية بالمصارف التجارية الخاصة، بالرغم من كونها تمتلك أكثر من (87%) من رؤوس أموال الجهاز المصرفي التجاري في العراق.

جدول (37)

إجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (2015–2018)

(مليار دينار)

التفاصيل	2015	2016	2017	2018	متوسط الأهمية النسبية (%)
الودائع لدى المصارف الحكومية	55230.9	53806.6	58492.5	66095.1	86
الودائع لدى المصارف الخاصة	9113.2	8592.2	8556.2	10798.8	14
إجمالي الودائع	64344.1	62398.7	67048.6	76893.9	100

المصدر :البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2015–2018).

شكل (44)

إجمالي الودائع للمصارف التجارية في العراق للمدة (2015-2018)

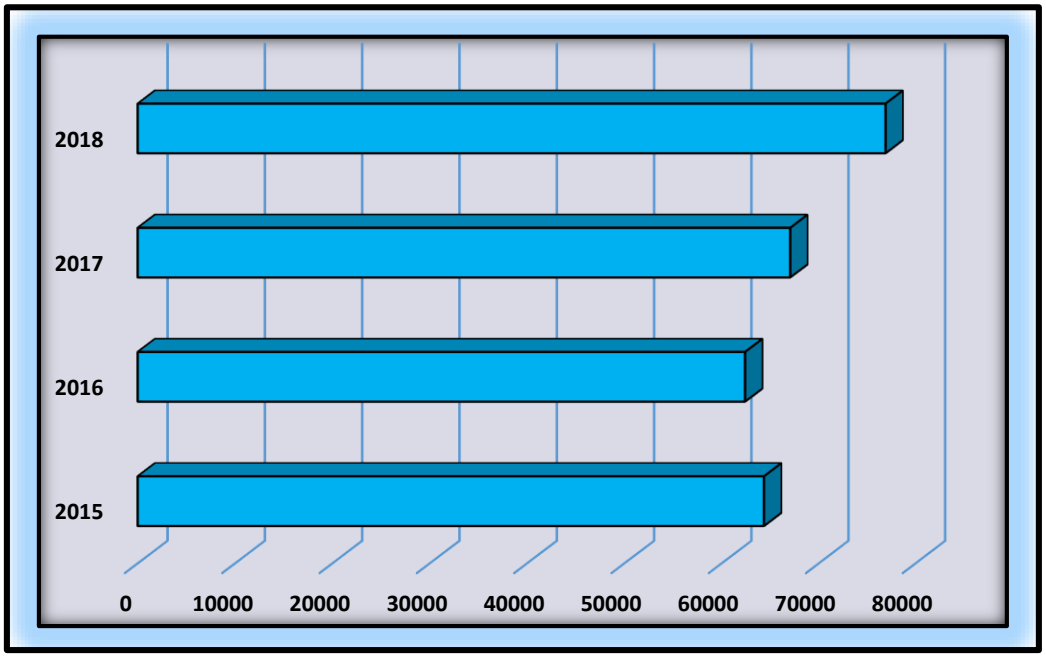

سابعاً: المؤشرات النقدية للربعين الاول والثاني لعام 2019

1. مؤشرات القطاع النقدي

يبين الجدول (38) المؤشرات النقدية للربع الثاني لعام 2018 وللربعين الاول والثاني لعام 2019، وكما يلي: -

سجلت أسعار الفائدة على القروض خلال الربع الثاني من عام 2019 تراجعا وبنسبة (6-%) مقارنة بالربع الثاني من العام السابق، في حين سجلت خلال الربعين الأول والثاني من عام 2019 نسبة بلغت (4-%)، وهو ما يشير إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية من خلال فسح المجال إمام المواطنين للحصول على التمويل المناسب.

- سجل معدل سعر الفائدة المدفوعة من قبل المصارف التجارية على الودائع الثابتة (5.09%) في الربع الثاني لعام 2019 والذي انخفض بنسبة (4-%) عن الربع الثاني لعام 2018 بينما انخفض بنسبة (1-%) عن الربع الاول لعام 2019، في حين بلغ سعر الفائدة على ودائع التوفير (3.50%) في الربع الثاني لعام 2019 بانخفاض نسبته إلى (9-%) عن الربع الثاني لعام 2018، بينما انخفضت وبنسبة (5-%) عن الربع الاول لعام 2019.

- بلغ رصيد العملة المصدرة للتداول (47780521) مليون دينار في الربع الثاني لعام 2019 والذي ارتفع بنسبة (8%) عن الربع الثاني لعام 2018، كما ارتفع بنسبة (4%) عن الربع الاول لعام 2019.
- بلغ عرض النقد (M1) بالمفهوم الضيق (81112597) مليون دينار في الربع الثاني لعام 2019، وبنسبة ارتفاع (8%) عن الربع الثاني لعام 2018، كما ارتفع بنسبة (4%) عن الربع الاول لعام 2019.
- بلغ عرض النقد (M2) بالمفهوم الواسع (98387356) مليون دينار في الربع الثاني لعام 2019 والذي ارتفع بنسبة (8%) عن الربع الثاني لعام 2018، بينما ارتفع بنسبة (2%) عن الربع الاول لعام 2019.
- بلغ رصيد القاعدة النقدية (الاحتياطي النقدي) (73474611) مليون دينار في الربع الثاني لعام 2019 والذي ارتفع بنسبة (15%) عن الربع الثاني لعام 2018، بينما ارتفع بنسبة (7%) عن الربع الاول لعام 2019.
- بلغ الدين الداخلي (41410990) مليون دينار في الربع الثاني لعام 2019 اذ انخفض بنسبة (11-%) عن الربع الثاني لعام 2018، في حين انخفض بنسبة (5-%) عن الربع الاول لعام 2019، ويعود سبب انخفاض الدين إلى تحسن الإيرادات العامة والناجم عن ارتفاع أسعار النفط العالمية.
- بلغ سعر الصرف (1190) دينار للربع الثاني لعام 2018 مقابل الدولار الأمريكي إذ حافظ على هذا السعر في الربعين الاول والثاني لعام 2019.

جدول (38)

المؤشرات النقدية للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني 2018 (1)	الربع الاول 2019 (2)	الربع الثاني 2019 (3)	نسبة التغير % 3/1	نسبة التغير % 3/2
سعر الفائدة على القروض	شهري / ربعي	%	12.53	12.28	11.83	(6)	(4)
سعر الفائدة على الودائع الثابتة	شهري / ربعي	%	5.29	5.12	5.09	(4)	(1)
الفائدة على التوفير	شهري / ربعي	%	3.81	3.66	3.50	(9)	(5)
سعر الفائدة الحقيقي	شهري / ربعي	%	–	–	–	–	–
العملة المصدرة	شهري / ربعي	مليون دينار	44073305	45537228	47780521	8	4
عرض النقد (M1)	شهري / ربعي	مليون دينار	74573555	77739585	81112597	8	4
عرض النقد (M2)	شهري / ربعي	مليون دينار	90973298	95605351	98387356	8	2
الاحتياطي النقدي	شهري / ربعي	مليون دينار	63409425	68505638	73474611	15	7
الدين الداخلي	شهري / ربعي	مليون دينار	46129145	43454406	41410990	(11)	(5)
الدين الخارجي	سنوي	مليون دولار	–	–	–	–	–
معدل سعر الصرف	شهري / ربعي	دينار عراقي/دولار أمريكي	1190	1190	1190	0.0	0.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(–) عدم توفر بيانات.

شكل (45)

عرض النقد (M1) والدين العام الداخلي للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

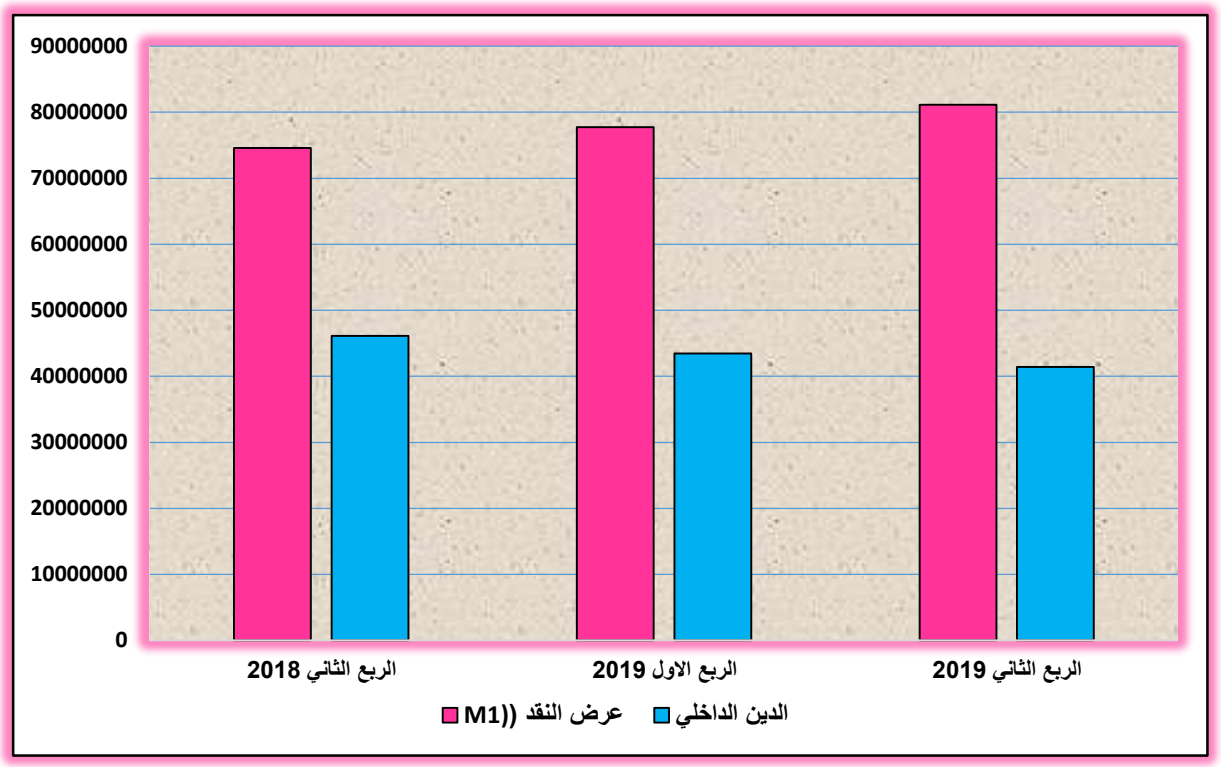

2. مؤشرات القطاع المصرفي

وهي المؤشرات التي تعكس أداء الجهاز المصرفي واحتمالات تعرضه للازمات المالية، إذ يبين جدول (39) أهم مؤشرات القطاع المصرفي للربع الثاني لعام 2018 والربعين الثاني والثالث لعام 2019، وكما يلي: -

- **إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية:** بلغ إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية (129093694) مليون دينار في الربع الثاني لعام 2019 والذي ارتفع بنسبة (13%) مقارنة مع الربع الثاني 2018، بينما ارتفع بنسبة (4%) عن الربع الاول لعام 2019.
- **معدل العائد على الموجودات:** بلغ معدل العائد على الموجودات (0.35) دينار في الربع الثاني لعام 2019 إذ انخفض بنسبة (2.1-%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018، بينما ارتفع بنسبة (2.7%) عن الربع الاول لعام 2019.

- **حقوق الملكية:** بلغ رصيد حقوق الملكية (15301042) مليون دينار في الربع الثاني لعام 2019 إذ ارتفعت بنسبة (3%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018 وبنسبة (1%) عن الربع الاول 2019 بسبب زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة.
- **معدل العائد على حقوق الملكية:** بلغ معدل العائد على حقوق الملكية (2.92) دينار في الربع الثاني لعام 2019 إذ انخفض بنسبة (0.78-%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018 في حين ارتفع بنسبة (2.70%) عن الربع الاول لعام 2019.
- **نسبة القروض إلى الموجودات:** بلغت نسبة القروض الممنوحة إلى إجمالي الموجودات للمصارف (25.00%) في الربع الثاني لعام 2019 إذ انخفضت بنسبة (0.90-%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018 في حين انخفضت بنسبة (0.96-%) عن الربع الاول لعام 2019.
- **نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات:** بلغت نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (11.85%) في الربع الثاني لعام 2019 إذ انخفضت بنسبة (0.91-%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018 بينما انخفضت وبنسبة (0.97-%) عن الربع الاول لعام 2019.
- **نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية:** بلغت النسبة (13.07%) في الربع الثاني لعام 2019 إذ انخفضت بنسبة (0.84-%) مقارنة بالربع الثاني لعام 2018 وانخفضت بنسبة (0.81-%) عن الربع الاول لعام 2018، إذ إن انخفاض هذه النسبة يدل على تقليل أثر الأزمة المالية التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة لتوفر السيولة النقدية لدى الجمهور والتي انعكست ايجاباً على قدرتهم على تسديد الديون وفوائدها.
- **إجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية:** بلغ إجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية لمختلف القطاعات (39143869) مليون دينار في الربع الثاني لعام 2019 شهد تغير طفيف وبنسبة (0.04%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018 في حين ارتفع بنسبة (1%) عن الربع الاول لعام 2019.
- **ودائع الجمهور لدى المصارف:** بلغت ودائع الجمهور لدى المصارف (28902283) مليون دينار في الربع الثاني لعام 2019 إذ ارتفعت بنسبة (17%) مقارنة بالربع الثاني لعام 2018 وبنسبة (5%) عن الربع الاول لعام 2019، وذلك نتيجة زيادة الوعي المصرفي، فضلاً عن التقنيات الحديثة المستخدمة من قبل الجهاز المصرفي وتوطين الرواتب في المصارف المختلفة.

- **عدد المصارف:** يستدل على هذا المؤشر من خلال تغطية خدمات المصارف لعموم إفراد المجتمع، إذ تحسب من خلال قسمة عدد المصارف على عدد السكان فكلما ازدادت النسبة دل على إن هناك تغطية مصرفية، والعكس صحيح. فبعد أن سجلت عدد المصارف في الربع الثاني من عام 2018 (69%) ازدادت وبنسبة (4%) خلال الربع الثاني لعام 2019 وبنسبة (2%) من الربع الاول لعام 2019.

جدول (39)

مؤشرات الجهاز المصرفي للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني 2018 (1)	الربع الاول 2019 (2)	الربع الثاني 2019 (3)	نسبة التغير% 3/1	نسبة التغير% 3/2
إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية	شهري / ربعي	مليون دينار	114192381	123318961	129093694	13	4
معدل العائد على الموجودات	شهري / ربعي	دينار	0.48	0.13	0.35	(2.1)	2.7
حقوق الملكية	شهري / ربعي	مليون دينار	14853825	15001402	15301042	3	1
معدل العائد على حقوق الملكية	شهري / ربعي	%	3.70	1.08	2.92	(0.78)	2.70
نسبة القروض إلى الموجودات	ربعي	%	27.51	25.48	25.00	(0.90)	(0.96)
نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات	ربعي	%	12.97	12.16	11.85	(0.91)	(0.97)
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية	ربعي	%	15.38	15.96	13.07	(0.84)	(0.81)
إجمالي الائتمان	شهري / ربعي	مليون دينار	39125637	38940521	39143869	0.04	1
ودائع الجمهور لدى المصارف	شهري / ربعي	مليون دينار	24625146	27303811	28902283	17	5
عدد المصارف	سنوي	عدد	69	70	72	4	2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (46)

نسبتي القروض وحقوق الملكية إلى الموجودات للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

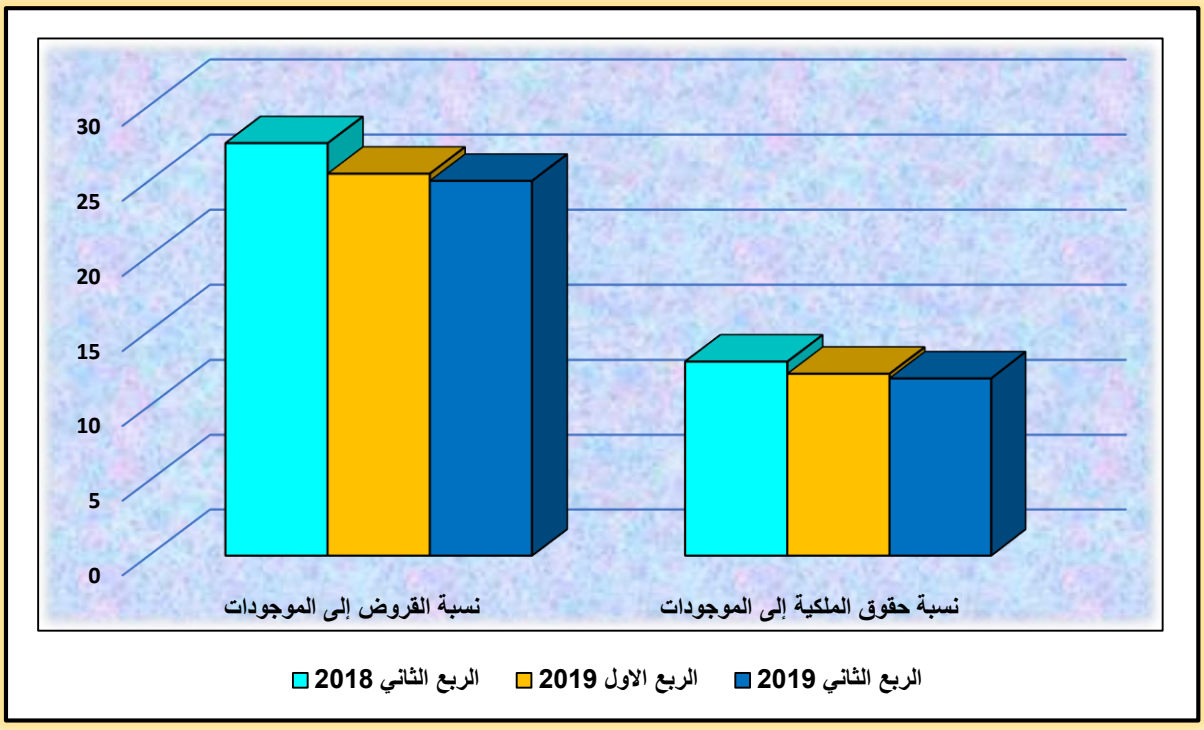

شكل (47)

نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض المصرفية للربع الثاني لعام 2018 والربعين الاول والثاني لعام 2019

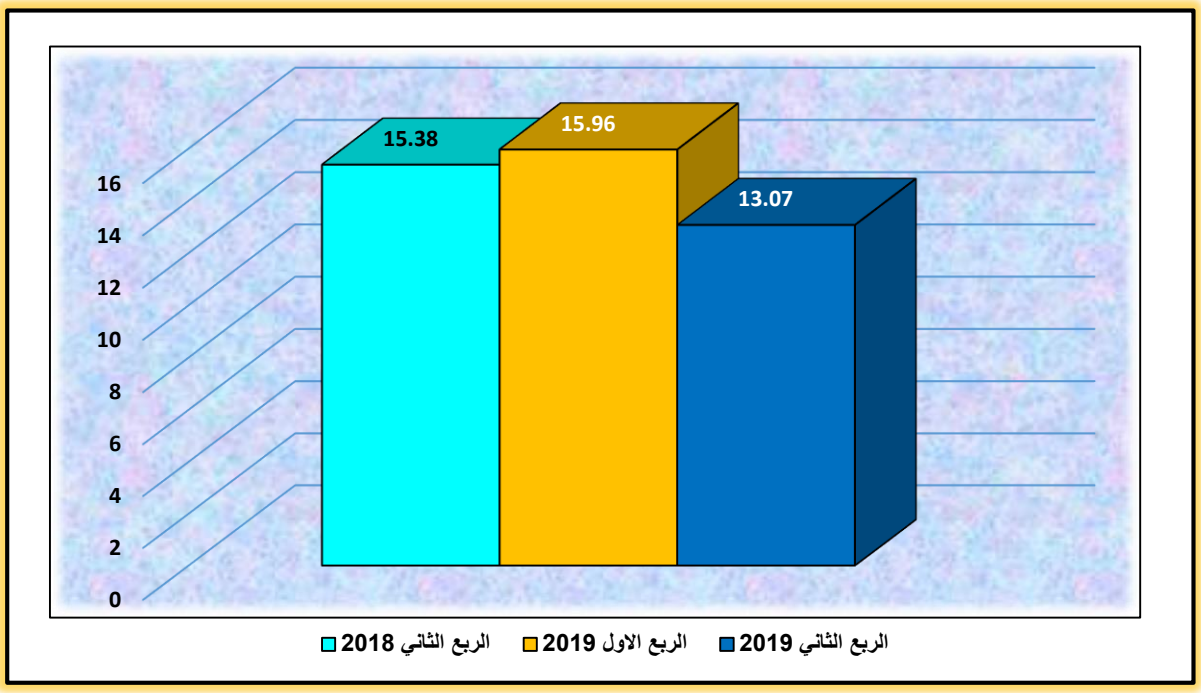

الفصل الخامس

ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، كونه السجل الذي تتدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال علاقات تبادلية مزدوجة تتدرج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، ويتبوأ ميزان المدفوعات أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي لأية بلد، فضلاً عن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية توضح درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الكلي، إذ يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً.

وهناك عدة تعاريف تحدد مفهوم ميزان المدفوعات إلا إن جميع هذه التعاريف لا تخرج أو تتجاهل الدلالات التي يتضمنها التعريف التالي الذي يعرف ميزان المدفوعات بأنه (**سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنه**)، لذلك فهو يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين البلدان ومشترياتها ومبيعاتها من الأصول والخدمات بمختلف أشكالها، وكذلك الهبات الممنوحة إلى أو المتلقاة من بقية العالم، فجميع المعاملات الاقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود البلد يتم التقاطها وتلخيصها في ميزان المدفوعات.

ومهما اختلفت صيغ التعاريف لميزان المدفوعات فهي تتفق على كونه يضم ثلاثة عناصر رئيسة: يتمثل الأول في المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب (غير المقيمين) التي تشمل تجارة السلع والخدمات (الميزان التجاري) وحركة رأس المال والتحويلات من جانب واحد سواء أكانت نقدية أم على شكل سلع مادية، ويتمثل العنصر الثاني في صفة المقيمين التي تشمل الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، في حين يشمل العنصر الثالث قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال مدة زمنية أمدها سنة واحدة.

ومن جانب أخر يبين ميزان المدفوعات العرض والطلب على العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في سوق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز بوصفة كأداة لكبح أو التخفيف من حدة التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات.

مما تقدم يتضح بان سجل ميزان المدفوعات يوفر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية، ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرها، فضلا عن انه يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى.

وفي ضوء ما متوفر من بيانات أولية، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي لعام 2018 فائض بلغ (6595.8) مليون دولار، بعد ما كان (2701.2) مليون دولار عام 2017، وقد أسهمت عدة عوامل في تسجيل هذا العجز وكما مبين أدناه.

أولاً: الحساب الجاري

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيماً اقتصادية والتي تمت بين العراق والعالم الخارجي، كذلك يشمل القيود المعادلة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل، فضلاً عن ذلك فالحساب يؤثر على مستوى الفعاليات الاقتصادية الداخلية من خلال تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أحد المؤشرات الرئيسية في صياغة السياسة الاقتصادية وتنفيذها.

ضمن بيانات الجدول (40) يلاحظ إن صافي الحساب الجاري للمدة (2015–2018) قد سجل ارتفاعاً من (1913.1–) مليون دولار في عام 2015 ليصل إلى (34369.5) مليون دولار 2018، ويعود سبب ارتفاع صافي الحساب الجاري لعام 2018 بالدرجة الأساس إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري، وفيما يلي توضيح لمكونات الحساب الجاري.

جدول (40)

مكونات ميزان المدفوعات للمدة (2015-2018)

(مليون دولار)

الفقرات	FOB			
	2015	2016	2017	2018
اولاً: الحساب الجاري	(1913.1)	3554.7	13954.5	34369.5
1. الميزان التجاري	10519.2	11621.3	24608.3	47484.2
أ. الصادرات	51327.7	40759.1	57559.1	86359.9
ب. الاستيرادات	40808.5	34279.8	32950.8	38875.7
2. صافي الخدمات	(11459.2)	7593.8	(10396.4)	(12429.5)
3. الدخل الاولي	(1516.5)	1478.3	(1440.7)	(1754.0)
4. الدخل الثانوي	543.4	1005.5	1183.3	1068.8
ثانياً: الحساب الرأسمالي	(1.5)	(0.5)	(0.9)	(5.8)
ثالثاً: الحساب المالي	(16363.4)	2775.2	5837.8	22302.5
رابعاً: صافي السهو والخطأ	(14448.8)	6329.4	(8115.8)	(12061.2)
الفائض او العجز في الميزان	(14065.7)	(8344.1)	2701.2	6595.8

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي للمدة (2016-2018).

- الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

1.الميزان التجاري

يتعلق الميزان التجاري بتجارة السلع إي صادرات السلع وارداتها خلال المدة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إي ميزان التجارة المنظورة، ويعد الميزان التجاري المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات العراقي لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائضاً أم عجزاً، وجاءت هذه الأهمية مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يسهم بدور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي من خلال توفير العملة الصعبة لتغطية قيم الاستيرادات، وقد سجلت نتائج الميزان التجاري لعام 2018 ارتفاعاً واضحاً إذ بلغ (47484.2) مليون دولار مقابل (24608.3) مليون دولار لعام 2017 وبمعدل نمو بلغ (93%)، ويعود هذا الفائض إلى زيادة كمية النفط الخام المصدر، إذ بلغت (4) م/ برميل باليوم وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط (46.5) دولار للبرميل الواحد، الأمر الذي انعكس على ارتفاع قيمة الصادرات المتأتية من إيرادات النفط، إذ سجلت الصادرات الكلية ما مقداره

(86359.9) مليون دولار التي تحققت أغلبها من عوائد تصدير النفط الخام، والتي تشكل أكثر من (99.3%) من إجمالي الصادرات، وبالمقابل فقد سجلت الاستيرادات الكلية في عام 2018 ما قيمته (38875.7) مليون دولار وبمعدل نمو بلغ (18%) عن عام 2017، ويعود سبب ارتفاع الاستيرادات لعام 2018 إلى عجز الناتج المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتنامي والناجم عن ضعف الجهاز الإنتاجي، فضلاً عن إعادة أعمار المناطق المحررة وما تتطلبه من تهيئة المستلزمات اللازمة لذلك.

شكل (48)

تطور الحساب الجاري للمدة (2015-2018)

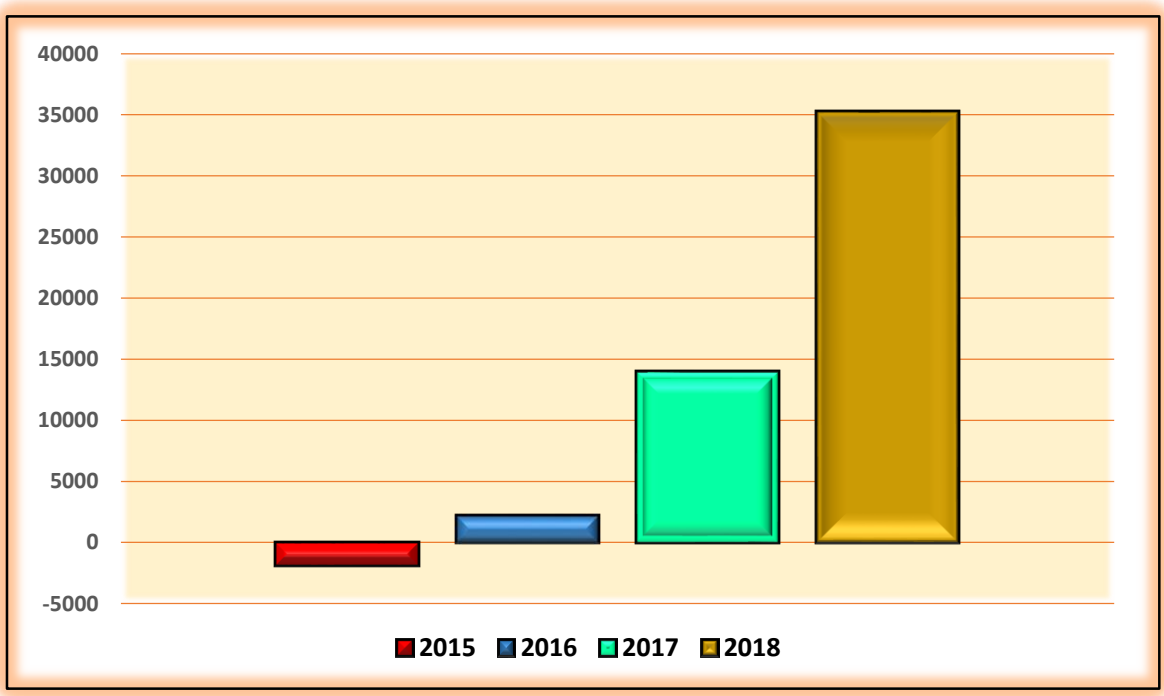

2.صافي الخدمات

يسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية وغيرها ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة، وتشير البيانات الخاصة بحساب الخدمات في ميزان المدفوعات العراقي إلى تسجيل عجز بقيمة (12429.5-) مليون دولار لعام 2018 بعدما كان العجز في صافي الخدمات (10396.4-) مليون دولار في عام 2017 وبزيادة في العجز مقداره (2033.1) مليون دولار، وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (18000.3) مليون دولار اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتامين على الاستيرادات على أساس تحويلها من (CIF) إلى (FOB)، فضلاً عن زيادة عدد المسافرين إلى الخارج للحصول على الخدمات الطبية والسياحية، في حين بلغ جانب المقبوضات لهذا الحساب (5570.8) مليون دولار، تمثل اغلبها الإيرادات المتحققة عن نفقات الوافدين إلى العراق من العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3.الدخل الأولي (حساب الدخل)

تم استحداث مصطلح الدخل الأولي استناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الخاصة بأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 وحسب المنهجية المتبعة دولياً، إذ يشير الدخل الذي يقوم على أساس امتلاك مستثمر لأصل مالي، ويتضمن توزيعات الأرباح والأرباح المعاد استثمارها والفائدة ودخل الاستثمار.

سجل هذا الحساب عجز وبنسق متصاعد إذ بلغ (1754.0-) مليون دولار عام 2018 بعدما كان (1516.5-) مليون دولار في عام 2015 والناجم عن زيادة صافي تعويضات العاملين إذ بلغت (33.3) مليون دولار فيما سجل صافي دخل الاستثمار عجزاً بلغ (1787.3-) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات والتي تتضمن مدفوعات متعلقة بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق والمحولة إلى الخارج.

4.حساب الدخل الثانوي (التحويلات الجارية بدون مقابل)

هو أيضاً مصطلح مستحدث استناداً إلى منهجية الطبعة السادسة الخاصة بأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 وحسب المنهجية المتبعة دولياً، ويدرج فيه تصنيف أكثر تفصيل لأنواع التحويلات الجارية على أساس تكميلي، ويبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين وقد تتخذ التحويلات شكلاً نقدياً أو عينياً.

وسجلت نتائج هذه التحويلات فائضا مقداره (1068.8) مليون دولار لعام 2018 بعد ان سجل في عام 2017 (1183.3) مليون دولار، وقد تحقق ذلك الفائض نتيجة لارتفاع صافي التحويلات الخاصة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم ولأكثر من سنة والبالغة (176.5) مليون دولار، فضلاً عن المنح المقدمة إلى العراق من المنظمات الإنسانية عدا الدولية إلى النازحين في المناطق الساخنة والبالغة (1286.6) مليون دولار، في حين حقق جانب المدفوعات لهذا الحساب مبلغاً قدره (394.3) مليون دولار. والشكل (49) يوضح مكونات الحساب الجاري خلال المدة (2015-2018).

شكل (49)

مكونات الحساب الجاري للمدة (2015-2018)

ثانياً: الحساب الرأسمالي

أشارت الطبعة السادسة حسب منهجية صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تسجيل القيود المدينة والدائنة لحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها بصورة منفصلة بدلاً من ترصيدها، والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين.

أظهرت نتائج هذا الحساب عجزاً بقيمة (5.8-) مليون دولار لعام 2018 مقابل (0.9-) مليون دولار عام 2017، بسبب عدم ملائمة البيئة الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال إلى داخل البلد، إذ يمثل الجانب الدائن من هذا الحساب المساعدات والتحويلات الرأسمالية المقدمة إلى العراق من الخارج، أما الجانب المدين من هذا الحساب فيمثل التحويلات الرأسمالية إلى الخارج، وكما موضح في الشكل (50).

شكل (50)

تطور الحساب الرأسمالي للمدة (2015-2018)

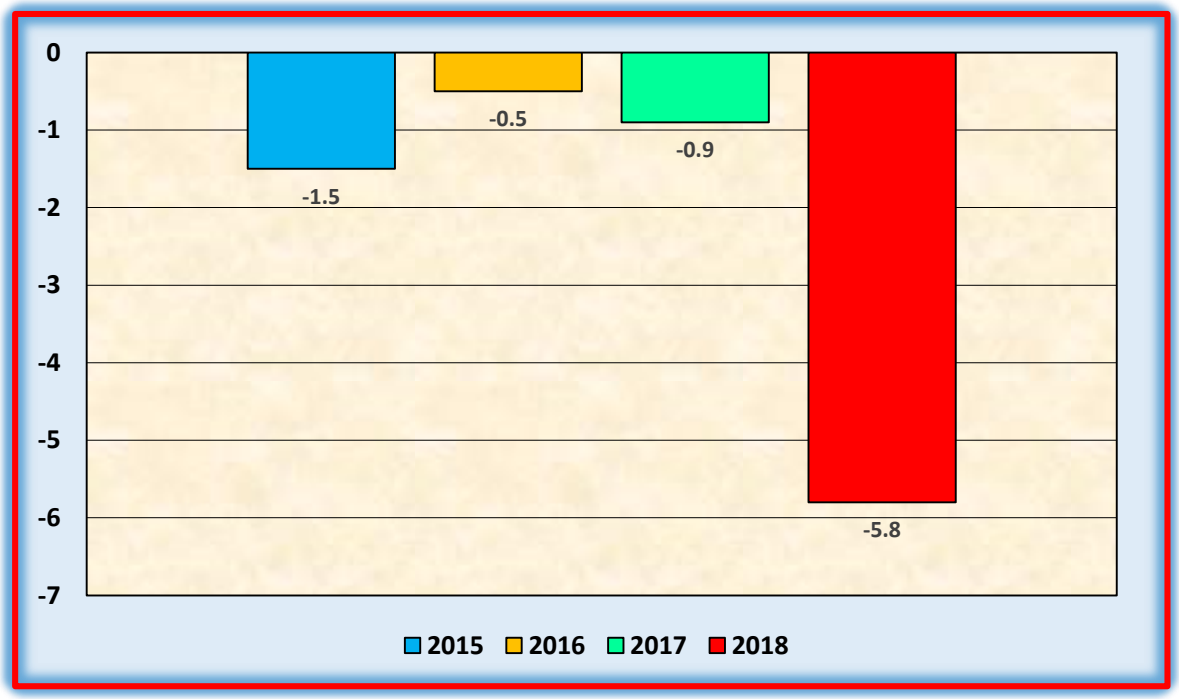

ثالثاً: الحساب المالي

يضم هذا الحساب صافي قيمة عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية والتصرف فيها، وسجل هذا الحساب فائضاً بلغ (22302.5) مليون دولار لعام 2018 بعد ان كان (5837.8) مليون دولار عام 2017، إذ إن فائض الحساب المالي جاء نتيجة فائض في صافي الاستثمار المباشر إذ بلغ (5073.5) مليون دولار بسبب زيادة استثمارات الشركات العاملة في مجال النفط، ويمكن توضيح تطور هذا الحساب بالشكل (51).

شكل (51)

تطور الحساب المالي للمدة (2015-2018)

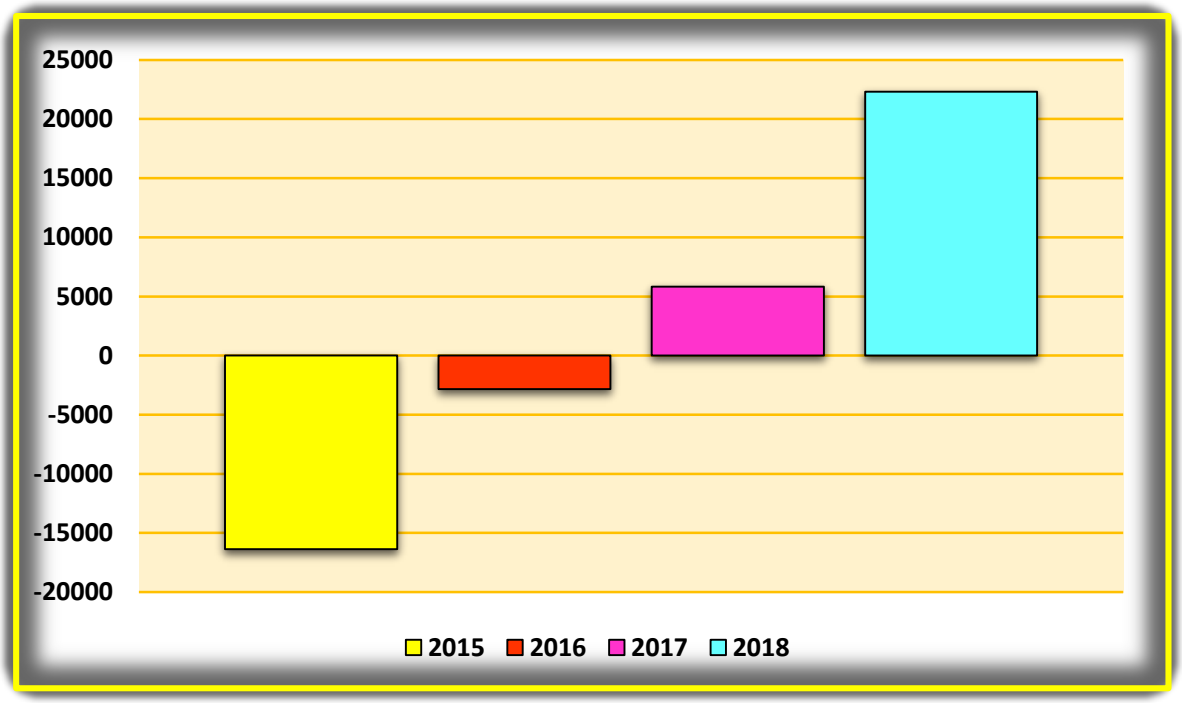

رابعاً: صافي السهو والخطأ

بعد تسجيل قيود الميزان التجاري بطريقة القيد المزدوج ينبغي إن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع إجمالي الجانب الدائن حكماً، فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما تضاف فقرة أخيرة على الميزان لمعادلة الجانبين تسمى فقرة صافي السهو والخطأ، ويشتق صافي السهو والخطأ كقيمة باقية من صافي الحساب المالي مطروحاً من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

ومن بيانات الجدول (41) فقد سجل صافي السهو والخطأ انخفاضاً بلغ (12061.2-) مليون دولار لعام 2018 بعدما كان (8115.8-) مليون دولار في عام 2017، إن سبب هذا الانخفاض يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو إن هناك معاملات تخص الاستيرادات الحكومية أو القطاع الخاص لم تغطى بالكامل، وربما إن هناك قيود دائنة قدرت أكثر من قيمتها، والشكل أدناه يوضح تطور هذه الفقرة خلال المدة (2015 – 2018).

شكل (52)

صافي السهو والخطأ للمدة (2015-2018)

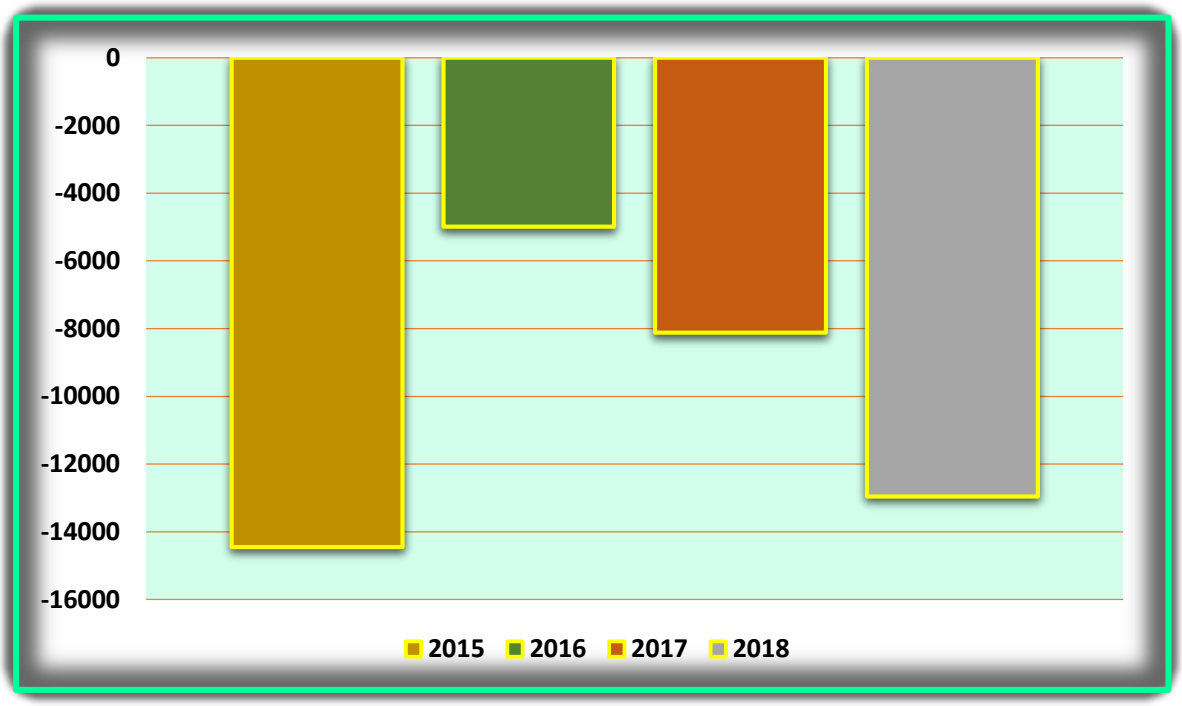

الفصل السادس

التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية مؤشراً جوهريا للقدرة الإنتاجية التنافسية ومعياراً لتطور البلدان وتوازنها، والتي من خلالها تطل على العالم الخارجي فيتم التفاعل بين محيطين أو أكثر سواء كان إقليمي أم دولي، ويرتبط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة وقدرة البلد على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيده من العملات وما لذلك من اثأر على الميزان التجاري.

ومن ثم فان غالبية البلدان تركز على دراسة تحليل التجارة الخارجية من اجل معرفة مدى مساهمتها في النشاط الدولي والوقوف على حجم الثقل الذي تسهم فيه صادراتها وارداتها مع البلدان الأخرى.

لاسيما الدور الذي تضطلع فيه التجارة الخارجية في تحقيق التوازن بين العرض والطلب عن طريق تصريف فوائض السلع القابلة للتصدير واستيراد مجموعة من السلع لسد حاجة السوق المحلي بسبب النقص في الإنتاج أو لان تكلفة إنتاجها عالية. الأمر الذي انعكس في حجم وتركيب اتجاهات التجارة الخارجية والتطورات التي شهدتها خلال سنوات الماضية وذلك تماشياً مع تطور الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد والانفتاح على البلدان المجاورة.

يتميز الاقتصاد العراقي بمحدودية التنوع النسبي في نمط إنتاجه من المعروض السلعي في حين يتصف طلبه بالتنوع، مما استلزم تحليل مكونات التجارة الخارجية ودورها المنشود في استحثاث النمو الاقتصادي لتكون القاطرة التي تقود المتغيرات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال الاتي: –

أولاً: إجمالي الاستيرادات للمدة (2015–2018)

تعد الاستيرادات المكون الأول من مكونات التجارة الخارجية بوصفها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق العالمية، ومن ثم قدرته على مواجهة التحديات الخارجية إذ من خلالها يمكن الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً، إما لأنها تنتج بكميات غير كافية محلياً، أو تنتج بتكلفة اقتصادية عالية ومن ثم فالحل الأفضل يكمن في استيرادها.

فمن خلال الجدول (42) يتضح بان إجمالي استيرادات العراق لعام 2015 بلغ (48578.2) مليار دينار واخذ بالارتفاع المستمر في عام 2016 ليصل إلى (57353.3) مليار دينار ، وفي عام 2017 انخفض إجمالي الاستيرادات إلى (37361.2) مليار دينار ويعزى ذلك إلى الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها هيئة الكمارك بالسيطرة على المنافذ الحدودية، فضلاُ عن إجراءات البنك المركزي بمساءلة المستوردين ومطالبتهم بصحة صدور الاقيام الاستيرادية التي يقدمونها والتي على ضوؤها يتم السماح لهم

بالمشاركة في مزاد العملة من اجل منع تهريب العملة إلى الخارج ومكافحة غسيل الأموال ، اما عام 2018 فقد بلغ اجمالي الاستيرادات في العراق (43804.5) مليار دينار.

وبغية تتبع هيكل الاستيرادات وتحليلها حسب مكوناتها للوقوف على مدى عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية متطلبات حاجة الاقتصاد العراقي، فهي تقسم إلى: –

1.الاستيرادات السلعية غير النفطية

تشمل جميع السلع التي يقوم العراق باستيرادها لسد حاجة السوق المحلي، فمن بيانات الجدول (42) يتضح بان الاستيرادات السلعية غير النفطية تساهم بالنسبة الأكبر من إجمالي الاستيرادات إذ بلغ إجمالي الاستيرادات السلعية غير النفطية في عام 2015 (54905) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (94.5%) من إجمالي الاستيرادات، لترتفع في عام 2016 (55001.7) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (95.9%)، ويعزى ذلك إلى عجز الجهاز الإنتاجي وقصوره في تلبية الطلب المحلي المتنامي بشقيه الحكومي والخاص، والناجم عن عدم الاستقرار الأمني والذي اثر بدرجة كبيرة على الوضع الاقتصادي مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن إقامة المشاريع الإنتاجية من جهة وغياب الدعم الحكومي للمشاريع الإنتاجية من جهة أخرى. فضلاً عن عدم تفعيل القوانين المتعلقة بالاستثمار مما أدى إلى ضعف الاستثمار المحلي لاسيما إن زيادة الطلب المحلي لم يشكل حافز للولوج في مثل هذه المجالات الأمر الذي انعكس في بقاء الطاقات الإنتاجية ثابتة ومن ثم الاعتماد على السوق الخارجية لتغطية العجز في المعروض السلعي. إما في عام 2017 انخفضت الاستيرادات السلعية غير النفطية إلى (34482.4) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (92.3%) من إجمالي الاستيرادات. اما في عام 2018 فقد بلغت الاستيرادات السلعية غير النفطية (40479.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (92.4%) من اجمالي الاستيرادات. وكما موضح في الشكل (53).

شكل (53)

الاستيرادات السلعية (غير النفطية) للمدة (2015-2018)

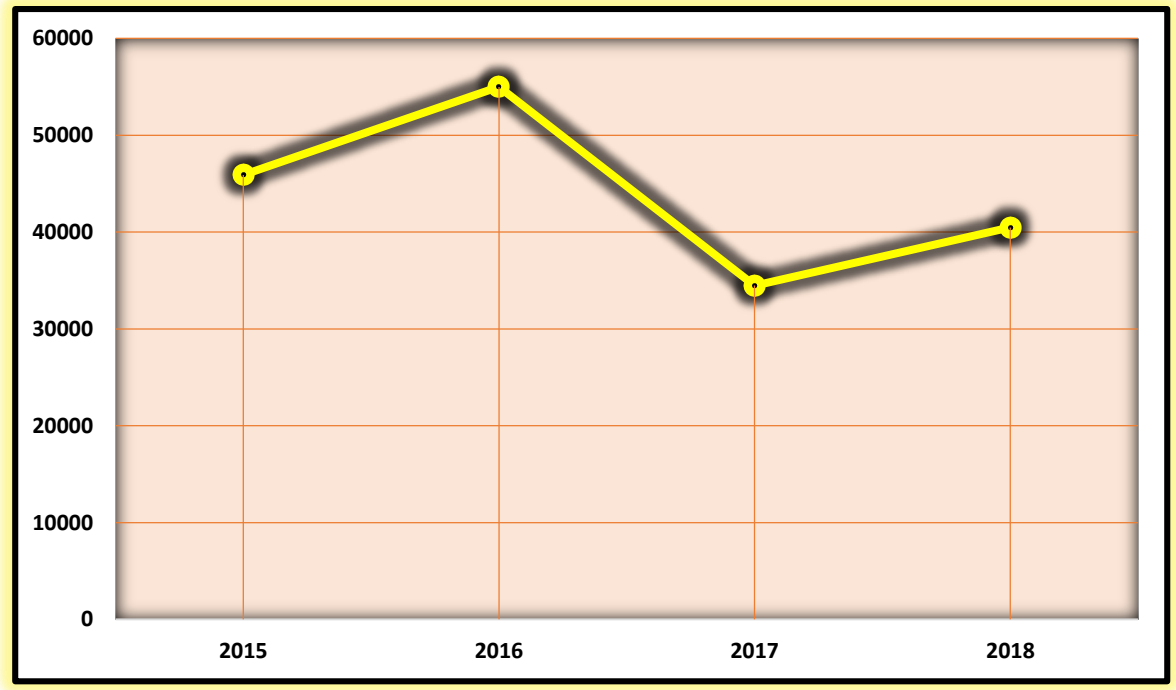

2.الاستيرادات النفطية

شكلت الاستيرادات السلعية من المنتجات النفطية والتي يوضحها الجدول (42) ما قيمته (2673.2) مليار دينار عام 2015 وبنسبة إسهام (5.5%) من إجمالي الاستيرادات وهي موزعة على استيراد الغاز السائل (164.4) مليار دينار وبنسبة (0.3%) والبنزين (1452.9) مليار دينار وبنسبة (3%) والنفط الأبيض (73.4) مليار دينار وبنسبة (0.3%) وزيت الغاز (982.3) مليار دينار وبنسبة (2.0%) ثم انخفضت في عام 2016 إلى (2351.6) مليار دينار لتساهم بنسبة (4.1%) من إجمالي الاستيرادات. إما في عامي 2017 و2018 فقد ارتفعت استيرادات المنتجات النفطية إلى (2878.8) و (3325.3) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (7.7%) و (7.6%) على التوالي.

شكل (54)

استيرادات المنتجات النفطية للمدة (2015-2018)

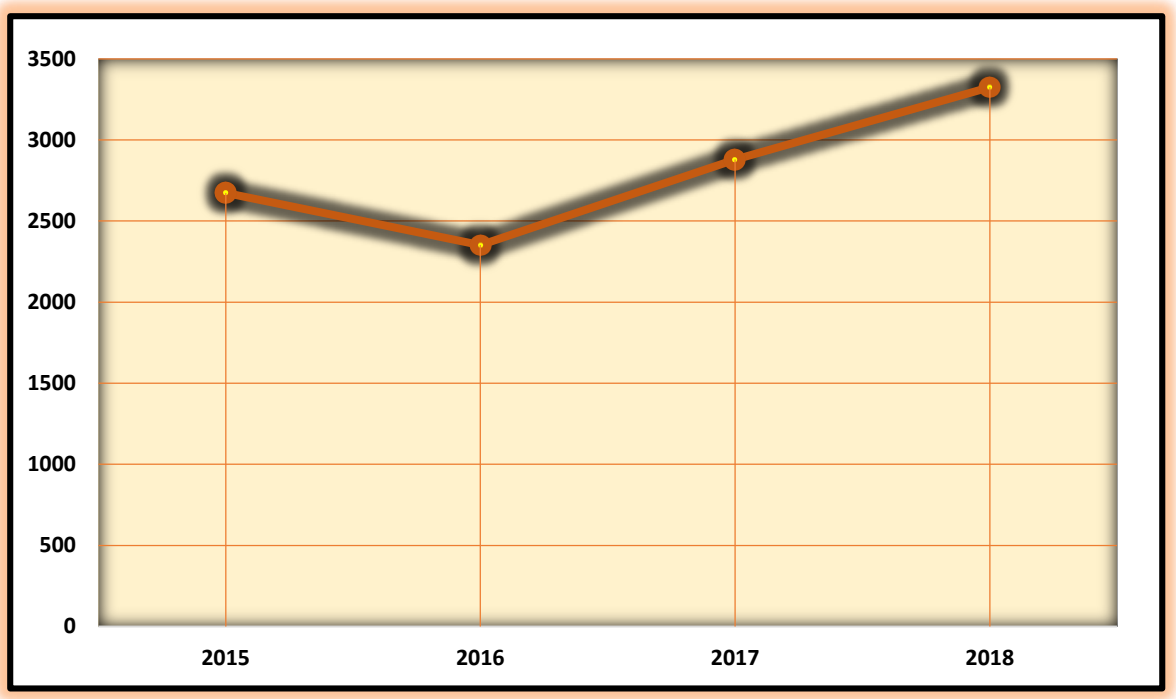

جدول (41)

الاستيرادات السلعية والمنتجات النفطية للمدة (2015-2018)

اسم السلعة		2015			2016			2017			2018			معدل التغير%
		مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة مساهمة	
الاستيرادات السلعية غير النفطية		39351.4	45905	94.5	64605.4	55001.7	95.9	29137.3	34482.3	92.3	34139.3	40479.1	92.4	17.4
استيرادات المنتجات النفطية	الغاز السائل	141.0	164.4	0.3	4.2	5.01	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	–
	البنزين	1246.1	1452.9	3.0	1106.2	1307.5	2.3	1444.4	1707.3	4.6	1819.6	2150.7	4.9	26.0
	النفط الأبيض	63.0	73.4	0.2	103.6	122.4	0.2	122.5	144.7	0.4	67.7	79.9	0.2	(44.8)
	زيت الغاز	842.6	982.3	2.0	775.5	916.6	1.6	868.7	1026.7	2.7	926.1	1094.6	2.5	6.6
مجموع استيرادات المنتجات النفطية		2292.7	2673.2	5.5	1989.5	2351.6	4.1	2435.6	2878.8	7.7	2813.4	3325.3	7.6	15.5
إجمالي الاستيرادات		**41644.1**	**48578.2**	**100.0**	**48594.9**	**57353.3**	**100.0**	**31572.9**	**37361.2**	**100.0**	**36952.7**	**43804.5**	**100.0**	**17.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للاستيرادات لسنة 2018.

شكل (55)

إجمالي قيمة الاستيرادات للمدة (2015-2018)

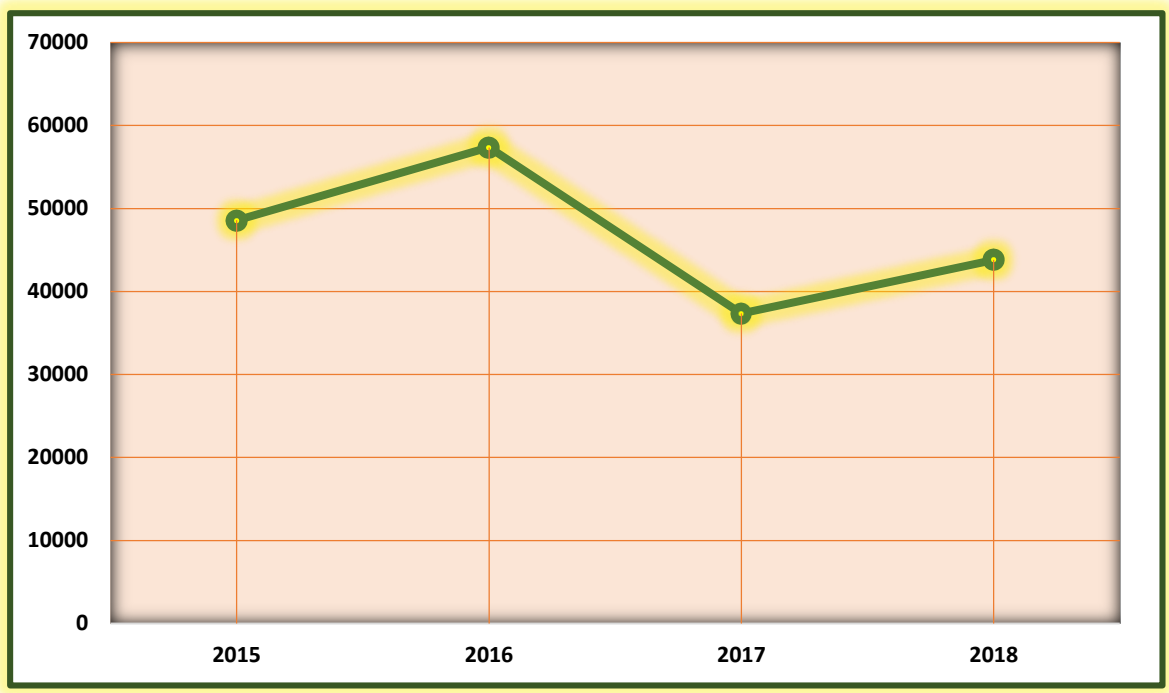

- **الاستيرادات حسب الأشهر لعام 2018**

من بيانات الجدول (43) يتضح بان شهر حزيران من عام 2018 شكل أعلى نسبة من إجمالي الاستيرادات وبنسبة إسهام (24.2%) إذ بلغت (8970.4) مليون دولار بما يعادل (10611.4) مليار دينار، بينما سجل شهر تشرين الأول أعلى نسبة من استيراد المنتجات النفطية بلغت قيمته (472.1) مليون دولار وبما يعادل (557.9) مليار دينار وبنسبة (16.8%)، إما بالنسبة للسلع الاستيرادية غير النفطية فقد احتل شهر حزيران أعلى نسبة إذ سجل (25.8%) وبقيمة (8831.9) مليون دولار وبما يعادل (10447.6) مليار دينار.

جدول (42)

اجمالي الاستيرادات حسب الاشهر لعام 2018

الشهر			السلعية		الأهمية النسبية	المنتجات النفطية		الأهمية النسبية	إجمالي الاستيرادات		الأهمية النسبية
			مليون دولار	مليار دينار		مليون دولار	مليار دينار		مليون دولار	مليار دينار	
النصف الاول	الربع الأول	كانون الثاني	3143.0	3719.9	9.2	329.0	388.8	11.7	3472.0	4108.8	9.4
		شباط	3283.6	3887.7	9.6	218.9	258.7	7.8	3502.5	4146.5	9.5
		آذار	2196.5	2599.4	9.4	147.8	174.7	5.3	2344.3	2774.2	6.3
	مجموع الفصل الأول		**8623.1**	**10207.1**	**25.2**	**695.7**	**822.4**	**24.8**	**9318.8**	**11029.6**	**25.2**
	الربع الثاني	نيسان	2004.3	2372.1	5.9	185.7	219.5	6.6	2190.0	2591.6	5.9
		أيار	1409.2	1668.4	4.1	192.2	227.1	6.8	1601.4	1895.6	4.3
		حزيران	8831.9	10447.6	25.8	138.5	163.7	4.9	8970.4	10611.4	24.2
	مجموع الفصل الثاني		**12245.4**	**14488.2**	**35.8**	**516.4**	**610.4**	**18.3**	**12761.8**	**15098.6**	**34.4**
النصف الأول			**20868.5**	**24695.4**	**61.0**	**1212.1**	**1432.8**	**43.1**	**22080.6**	**26128.2**	**59.6**
النصف الثاني	الربع الثالث	تموز	3917.0	4636.8	11.5	287.5	339.7	10.2	4204.5	4976.5	11.4
		أب	2042.2	2497.1	6.2	203.8	240.8	7.2	2246.0	2737.9	6.2
		أيلول	1839.7	2176.9	5.4	332.0	392.3	11.8	2171.7	2569.2	5.9
	مجموع الفصل الثالث		**7798.9**	**9310.8**	**23.1**	**823.3**	**972.9**	**29.2**	**8622.2**	**10283.7**	**23.5**
	الربع الرابع	تشرين أول	2748.3	3252.8	8.0	472.1	557.9	16.8	3220.4	3810.7	8.7
		تشرين ثاني	1403.7	1659.6	4.1	250.7	296.3	8.9	1654.4	1955.9	4.5
		كانون أول	1319.9	1560.3	3.8	55.2	65.2	2.0	1375.1	1625.6	3.7
	مجموع الفصل الرابع		**5471.9**	**6472.8**	**15.9**	**778.0**	**919.5**	**27.7**	**6249.9**	**7392.4**	**16.9**
النصف الثاني			**13270.8**	**15783.6**	**39.0**	**13016.3**	**1892.5**	**56.9**	**14872.1**	**17676.2**	**40.4**
المجموع العام			**34139.3**	**40479.1**	**100.0**	**2813.4**	**3325.3**	**100.0**	**36952.7**	**43804.5**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للاستيرادات لسنة 2018.

- **الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لأهم الشركاء التجاريين للعراق في عامي 2017 و2018**

يضطلع العراق إلى تطوير وتعزيز علاقاته مع جميع بلدان العالم، من خلال توسيع أفاق التبادل التجاري وحسب المزايا النسبية التي تمتلكها البلدان، إذ إن هناك مجموعة من الشركاء التجاريين يرتبطون بعلاقات تجارية واسعة مع العراق ويحظون بالأولوية في التعامل وهو ما يتجلى بشكل واضح من خلال بيانات الجدول (44) إذ تبوئت الصين المرتبة الأولى عام 2018 لتشكل قيمة ما تم استيراده منها (8955.2) مليون دولار بما يعادل (10594.1) مليار دينار وبنسبة (26.2%) من إجمالي الاستيرادات السلعية بعد إن كانت تحتل المرتبة الثالثة عام 2017 وبنسبة إسهام بلغت (11.1%) تلتها ايران بالمرتبة الثانية و بقيمة (4065.9) مليون دولار أي ما يعادل (4216.3) مليار دينار لتشكل نسبة إسهام (11.9%) من إجمالي الاستيرادات السلعية غير النفطية بعد إن سجلت نسبة إسهام (30.1%) وذلك في عام 2017 ، ومن ثم تلتها الولايات المتحدة الامريكية فبعد إن كانت في المرتبة السادسة عام 2017 وبنسبة إسهام (5.5%) تقدمت إلى المرتبة الثالثة لتسجل ما قيمه (3342.6) مليون دولار أي ما يعادل (3956.6) مليار دينار وبنسبة (9.8%) من إجمالي الاستيرادات السلعية (غير النفطية) وهكذا بالنسبة الى بقية البلدان وكما موضح في الجدول (44) والشكل (56) .

جدول (43)

الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق في عامي 2017 و 2018

البلد	2017			2018		
	قيمة الاستيرادات		الأهمية النسبية %	البلد	قيمة الاستيرادات		الأهمية النسبية %
	مليون دولار	مليار دينار			مليون دولار	مليار دينار	
إيران	8757.6	10368.4	30.1	الصين	8955.2	10594.1	26.2
إيطاليا	3312.6	3921.8	11.4	إيران	4065.9	4216.3	11.9
الصين	3227.6	3817.8	11.1	امريكا	3342.6	3956.6	9.8
كوريا الجنوبية	2795.6	3307.9	9.6	كوريا الجنوبية	2224.1	2632.0	6.5
تركيا	1646.4	1947.6	5.6	روسيا	2203.0	2608.2	6.4
امريكا	1443.4	1707.9	5.5	البرازيل	1959.2	2319.6	5.7
الاتحاد الأوربي	1268.9	1501.2	4.4	تركيا	1895.4	2242.1	5.5
الهند	757.0	895.2	2.6	الامارات	1312.1	1621.3	4.0
البرازيل	615.9	728.8	2.1	الاتحاد الأوربي	1280.8	1516.0	3.8
الامارات	586.3	693.8	2.0	الهند	765.5	905.4	2.2
دول اخرى	472.0	5591.6	16.1	دول اخرى	6135.5	7266.9	18.0
المجموع العام	29137.3	34482.3	100.0	المجموع العام	34139.3	40479.1	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للاستيرادات لسنة 2018.

شكل (56)

نسبة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2018 (%)

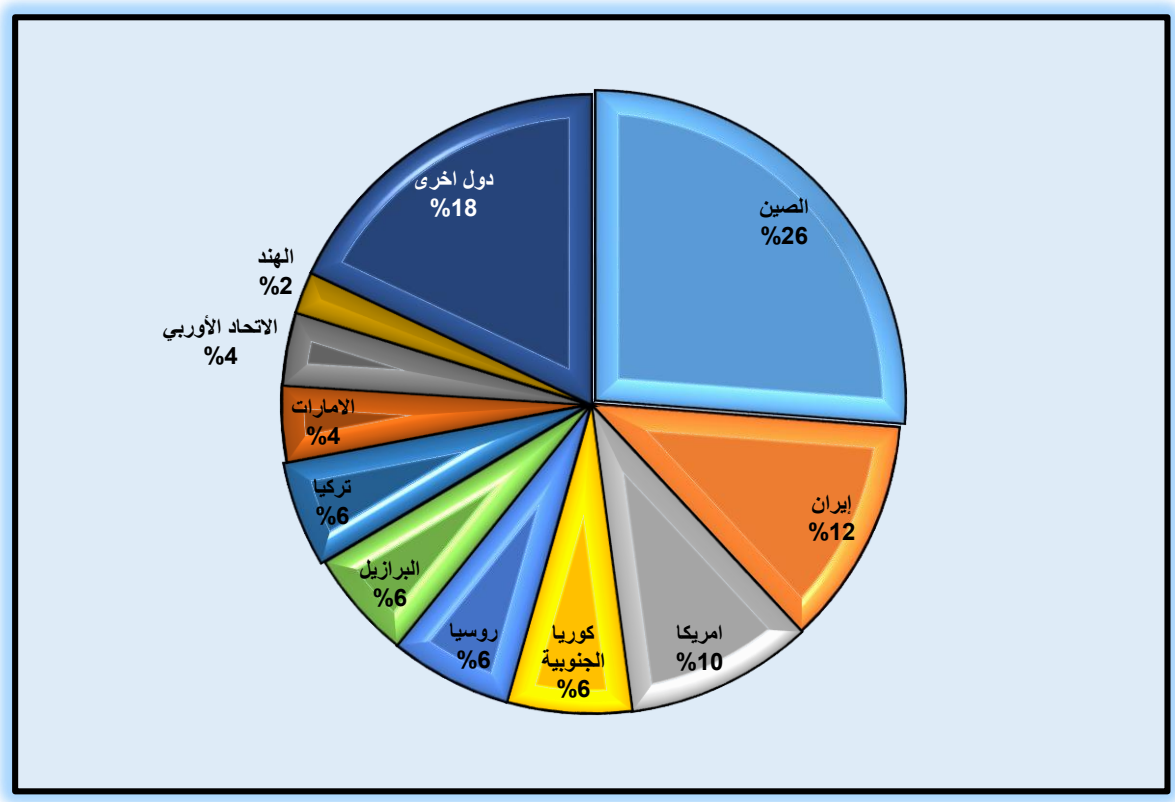

ثانياً: إجمالي الصادرات للمدة (2015-2018)

تعد الصادرات المنظورة المحور الأساسي لرسم السياسة الاقتصادية، ومن أهم مصادر الحصول على النقد الأجنبي التي تخفف من قيود الضغط على ميزان المدفوعات، إذ تهدف استراتيجية تطوير الصادرات لأي بلد ومن خلال السياسة الاقتصادية المرسومة إلى إمكانية زيادة إنتاج السلع والخدمات التي لها القدرة على المنافسة في الاسوق العالمية. ومن ثم فان دراسة تطور الصادرات الوطنية له أهمية خاصة في متابعة وتقييم قطاع التجارة الخارجية لاسيما إن تحليل البيانات الخاصة بها يمكن من خلالها الوقوف على درجة النمو الاقتصادي، الأمر الذي حدا بالعديد من البلدان على تشجيع الصادرات وتوظيف سياسات النمو المقاد بالصادرات كونها ستسهم في تحفيز الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال وتعزيز قدراته الإنتاجية. فمن خلال بيانات الجدول (45) يتضح بان السمة الغالبة لطبيعة الصادرات العراقية هي صادرات من منتجات النفط خام إذ تشكل ما نسبته (99%) من إجمالي الصادرات والجزء المتبقي لا يتعدى (1%) هي صادرات سلعية غير نفطية، إذ بلغ إجمالي الصادرات بشقيها النفطية والسلعية لعام 2015 (57526.9) مليار دينار، لتنخفض في عام 2016 إلى (51742.5) مليار دينار نتيجة سيطرة الجماعات الإرهابية (داعش) على ثلاث محافظات وتوقف تصدير النفط في الحقول الشمالية فضلا عن انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية ، إما في عام 2017 ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية والمواد السلعية الأخرى إلى (70950.1) مليار دينار واستمر هذا الارتفاع ليصل الى (100684.6) مليار دينار في عام 2018 نتيجة تحسن أسعار النفط الخام في السوق الدولية وكما موضح في الجدول (45) والشكل (57)، لاسيما إن هيكل الصادرات العراقية يتكون من: -

1. النفط الخام.
2. المنتجات النفطية.
3. السلعية.

والتي يمكن توضيحها من خلال الاتي: -

جدول (44)

إجمالي قيمة الصادرات للمدة (2015-2018)

اسم السلعة	2015			2016			2017			2018			نسبة التغيير السنوي %
	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	مليون دولار	مليار دينار	نسبة المساهمة	
النفط الخام	49058.2	57201.8	99.4	43622.9	51562.3	99.7	59560.3	70400.3	99.2	83814.9	99068.9	98.4	40.7
المنتجات النفطية													
نفثا	81.1	94.6	0.2	60.8	71.9	0.1	170.2	201.1	0.3	337.1	398.5	0.4	98.2
اسفلت	0	0	0	0	0	0.0	0	0	0.0	4.4	5.2	0.0	–
مجموع المنتجات النفطية	81.1	94.6	0.2	60.8	71.9	0.1	170.2	201.1	0.3	341.5	403.7	0.4	100.7
صادرات سلعية	191.2	230.5	0.4	90.3	108.3	0.2	291.9	348.7	0.5	1025.4	1212	1.2	247.6
المجموع	**49330.5**	**57526.9**	**100.0**	**43774**	**51742.5**	**100.0**	**60022.4**	**70950.1**	**100.0**	**85181.8**	**100684.6**	**100.0**	**41.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2018.

شكل (57)

إجمالي قيمة الصادرات للمدة (2015-2018)

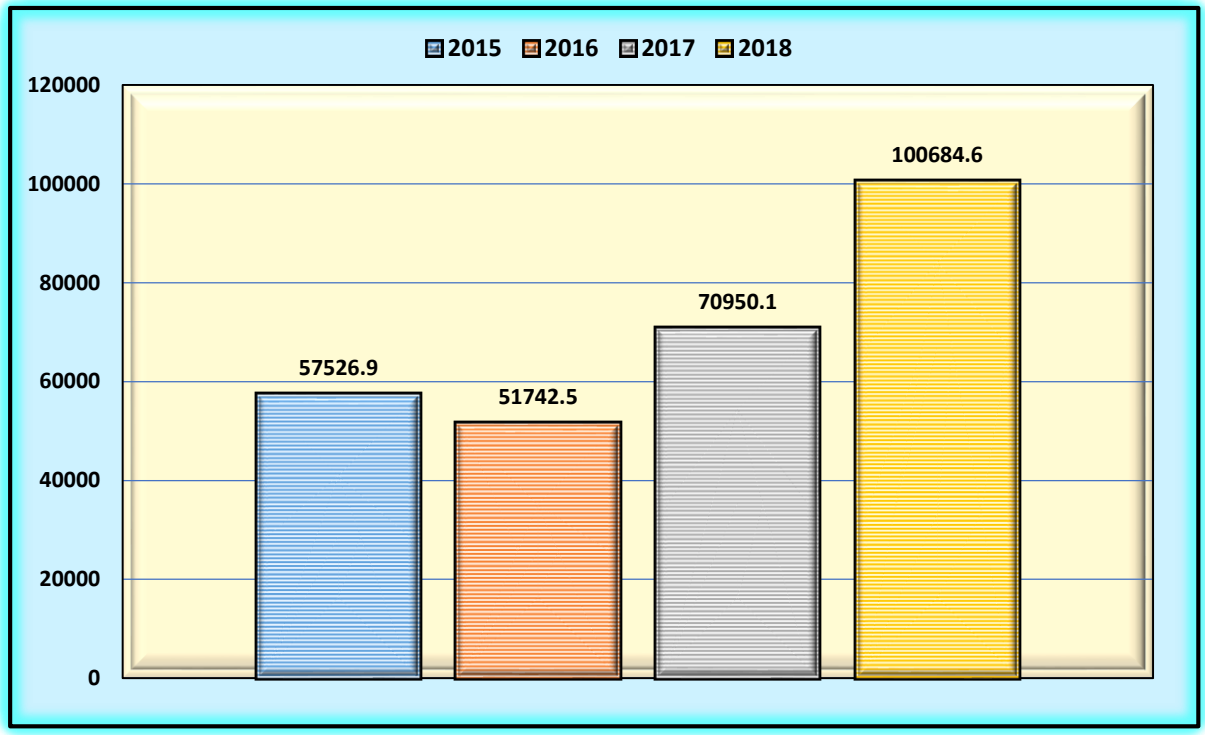

1. صادرات النفط الخام

بلغت قيمة صادرات النفط الخام لعام 2015 (57201.8) مليار دينار وبنسبة إسهام (99.4%) ثم انخفضت لتصل إلى (51562.3) مليار دينار وبنسبة إسهام (99.7%) عام 2016 وهذا ناجم عن توقف تصدير النفط في المحافظات الشمالية وانخفاض أسعاره في السوق الدولية. ثم اخذ بالارتفاع التدريجي خلال عامي 2017 و2018 لتصل إلى (70400.3) و (99068.9) مليار دينار وبنسبة إسهام (99.2%) و (98.4%) على التوالي، نتيجة تحسن أسعار النفط الخام في السوق الدولية. لتسجل الصادرات من النفط الخام معدل نمو سنوي بلغ (40.7%) مقارنة بالعام 2017 وكما موضح في الشكل الاتي: -

شكل (58)

إجمالي قيمة صادرات النفط الخام للمدة (2015-2018)

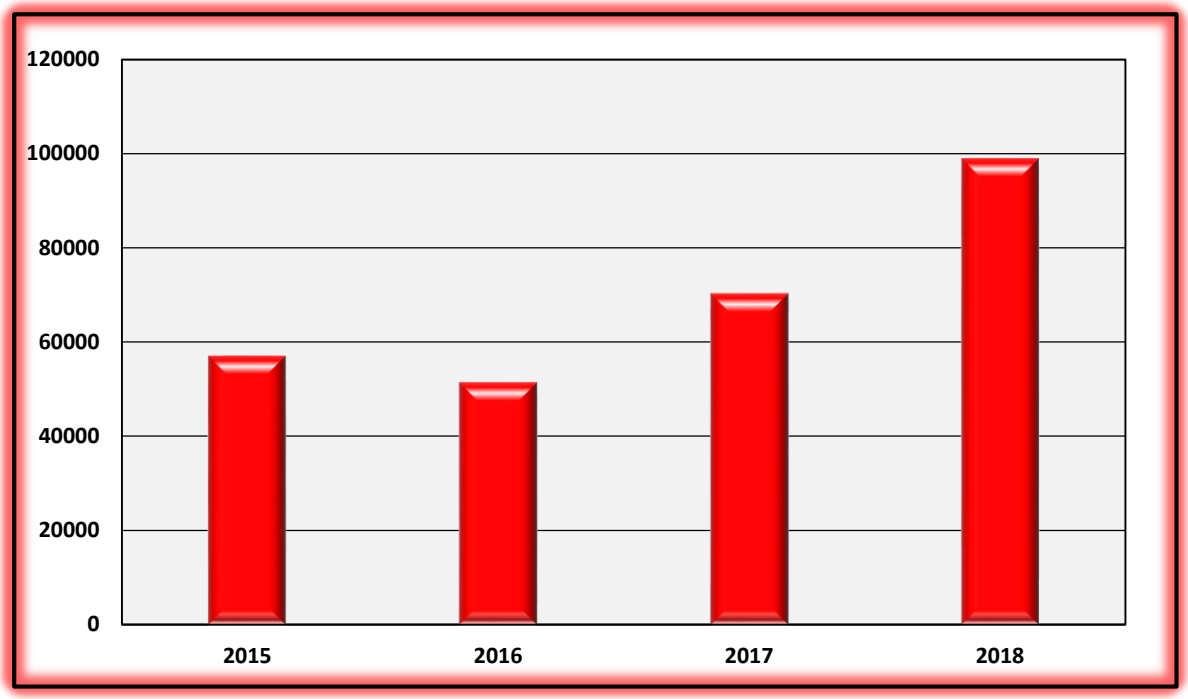

- **إجمالي قيمة صادرات النفط الخام وحسب الأشهر لعام 2018**

وعند تتبع إجمالي قيمة الصادرات من النفط الخام وحسب الأشهر لعام 2018 يتضح من بيانات الجدول (46) قد بلغت (99069211.8) مليار دينار وبما يعادل (83814.9) مليون دولار.

أ. احتل شهر ايلول أعلى نسبة صادرات للنفط الخام مقدارها (9.5%) لعام 2018 إذ بلغت (9364.7) مليار دينار، بينما سجل شهر شباط اقل نسبة (6.9%) إذ بلغت قيمته (6810.9) مليار دينار بما يعادل (5762.2) مليون دولار.

ب. احتل النصف الثاني من عام 2018 أعلى نسبة صادرات للنفط الخام مقدارها (51.9%) إذ بلغت (51451.5) مليار دينار وبما يعادل (43529.2) مليون دولار، وكما هو موضح في الجدول (46).

جدول (45)

قيمة صادرات النفط الخام حسب الأشهر لعام 2018

الشهر	2018		الأهمية النسبية
	مليون دولار	مليون دينار	
كانون الثاني	6772.2	8004740.4	8.1
شباط	5762.2	6810920.4	6.9
آذار	6435.2	7606406.4	7.7
مجموع الربع الأول	18969.6	22422067.2	22.6
نيسان	6501.7	7685009.4	7.8
أيار	7550.8	8925045.6	9.0
حزيران	7263.6	8585575.2	8.7
مجموع الربع الثاني	21316.1	25195630.2	25.4
مجموع النصف الأول	40285.7	47617697.4	48.1
تموز	7532.5	8903415.0	9.0
أب	7736.5	9144543.0	9.2
أيلول	7922.8	9364749.6	9.5
مجموع الربع الثالث	23191.8	27412707.6	27.7
تشرين أول	7908.5	9347847.0	9.4
تشرين ثاني	6195.3	7322844.6	7.4
كانون أول	6233.6	7368115.2	7.4
مجموع الربع الرابع	20337.4	24038806.8	24.3
مجموع النصف الثاني	43529.2	51451514.4	51.9
المجموع	83814.9	99069211.8	100.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2018.

2. صادرات المنتجات النفطية

تتكون المنتجات النفطية من (نفثاً، اسلفت)، إذ بلغت قيمتها (94.6) مليار دينار عام 2015، إذ سجل نفثا أعلى قيمة من مجموع المنتجات النفطية لتنخفض في عام 2016 إلى (71.9) مليار دينار والتي تعود إلى منتجات النفثا فقط. إما في عام 2017 ارتفعت قيمة المنتجات النفطية إلى (201.1) مليار دينار، اما في عام 2018 فقد ارتفعت قيمة المنتجات النفطية (403.7) مليار دينار، إذ سجل النفثا اعلى قيمة بلغ (398.5) مليار دينار، فيما سجل الاسفلت (5.2) مليار دينار. وكما موضح في جدول (47).

- **قيمة صادرات المنتجات النفطية حسب الأشهر لعام 2018**

سجلت صادرات المنتجات النفطية في عام 2018 ما قيمته (403.7) مليار دينار وبما يعادل (314.6) مليون دولار، إذ: -

أ. احتل شهر ايلول على أعلى نسبة صادرات للمنتجات النفطية مقدارها (14.7%) لعام 2018، إذ بلغت (59.1) مليار دينار وبما يعادل (50.1) مليون دولار. بينما سجل شهر شباط اقل نسبة (2.2%) إذ بلغت قيمته (8.9) مليار دينار وبما يعادل (7.6) مليون دولار.

ب. احتل النصف الثاني من عام 2018 على أعلى نسبة صادرات للمنتجات النفطية مقدراها (59.9%) إذ بلغت (241.7) مليار دينار وبما يعادل (204.6) مليون دولار وكما موضح في جدول (47).

جدول (46)

قيمة صادرات المنتجات النفطية حسب الأشهر لعام 2018

الشهر	2018		الأهمية النسبية
	مليون دولار	مليون دينار	
كانون الثاني	17.1	20212.2	5.0
شباط	7.6	8983.2	2.2
آذار	18.5	21867.0	5.4
مجموع الربع الأول	43.2	51062.4	12.6
نيسان	29.4	34750.8	8.6
أيار	34.6	40897.2	10.1
حزيران	29.8	53223.6	8.7
مجموع الربع الثاني	93.8	110871.6	27.5
مجموع النصف الأول	137.0	161934.0	40.1
تموز	19.6	23167.2	5.7
أب	26.5	31311.9	7.8
أيلول	50.1	59176.3	14.7
مجموع الربع الثالث	96.2	113655.4	28.2
تشرين الأول	35.6	42030.8	10.4
تشرين الثاني	41.1	48623.2	12.0
كانون الأول	31.7	37440.8	9.3
مجموع الربع الرابع	108.4	128094.8	31.7
مجموع النصف الثاني	204.6	241750.2	59.9
المجموع	314.6	403684.2	100.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2018.

3. الصادرات السلعية الأخرى

بلغت قيمة الصادرات السلعية الأخرى (230.5) مليار دينار لعام 2015 وبما يعادل (191.2) مليون دولار، ثم انخفضت في عام 2016 لتصل إلى (108.3) مليار دينار وبما يعادل (90.3) مليون دولار. إما في عامي 2017 و2018 فقد ارتفعت قيمة الصادرات السلعية لتصل إلى (348.7) و (1212.0) مليار دينار وبما يعادل (291.9) و (1025.4) مليون دولار على التوالي. وكما موضح في جدول (48).

أ. أهم البضائع للصادرات السلعية الأخرى

شكلت صادرات وقود – أرواح النفط (بنزين) للمحركات (عدا محركات الطائرة) أعلى نسبة إذ بلغت (32.7%) من إجمالي الصادرات السلعية لعام 2018، تليها مخاليط قارية أساسها الاسفلت أو القار الطبيعيان أو القار النفطي أو القطران ("مثل المعاجين القارية" كت باك) المعدني أو زفت القطران المعدني بنسبة (5.1%) تليها زيوت محضرات التشحيم بنسبة (4.8%) وكما في الجدول الآتي: –

جدول (47)

أهم البضائع للصادرات السلعية الأخرى لعام 2018

وصف السلعة	القيمة مليون دولار	القيمة مليار دينار	الأهمية النسبية
وقود – أرواح النفط (بنزين) للمحركات (عدا محركات الطائرة)	335.3	396.3	32.7
مخاليط قارية أساسها الاسفلت أو القار الطبيعيان أو القار النفطي أو القطران ("مثل المعاجين القارية" كت باك) المعدني أو زفت القطران المعدني	52.9	62.4	5.1
زيوت محضرات التشحيم	49.1	58.0	4.8
زيوت نفط وزيوت مواد معدنية قارية خام	20.8	24.5	2.0
بقايا اخرى من زيوت نفط أو من زيوت مواد معدنية قارية	14.0	16.6	1.4
زيوت ومحضرات كاملة نافثا من زيوت نفط او المواد المعدنية القارية	12.4	14.7	1.2
مثاقب ومخارط وملولبات	5.3	6.2	0.5
سلع أخرى	535.6	633.0	52.2
المجموع	1025.4	1212	100.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2018.

ب. قيمة الصادرات السلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2018

احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى وبنسبة (99.01%) من إجمالي قيمة الصادرات فقد بلغت (1015.4) مليون دولار بما يعادل (1200) مليار دينار عراقي . تلتها المملكة الأردنية الهاشمية وبنسبة تصدير (0.33%) من إجمالي قيمة الصادرات وبقيمة (3.3) مليون دولار وبما يعادل (3.9) مليار دينار عراقي، ثم تلتها ايطاليا بنسبة مساهمة (0.11%) والارجنتين بنسبة مساهمة (0.01%). وكما هو موضح في الجدول الاتي: –

جدول (48)

قيمة الصادرات السلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2018

البلد	2018		الأهمية النسبية
	مليون دولار	مليار دينار	
الإمارات العربية المتحدة	1015.4	1200	99.01
المملكة الأردنية الهاشمية	3.3	3.9	0.3
ايطاليا	1.1	1.3	0.1
الارجنتين	0.1	0.1	0.0
المانيا	0.5	0.5	0.0
دول أخرى	5.2	6.2	0.5
المجموع العام	**1025.4**	**1212**	100.00

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2018.

شكل (59)

قيمة الصادرات السلعية الأخرى لأهم الشركاء التجاريين للعراق لعام 2018

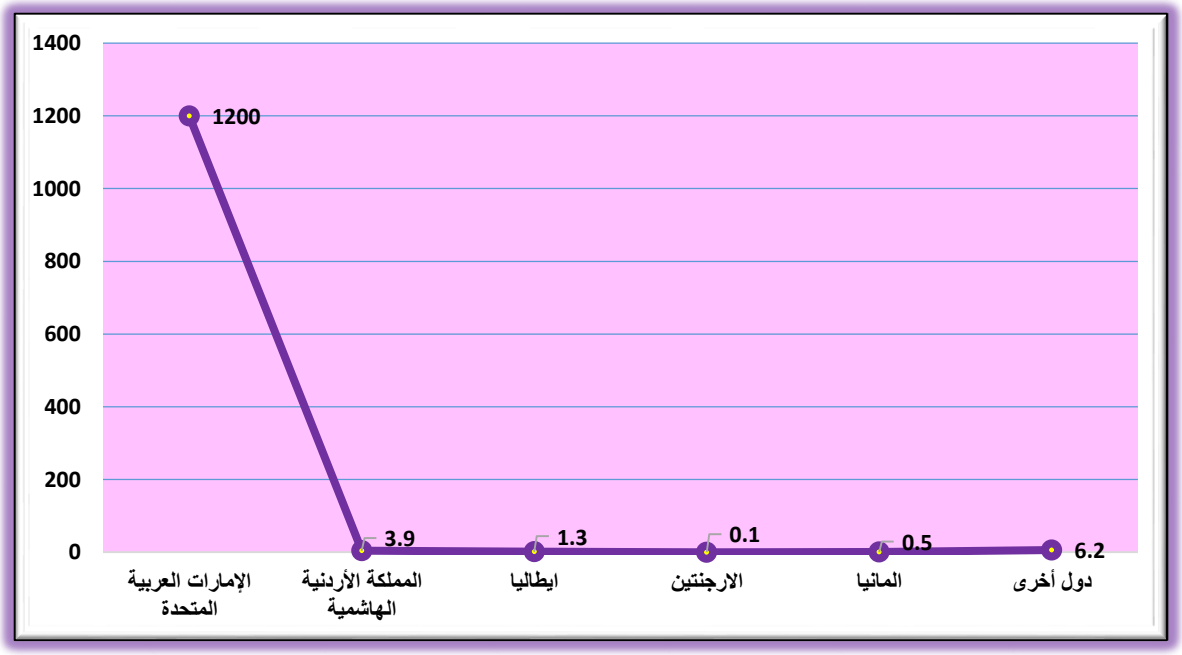

ثالثاً: مؤشرات القطاع الخارجي للربعين الاول الثاني لعام 2019

يبين الجدول (50) مؤشرات الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثاني لعام 2018 والربعين الأول والثاني لعام 2019 وكما يلي:

- بلغت قيمة الصادرات السلعية (19685) مليون دولار للربع الثاني لعام 2019، إذ انخفضت بنسبة (10.36-%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018، وارتفعت بنسبة (0.71%) عن الربع الاول لعام 2019.
- بلغت قيمة الواردات السلعية (12189) مليون دولار للربع الثاني لعام 2019، إذ ارتفعت بنسبة (38.32%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018، وبنسبة (14.82%) عن الربع الاول لعام 2019، ويعزى ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وهذا مؤشر على زيادة الانكشاف الاقتصادي للعراق اتجاه العالم الخارجي.
- بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (542) مليون دولار للربع الثاني لعام 2019، إذ انخفض بنسبة (23.01-%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018، فيما انخفض بنسبة (53.87-%) عن الربع الاول لعام 2019. وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض صافي استثمارات غير المقيمين في حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها، فضلاً عن الالتزامات الأخرى على المؤسسات المقيمة في العراق.
- حقق صافي الميزان التجاري فائضاً بلغ (7496) مليون دولار للربع الثاني لعام 2019، إذ انخفض بنسبة (24.99-%) مقارنة مع الربع الثاني لعام 2018، بينما انخفض بنسبة (16.07-%) عن الربع الاول لعام 2019. ويعود ذلك إلى انخفاض الصادرات السلعية وزيادة الواردات السلعية، إذ ان صافي الميزان التجاري يساوي الصادرات السلعية مصروح منها الواردات السلعية.

من خلال مؤشرات القطاع الخارجي التي تخص الصادرات والواردات يتضح انخفاض الصادرات في حين هناك زيادة في الواردات السلعية أدت إلى انخفاض صافي الميزان التجاري والذي من شانه أدى إلى انخفاض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع الربع الأول من عام 2019 والربع الثاني من عام 2018.

جدول (49)

مؤشرات الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر الربع الثاني لعام 2018 وللربعين الأول والثاني لعام 2019

المؤشرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني لعام 2018	الربع الاول لعام 2019	الربع الثاني لعام 2019	نسبة التغير %	نسبة التغير %
			(1)	(2)	(3)	4=3/1	5=3/2
الصادرات السلعية	ربعي	مليون دولار	21960	19547	19685	(10.36)	0.71
الواردات السلعية	ربعي	مليون دولار	8812	10616	12189	38.32	14.82
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	ربعي	مليون دولار	704	1175	542	(23.01)	(53.87)
صافي الميزان التجاري	ربعي	مليون دولار	13148	8931	7496	(24.99)	(16.07)

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (60)

مؤشرات الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان التجاري للربع الثاني لعام 2018 وللربعين الأول والثاني لعام 2019

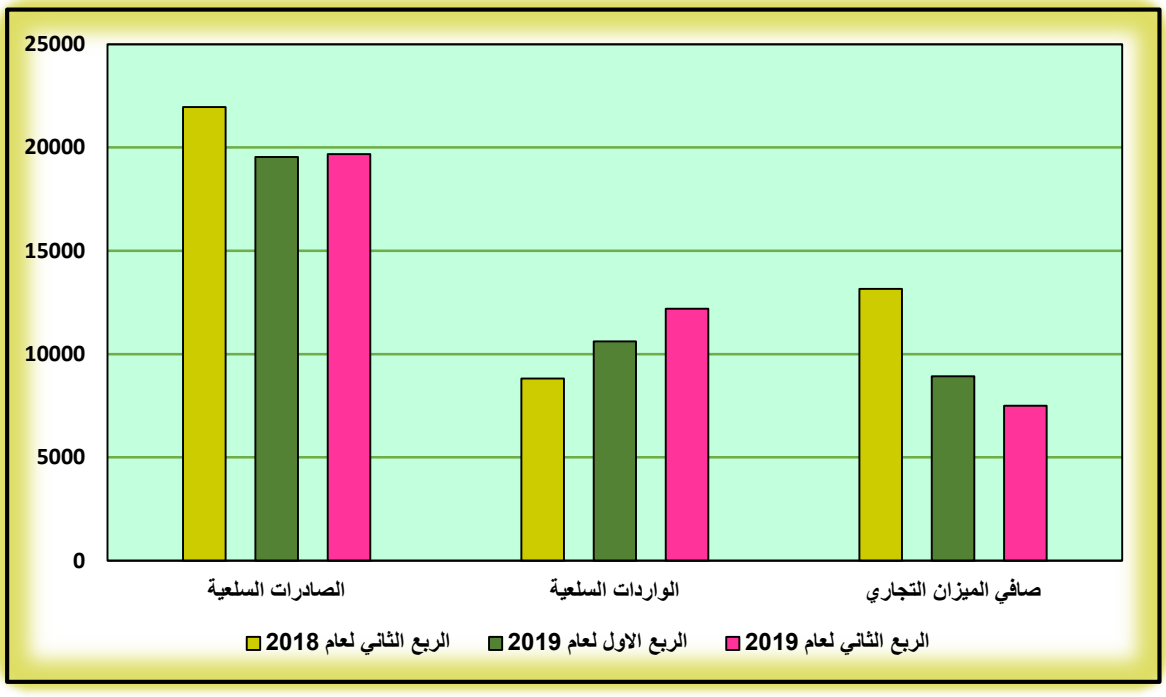

الفصل السابع

تنمية البنى التحتية

تعد كفاءة البنى التحتية أحد الأدلة المهمة على مستوى تقدم إي مجتمع إذ تعكس تلك الكفاءة المواصفات الفنية والهندسية المتطورة إلى جانب الإمكانات المتاحة للتمويل والتجديد، فضلا عن الاتجاهات الاجتماعية والممارسات السلوكية ذات الصلة بوظائف تلك البنى، والممارسات التي تشكل ضغطاً على كفاءة الخدمة من حيث الاستمرار والوفرة.

وقد تعرضت اغلب البنى التحتية في العراق إلى دمار هائل، إلى جانب انحسار شديد في القدرة التمويلية للحكومة، وهكذا تواصل الخلل والدمار على نحو تراكمي يدفع المواطن العراقي ثمنه اليوم معاناة وحرماناً.

وقد رافق هذا التراجع في كفاءة البنى التحتية زيادة في حجم السكان، وإعادة توزيع ديموغرافي بسبب الظروف الأمنية التي أدت إلى الهجرة والنزوح، مما انعكس أثره سلباً على أداء الوظائف الاقتصادية بسبب الشحة أو الانقطاع التام للطاقة الكهربائية والمياه وانحسار فاعلية قطاع النقل ولهذا سيتناول هذا الفصل أهم أنشطة البنى التحتية والمتمثلة بنشاط الكهرباء ونشاط الماء والصرف الصحي ونشاط قطاع النقل.

أولا: نشاط الكهرباء

يرتبط الاقتصاد العراقي ارتباطا وثيقا بأداء قطاع الطاقة، وقد أدت الحروب المستمرة والعقوبات الاقتصادية التي شهدها العراق منذ التسعينات إلى تدهور كل منها بصورة بالغة، لاسيما وان العراق يمتلك اليوم احتياطات كبيرة من النفط والغاز تؤهله إلى بلوغ مراكز تنافسية مرموقة، إلا انه يعاني من تدهور البنية التحتية اللازمة للاستفادة من مصادره، كما إن الصناعات القائمة على تلك المصادر تكاد تكون معدومة ومن ثم العجز المزمن في نظم القوى الكهربائية المحلية لتلبية الطلب الكلي، وبحكم كون الطاقة هي المحرك الأساسي للاقتصاد ولأنشطته المختلفة ومؤشراً من مؤشرات الرفاه الاجتماعي فقد أولت الحكومة اهتماما بتأهيل هذه البنية الارتكازية الأساسية من خلال رصد المبالغ الاستثمارية اللازمة له ، إذ بلغت نسبة التخصيصات الاستثمارية الفعلية لنشاط الكهرباء من إجمالي التخصيصات الاستثمارية في عام 2015 (8.96%)، وانخفضت في عام 2016 لتصل إلى (4.8%) إما في عام 2017 فقد بلغت (11%) من إجمالي التخصيصات الاستثمارية، وفي عام 2018 بلغت (15%).

والطاقة الكهربائية بأنشطتها الثلاثة (الإنتاج، النقل، التوزيع) تعد من العوامل المساعدة لمعظم الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتعكس مدى التشابك فيما بينها وكالاتي: –

1. نشاط الإنتاج

يعد نشاط انتاج الطاقة الكهربائية من الحلقات المهمة في منظومة الطاقة الكهربائية فهو يمثل المرحلة الأولى من مراحل المنظومة، وللوقوف على مراحل تطور الإنتاج فمن خلال بيانات الجدول (50) الذي يوضح معدل الإنتاج الفعلي حسب نوع المحطات يتضح أن معدل الإنتاج في عام 2015 قد وصل الى حوالي (9336) ميكا واط منها (7841) إنتاج المحطات و(1495) إنتاج الطاقة المستوردة مع البارجات. وفي عام 2016 شهدت معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية تحسنا ملحوظا إذ وصل إنتاج الطاقة الكهربائية إلى حوالي (10497) ميكا واط منها (9131) ميكا واط إنتاج المحطات و(1366) ميكا واط إنتاج الطاقة المستوردة مع البارجات. إما في عام 2017 بلغ معدل إنتاج الطاقة الكهربائية (10830) ميكا واط منها (3518) ميكا واط منتج في المحطات البخارية و(5810) ميكا واط انتاج المحطات الغازية، و(185) ميكا واط انتاج محطات الديزل، في حين بلغ إنتاج المحطات الكهرومائية (248) ميكا واط، إما الطاقة المستوردة مع البارجات فقد بلغت (1069) ميكا واط، ويعزى سبب زيادة الطاقة المستوردة مع البارجات إلى كون إن اغلب المحطات التي تعمل بالطاقة الحرارية والمائية والغازية تقع ضمن المحافظات الساخنة مثل صلاح الدين ونينوى والانبار.

جدول (50)

كمية إنتاج الطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات للمدة (2015–2018) (ميكا واط)

محطات الإنتاج	2015	2016	2017	2018
محطات بخارية	3002	3227	3518	3270
محطات غازية	3981	5293	5810	5521
محطات ديزل	567	226	185	376
محطات كهرومائية	291	385	248	208
الطاقة المستوردة + البارجات	1495	1366	1069	3627
الإجمالي	**9336**	**10497**	**10830**	**13002**

المصدر : وزارة الكهرباء، قسم الإحصاء، تقرير الإحصاءات البيئية، ملوثات الهواء وقطاع الصناعة والطاقة الكهربائية.

شكل (61)

اجمالي كمية إنتاج الطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)

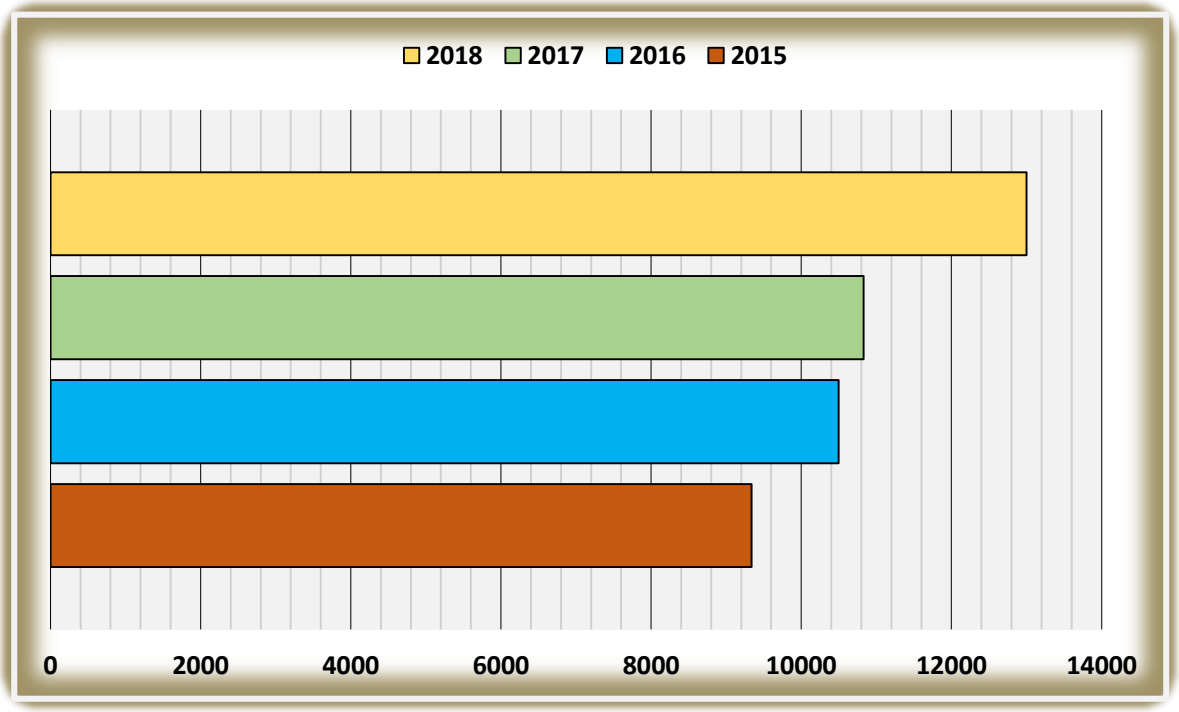

وكركوك وقد اضطرت للإغلاق بسبب الظروف التي مرت بها وفي عام 2018 بلغ معدل انتاج الطاقة (13002) ميكا واط وتعزى الزيادة في معدلات انتاج الطاقة الكهربائية الى زيادة الطاقة المستوردة فضلا عن المحطات الاستثمارية التي دخلت الى الخدمة على أثر انخفاض معدلات الإنتاج في المحطات الكهربائية العاملة.

والملاحظ إن تطور إنتاج الطاقة الكهربائية لم يتناسب مع الدعم والأولوية الذي أعطته الحكومة وبرامجها الاستثمارية السنوية إذ لم تؤشر كميات إنتاج الطاقة إي تحسن بل يلاحظ التذبذب والاعتماد على الطاقة المستوردة بسبب عدم تنفيذ عقود التجهيز والتلكؤ في تنفيذ معظم المشاريع لأسباب فنية أو تعاقدية، فضلا عن تقادم معظم المحطات الكهربائية الأمر الذي انعكس في قصور إمدادات واستدامة الطاقة الكهربائية للأنشطة الاقتصادية والتي يمكن لكل من هذه القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة إن تشكل أساسا لتطوير العديد من الصناعات الثانوية وشركات الخدمات المرتبطة بها، فهي توفر حلقة وصل حيوية في تحويل مصادر الطاقة في العراق إلى قوة اقتصادية وطنية تصبح مصدر إنتاج ضخم ومربح للعراق وتلبي جميع احتياجاته بدلا من الاستيراد لتلبية معظم الطلب المحلي.

2. نشاط النقل: –

يمثل المرحلة الثانية من مراحل المنظومة الكهربائية حيث تستلم الطاقة من محطات التوليد وتحويلها من خلال محطات التحويل ذات الجهد (K.V400) و(K.V132) وخطوط الضغط العالي والفائق لتحويلها الى (K.V33) و(K.V11) وتجهيزها الى مديريات توزيع الكهرباء من خلال خطوط نقل الطاقة، اذ يوجد نوعان من هذه الخطوط احداهما ذات جهد (K.V400) والأخرى ذات جهد(K.V132). ولتتبع تطورات تشكيل شبكات نقل الطاقة الكهربائية فمن خلال بيانات الجدول (52) الذي يوضح إعداد الخطوط لنقل الطاقة.

يلاحظ انه في عام 2015 بلغت اعداد خطوط نقل الطاقة وبجهد (K.V400) (63) خط وبطول (4945) كم، وفي محطات ذات الجهد (K.V132) بلغت(461) خط وبطول(13187) كم. وفي عام 2016 فقد بلغت اعداد خطوط نقل الطاقة الكهربائية ذات الجهد (K.V400) (70) خط وبطول (627) كم، اما في محطات ذات الجهد (K.V132) فقد بلغت(923) خط وبطول(23088) كم. اما في عام 2017فقد بلغت اعداد خطوط نقل الطاقة الكهربائية ذات الجهد (K.V400) (61) خط وبطول (5505) كم وفي محطات ذات الجهد (K.V132) بلغت(495) خط وبطول(11882) كم. وفي عام 2018 فقد بلغت اعداد خطوط نقل الطاقة الكهربائية ذات الجهد (K.V400) (65) خط وبطول (4306)كم وفي محطات ذات الجهد (K.V132) بلغت(425) خط وبطول(11567) كم انخفاض إعداد أطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية في عام 2017 فالمحطات ذات الجهد (400 ك.ف) قد بلغ عددها حوالي (61) والطول حوالي (5505) كم والمحطات ذات الجهد (132 ك.ف) فقد بلغ العدد حوالي (495) والطول حوالي (11882) كم، إما بالنسبة إلى عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية فمن خلال بيانات الجدول (52) الذي يوضح عدد محطات التحويل العاملة في شبكات نقل الطاقة الكهربائية. يتضح بانه في عامي 2015 و2016 قد بلغ عدد المحطات ذات الجهد (400 ك.ف) (18) محطة وبسعة تصميمية (16250)M.V.A على التوالي. اما في عام 2017 فقد بلغت (18) محطة وبسعة (17500)M.V.A وفي عام 2018 فقد بلغت (19) محطة وبسعة (19500)M.V.A . اما بالنسبة الى محطات ذات الجهد (K.V132) فقد بلغت في عام 2015 بحدود (214) محطة وبسعة(32739)M.V.A ، وفي عام 2016(216) محطة وبسعة (33355)M.V.A وفي عام 2017 فقد بلغت (234) محطة وبسعة (32717) M.V.A ، وفي عام 2018 فقد بلغت (237) محطة وبسعة (35098.5) M.V.A

جدول (51)

إعداد وأطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)

السنة	الجهد /400 ك.ف		الجهد /132 ك.ف	
	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)
2015	63	4945	461	13187
2016	70	6271	923	23088
2017	61	5505	495	11882
2018	65	4306	425	11567

المصدر : وزارة الكهرباء، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي.

شكل (62)

إعداد وأطوال خطوط نقل الطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)

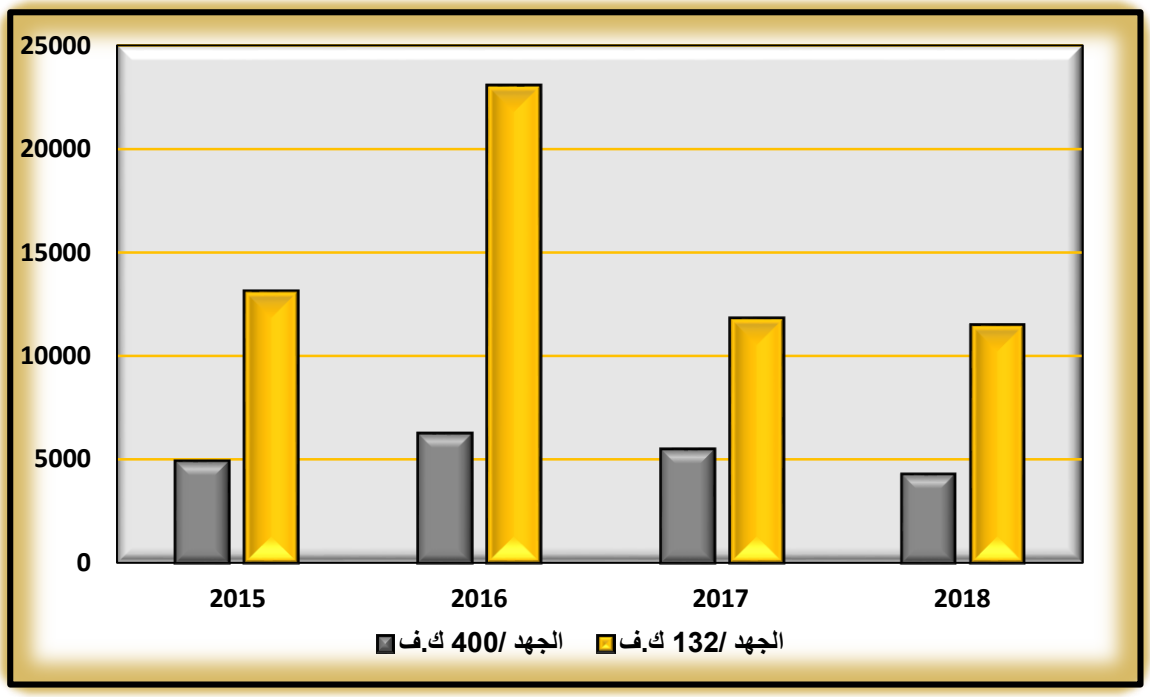

جدول (52)

عدد محطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)

السنة	400 ك.ف		132 ك.ف	
	العدد	السعة التصميمية	العدد	السعة التصميمية
2015	18	16250	214	32739
2016	18	16250	216	33355
2017	18	17500	234	32717
2018	19	19500	237	35098.5

المصدر : وزارة الكهرباء، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي.

شكل (63)

السعة التصميمية لمحطات التحويل العاملة في شبكات النقل للطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)

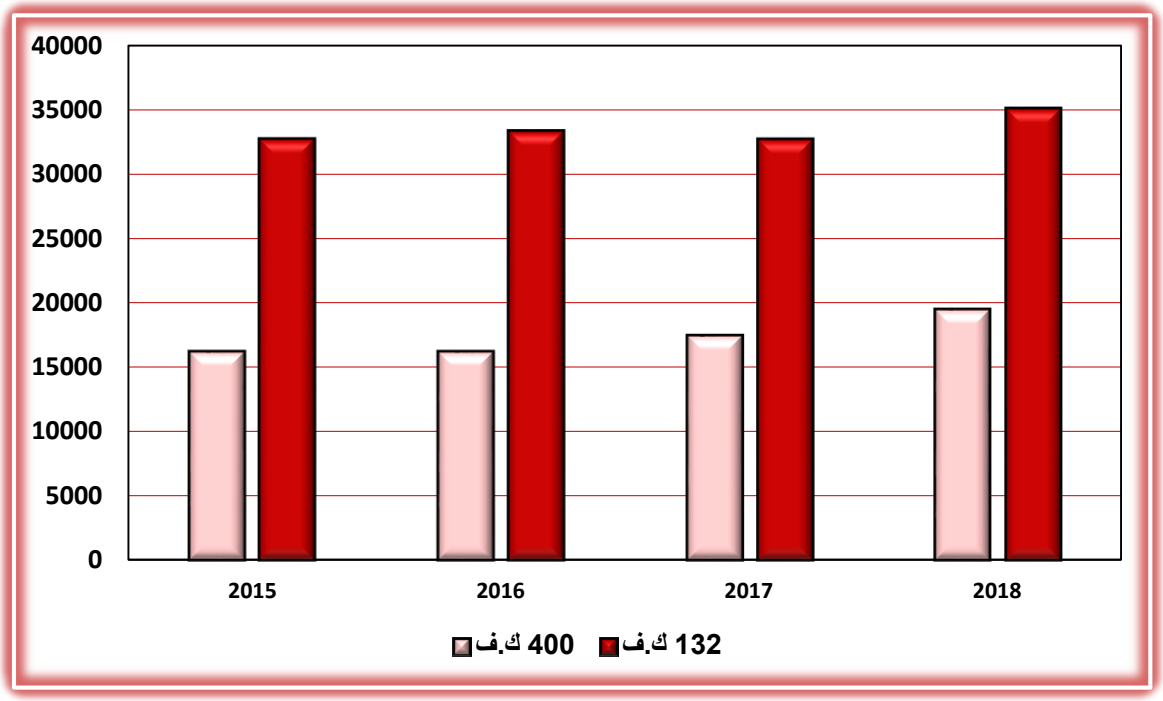

3. نشاط التوزيع: –

تقوم الشركات المختصة باستلام الطاقة الكهربائية المجهزة من محطات التحويل على الجهدين (K.V33) و(K.V11) وتوزيعها على عموم المستخدمين للطاقة الكهربائية من خلال شبكات التوزيع (الهوائية والارضية) المنتشرة في كافة انحاء العراق. وللوقوف على تطورات هذا التشيكل ضمن نشاط الكهرباء، فمن بيانات الجدول (54) يتضح إن إعداد وأطوال شبكات التوزيع متباينة وليست على نسق واحد، وهناك تزايد ملحوظ في عدد الخطوط فبالنسبة الى خطوط (33 ك.ف) فقد بلغت الخطوط الهوائية في عام 2015 (508) خط وبطول (12126) كم وخطوط القابلو (634) خط وبطول (2888) كم. اما بالنسبة لخطوط (11 ك.ف) فقد بلغت اعداد الخطوط الهوائية (4518) خط وبطول (48745) كم. اما لخطوط القابلو فقد بلغت (1544) خط وبطول (3996) كم. اما فيما يخص محولات (0.4/11 ك.ف) فقد بلغت اعدادها (121142) خط وبسعة (40525)M.V.A. اما في عام 2016 فقد بلغت الخطوط الهوائية (321) خط وبطول (5646.2) كم، وخطوط القابلو (521) خط وبطول (2370) كم. اما بالنسبة لخطوط (11 ك.ف) فقد بلغت اعداد الخطوط الهوائية (3231) خط وبطول (30953) كم. اما لخطوط القابلو فقد بلغت (1210) خط وبطول (3254) كم. اما فيما يخص محولات (0.4/11 ك.ف) فقد بلغت اعدادها (137161) خط وبسعة (779751)M.V.A. اما في عام 2017 فقد بلغت الخطوط الهوائية (679) خط وبطول (9016) كم، وخطوط القابلو (772) خط وبطول (3370) كم. اما بالنسبة لخطوط (11 ك.ف) فقد بلغت اعداد الخطوط الهوائية (6280) خط وبطول (59766) كم. اما لخطوط القابلو فقد بلغت (1349) خط وبطول (3745) كم. اما فيما يخص محولات (0.4/11 ك.ف) فقد بلغت اعدادها (150489) خط وبسعة (51116)M.V.A. اما في عام 2018 فقد بلغت الخطوط الهوائية (6717) خط وبطول (64219) كم، وخطوط القابلو (1286) خط وبطول (2886) كم. اما بالنسبة لخطوط (11 ك.ف) فقد بلغت اعداد الخطوط الهوائية (736) خط وبطول (8840) كم. اما لخطوط القابلو فقد بلغت (769) خط وبطول (2938) كم. اما فيما يخص محولات (0.4/11 ك.ف) فقد بلغت اعدادها (163146) خط وبسعة (54904)M.V.A.

جدول (53)

إعداد وأطوال شبكات توزيع الطاقة الكهربائية للمدة (2015-2018)

السنة	خطوط 33 ك.ف				خطوط 11 ك.ف				محولات 0.4/11 ك.ف	
	هوائية		قابلو		هوائية		قابلو		العدد	السعة
	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)	العدد	الطول (كم)		
2015	508	12126	634	2888	4518	48745	1544	3996	121142	40525
2016	(*)321	5646.2	(*) 521	2370	(**) 3231	30953	(**) 1210	3254	137161	779751
2017	679	9016	772	3370	6280	59766	1349	3745	150489	51116
2018	6717	64219	1286	2886	736	8840	769	2938	163146	54904

المصدر : وزارة الكهرباء، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي.

(*) عدا مناطق الجنوب البالغ اعدادها(370) شبكة وتضم (الخطوط الهوائية وبطول (4017) كم+ خطوط القابلو وبطول (590)كم).

(**)عدا مناطق الجنوب والبالغ اعدادها (1895) وتضم (الخطوط الهوائية وبطول(13787)كم+ خطوط القابلو وبطول (1021)كم).

إما بالنسبة إلى توزيع الطاقة الكهربائية والمجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2015–2018) نلاحظ من بيانات الجدول (55) إن هناك تزايد نسبي في حجم الحصص الموزعة من الطاقة الكهربائية عن الأعوام السابقة، إذ قد تزايدت حصة القطاع المنزلي لتصل إلى حوالي (61%) في العام 2017 بعد إن كانت عام 2016 (46%)، وكذلك الحال بالنسبة إلى أصناف المستهلكين الآخرين التجاري والزراعي والصناعي لتصل إلى (6%)، (2%)، (12%) على التوالي في عام 2017 بعد إن كان في عام 2016 (5%)، (2%)، (11%)، مع تراجع ملحوظ في حصة القطاع الحكومي إذ بلغت نسبة التجهيز (19%) في عام 2017 بعد إن كانت في عام 2016 (31%). وفي عام 2018 تراجعت حصة الاستهلاك المنزلي لتسجل ما نسبته (59%) وحصة القطاع الحكومي ما نسبته (15%) ونشاط الزراعة ما نسبته (1%) ، مع محافظة كل من النشاط التجاري والصناعي على حصته من الطاقة الكهربائية المجهزة والبالغة نسبتهما (12%) على التوالي.

جدول (54)

توزيع الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2015–2018) (م .و .س)

السنة	إجمالي الطاقة	منزلي	%	تجاري	%	حكومي	%	زراعي	%	صناعي	%
2015	42034740	20276941	48	3087472	7	6449184	15	11549188	27	671955	2
2016	38635804	17952433	46	1936788	5	12093705	31	645284	2	4123331	11
2017	40770622	24993174	61	2483965	6	7553790	19	709790	2	5029902	12
2018	39593993	23345053	59	2311433	6	5884505	15	504121	1	4783529	12

المصدر : وزارة الكهرباء، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي.

شكل (64)

اجمالي الطاقة الكهربائية المجهزة حسب أصناف المستهلكين للمدة (2015-2018)

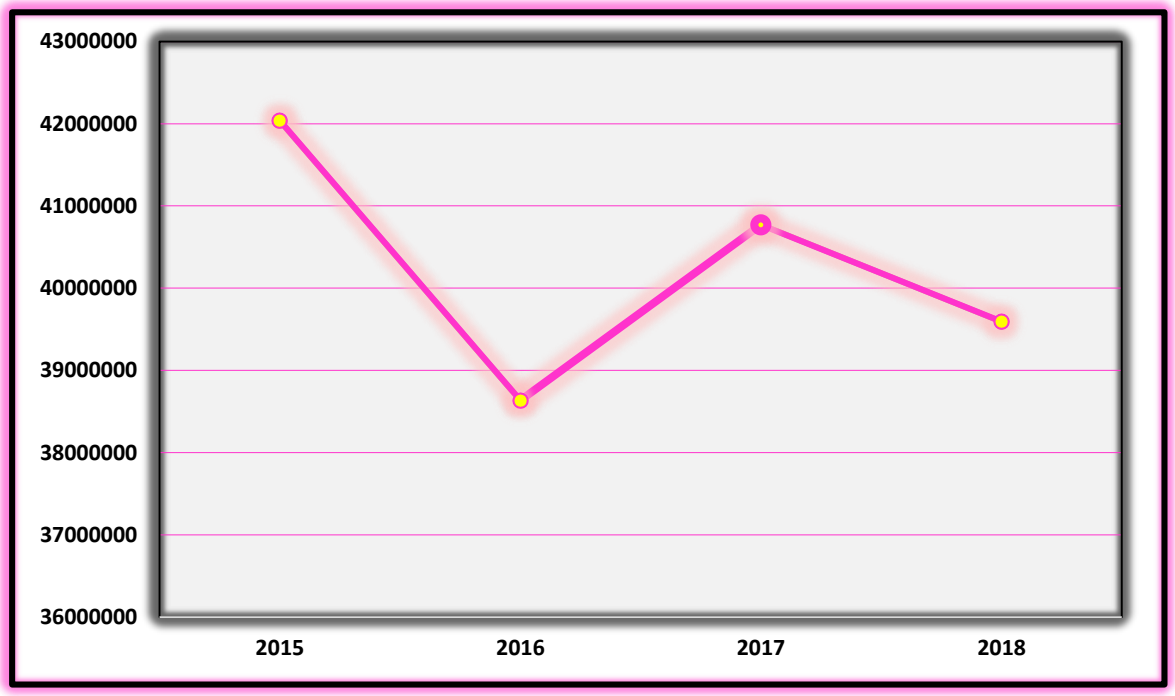

يتضح مما تقدم إن منظومة الكهرباء في العراق تدور في حلقة مفرغة بين ضعف قدرتها على التوصيل وعدم إمكانية الاعتماد عليها على النحو المطلوب على الرغم من التحسن الطفيف في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة القيام بإصلاحات من شأنها ضمان سلامة المنظومة على المدى الطويل، وتعد ابرز مشاكل القطاع الكهربائي هي التدابير اليائسة التي تدفع المستخدمين لاتخاذها والتي تزيد من تدهورها، وعدم القدرة على تنفيذ الإعمال التجارية العادية وفقا لجدول زمني يمكن الاعتماد عليه، وفي بلد يعاني من برودة الطقس في فصل الشتاء وقسوة حرارته في فصل الصيف، فأن نقص الطاقة الكهربائية يشكل صعوبات جمة للإفراد، وقد أدى غياب إمدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية إلى انتشار تركيب المولدات الديزل الخاصة (المولدات الأهلية)، والتي يمثل استمرار تشغيلها تكاليف كبيرة تقع على كاهل المواطن، وتلوث للهواء وانبعاث الغازات في الغلاف الجوي، وتشير التقديرات إلى إن التكلفة الإجمالية التي يتكبدها الاقتصاد العراقي بسبب نقص الطاقة الكهربائية تتجاوز (40) مليار دولار سنويا، ويعزى هذا النقص إلى مجموعة متنوعة من أوجه القصور في منظومة الطاقة الكهربائية التي لا تعمل بكامل سعتها، نظرا لظروف التشغيل غير القياسية وتقادم عمر محطات توليد الكهرباء مما

اثر على قدرة التجهيز الفعلية للطاقة والتي لم تصل في احسن الأحوال الى (60%)، فضلا عن كلفة الفرصة البديلة المتمثلة بشل الأنشطة الاقتصادية المولدة لفرص العمل وتسد حاجة الطلب المحلي المتنامي، ومن جهة أخرى فأن المحطات الكهربائية الموجودة تعاني من اختناقات تيار الضغط العالي حيث تفوق الأحمال قدرة شبكة نقل الكهرباء الموفرة للخدمة لاسيما في منطقة الوسط وتحديدا في محافظة بغداد، كما إن خطوط الكهرباء الحالية بحاجة إلى تعزيز من خلال مد خطوط إضافية لتخفيف الاختناقات وتحسين مستوى مرونة منظومة الكهرباء وزيادة قدرتها على توصيل التيار على النحو المطلوب وتقليل نسبة الضائعات .

إما شبكات توزيع الكهرباء فهي تعاني من مشاكل مماثلة كالأحمال الزائدة وعدم الاعتماد عليها نتيجة للنمو العشوائي للسكن وكثرة التجاوزات على الشبكة والتي تبلغ كمتوسط ما نسبته بحدود (7%) خلال المدة المدروسة، الى جانب الافتقار إلى ممارسات الصيانة القياسية والمنهجية لتنعكس بشكل تحديات عديدة تواجه نشاط الطاقة الكهربائية. مما يتطلب تحديد مزيج تقنيات توليد الكهرباء وتحديد أكثر أساليب التوليد كفاءة والتي من شأنها تزويد العراق بالكهرباء وعلى نحو مستدام بيئيا، ولاسيما الإمكانيات الطبيعية بفضل ما ينعم به من مصادر الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية). التي يملكها بما تمكنه من توليد طاقة كهربائية وفيرة.

ثانياً: مؤشرات نشاط الكهرباء للربعين الأول والثاني لعام 2019

يبين جدول (56) مؤشرات الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة للربعين الأول والثاني لسنة 2019 والربع الثاني لسنة 2018 وكما يلي:

1. ارتفعت كمية الطاقة الكهربائية المنتجة في الربع الثاني لسنة 2019 بنسبة (19.9%) مقارنةً مع الربع الثاني لسنة 2018.
2. انخفضت كمية الطاقة الكهربائية المستوردة في الربع الثاني لسنة 2019 بنسبة (10.1%) مقارنةً مع الربع الثاني لسنة 2018.

لا يمكن مقارنة إنتاج واستيراد الكهرباء مع الربع السابق لنفس السنة لأن إنتاج واستهلاك الكهرباء يتأثر بالتغيرات الموسمية.

جدول (55)

مؤشرات الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة للربعين الأول والثاني لسنة 2019 والربع الثاني لسنة 2018

المـــــــؤشـــــرات	الدورية	وحدة القياس	الربع الثاني 2018	الربع الثاني 2019	نسبة التغير %
			1	2	2/1
كمية الطاقة الكهربائية المنتجة	ربعي	م . و . س	24407208	29252365	19.9
كمية الطاقة الكهربائية المستوردة *	ربعي	م . و . س	1758778	1580267	10.1-

المصدر: وزارة الكهرباء، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء.

(م.و.س) مقدار القدرة المولدة لمجموع ساعات التشغيل الفعلي

شكل (65)

كمية الطاقة الكهربائية المنتجة والمستوردة للربع الثاني لعام 2018 والربع الثاني لعام 2019

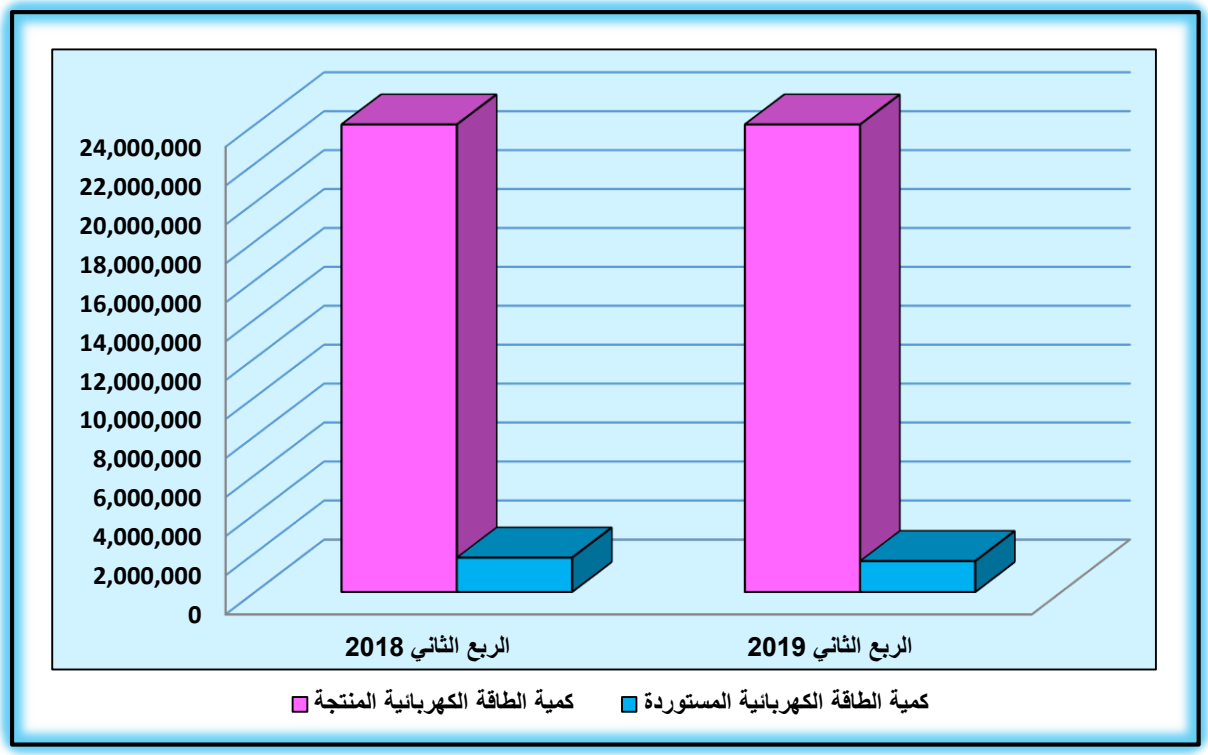

ثالثاً: قطاع الماء والصرف الصحي

1.خدمات الماء الصافي

الماء شريان الحياة وهو مورد ضروري من خلاله تستطيع الوحدات الاقتصادية من القيام بأعمالها الاعتيادية وان إي مشاكل في تجهيز المياه تؤثر سلبا على الإنتاجية الاقتصادية وتشكل خطراً على صحة الناس، وفي العراق أولت السياسة التنموية للحكومة أهمية خاصة للنهوض بنشاط الماء الصافي والتأكيد على شمول كافة المناطق الحضرية والريفية على حد سواء بهذه الخدمة الأساسية وتأمين المياه الصالحة للشرب وتقديمها بكميات كبيرة ونوعيات جيدة لسد احتياجات كافة فئات وشرائح المجتمع، وتبعاً لتباين كميات المياه الواردة من خارج العراق او كميات الامطار والثلوج المتساقطة ليشهد هذا المرفق تطوراً ملموساً في تقديم هذه الخدمة، من خلال ارتفاع نسبة تغطيتها وشموليتها لعموم السكان.

ومن بيانات الجدول (57) الذي يوضح المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي يتضح ان كمية الماء الصافي المنتج في عام 2015 (14.3) مليون م3/ يوم وهي موزعة على (264) مشروع و(4361) مجمعاً تنتج الماء الصالح للشرب، وهو ما انعكس في تحديد نصيب الفرد اليومي الذي بلغ بحدود (320) لتر/ يوم.

وفي عام 2016 انخفضت كمية الماء الصافي المنتجة إلى (11.9) مليون م3/ يوم وهي موزعة على (177) مشروع و(3132) مجمعاً ليبلغ نصيب الفرد اليومي إلى حوالي (332) لتر/ يوم، ويعزى هذا الانخفاض إلى توقف عدد من المشاريع إذ تقدر بحدود (16) مشروع بسبب عدم تحديث وصيانة الوحدات الكهرومائية والافتقار إلى قطع الغيار الضرورية وقلة التخصيص المالي بسبب الظروف الراهنة وعمليات الإرهاب التي تواجه البلاد، فضلا عن التلكؤ والتأخير في مشاريع التأهيل وعدم صيانة السدود القائمة والتقادم في الوحدات الكهرومائية، علماً إن هذه النسب تشمل محافظات العراق عدا محافظتي الانبار ونينوى وإقليم كردستان.

وفي عام 2017 ارتفعت كمية الماء الصافي المنتجة لتصل (13.8) مليون م3/ يوم وهي موزعة على (239) مشروع و(3385) مجمعاً للماء، وهو ما انعكس في تحديد نصيب الفرد اليومي الذي بلغ بحدود (327) لتر/ يوم، وهذه الزيادة جاءت نتيجة الإسراع في انجاز المشاريع قيد التنفيذ، فضلا عن إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع طاقات المشاريع القائمة والعمل على تخفيض نسبة الهدر من الماء المنتجة. وفي عام 2018 بلغت كمية الماء الصافي (14.8) مليون م3/ يوم وهي تنتج من خلال (243) مشروع و (3543) مجمعاً للماء ليبلغ نصيب الفرد (342) لتر / يوم، وهذا ناجم عن التوسع في تنفيذ

شبكات جيدة للمناطق غير المخدومة سابقاُ ومد شبكات اخرى للمناطق المخدومة. والجدول (57) يوضح هذه المؤشرات.

جدول (56)

المؤشرات الرئيسية لنشاط الماء الصافي للمدة (2015-2018)

التفاصيل	2015	2016	2017	2018
كمية الماء الصافي المنتج مليون م^3 / يوم	14.3	11.9	13.8	14.8
عدد المشاريع (العاملة، العاملة جزئيا، متوقفة)	264	177	239	243
عدد المجمعات المائية	4361	3132	3385	3543
نصيب الفرد اليومي لتر / يوم	320	332	327	342

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء البيئة.

شكل (66)

كمية الماء الصافي المنتج للمدة (2015-2018)

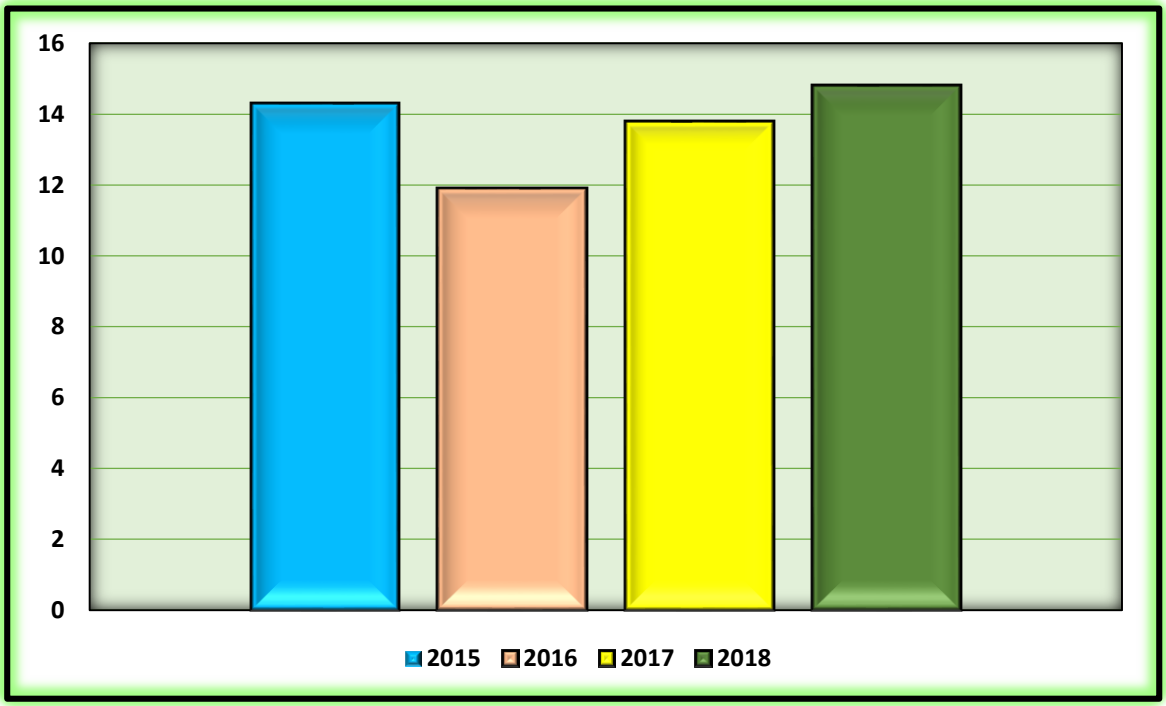

مما تقدم يتضح بان نشاط الماء يعاني من ضغوط متزايدة تعيق إمدادات المياه بشكل سلس ويعزى ذلك إلى جملة أسباب منها قدم محطات مياه الشرب والشبكات الناقلة ومشاكل التيار الكهربائي وعد استمراريتها تؤثر بشكل كبير ومباشر على ومجمعات الماء والتجاوز على الانابيب الناقلة والهدر والاستخدام المفرط للمياه والناجم عن ضعف الوعي لدى بعض المواطنين، فضلا عن النمو السكاني والتطور الحضري والذي انعكس بتزايد الحاجة إلى امدادات المياه ولمختلف الاستعمالات. ومن جانب أخر فان أسعار وحدات الماء (الجباية) لازالت منخفضة في الوقت الذي تزداد فيه الكلف التشغيلية بشكل سريع إذ لا تغطي هذه الإيرادات أكثر من (5%) من كلف التشغيل والصيانة وهذه الأسعار المنخفضة لا تقدم حافزا لترشيد الاستهلاك وتجرد قطاع تجهيز الماء من الأموال الضرورية لتحديث وتحسين أداء الشبكات، لذا يواجه العراق صعوبات في تحقيق هدف الوصول إلى تأمين ماء صالح للشرب بنوعية عالية وزيادة نسبة المخدومين في المحافظات.

2.خدمات الصرف الصحي

من اجل الحفاظ على بيئة صحية سليمة للإنسان لابد من توفر الظروف الملائمة للمعيشة وتمده بالمقومات الأساسية للحياة إلى جانب اعمال أخرى تأخذ بنظر الاعتبار توفر البنى التحتية الجيدة والتي من أهم شروطها هو توفر الصرف الصحي، لضمان تلبية احتياجات السكان ولإعطاء صورة عن خدمات هذا النشاط، فمن خلال تحليل بيانات الجدول (58) الذي يوضح المؤشرات الرئيسة لنشاط الصرف الصحي في العراق عدا إقليم كردستان ففي عام 2015 بلغ عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات (43) محطة ونسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) فقد ارتفعت إلى حوالي (39.9%) وهذه النسبة عدا إقليم كردستان ومحافظتي نينوى والانبار بسبب الظروف التي مرت بها وكمية المياه العادمة المتولدة في المحطات (1.9) مليون م3/ يوم وعدد محطات الضخ (1085) محطة، إما في عام 2016 فقد ارتفعت عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات لتصل إلى (47) محطة فضلا عن إلى (6) محطات متوقفة بسبب الظروف المالية التي يمر بها البلد وقلة التخصيص المالي، ونسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) إلى حوالي (42.5%) وهذه النسبة عدا إقليم كردستان ومحافظتي نينوى والانبار بسبب الظروف التي مرت بها وكمية المياه العادمة المتولدة في المحطات والوحدات (2.3) مليون م3/ يوم، وعدد محطات الضخ (1178) محطة فضلا عن إلى (16) محطة ضخ متوقفة بسبب الظروف المالية التي يمر بها البلد، وهذا ما يعكس حجم الضغط على محطات المعالجة لاسيما في محافظة بغداد المركز بسبب كمية المياه الداخلة إلى المحطة اكبر من الطاقة التصميمية، مما يؤدي إلى طرحها إلى النهر مباشرة دون معالجة لتنعكس بتراجع النسبة المئوية للمياه

العادمة المعالجة إلى المتولدة والقادمة إلى المحطات لتبلغ بحدود (47.7%) لاسيما أن المياه العادمة المتولدة للمحطات تعالج معالجة ثانوية (بيولوجية) فقط ولا توجد أي معالجة أخرى مما يؤدي إلى ارتفاع تراكيز العناصر الكيميائية المؤثرة على المصدر المائي، والكثافة السكانية والتوسع الكبير فيها, مما يعظم من كلفة تقديم هذه الخدمة من جهة ويعيق زيادة نسبة التغطية من جهة أخرى.

جدول(57)

المؤشرات الرئيسية لنشاط الصرف الصحي للمدة (2015-2018)

التفاصيل	2015	2016	2017	2018
عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات المعالجة المتوسطة والصغيرة	43	47	54	59
نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) (%)	39.9	42.5	34.6	34
كمية المياه العادمة المتولدة في المحطات ووحدات المعالجة (مليون م^3/ يوم)	1.9	2.3	3.3	2.8
عدد محطات الضخ	1085	1178	1282	1271

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء البيئة.

شكل (67)

نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) للمدة (2015-2018)

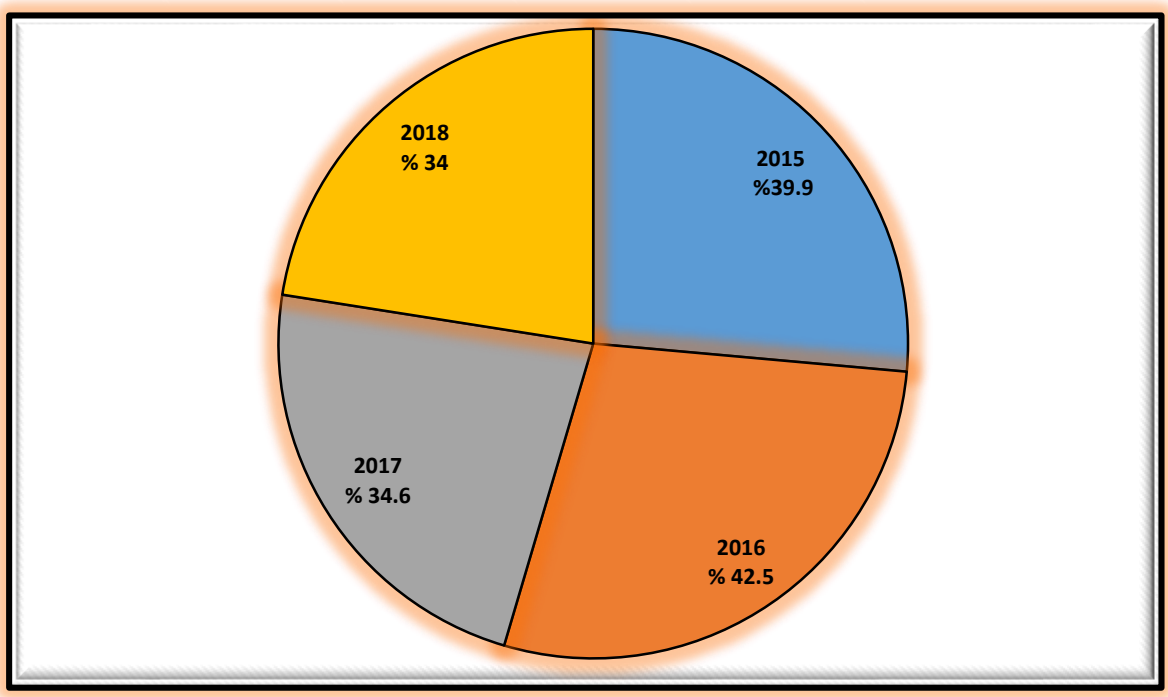

إما في عام 2017 فقد ارتفعت عدد محطات المعالجة المركزية والوحدات لتصل إلى (54) محطة، ونسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) إلى حوالي (34.6%) وبلغت كمية المياه العادمة المتولدة في المحطات والوحدات (3.3) مليون م3/ يوم، وعدد محطات الضخ (1282) محطة، هذه الزيادة لم تكن كافية للتغطية بالمستوى المطلوب إلى جانب المشاكل الأخرى من تقادم المحطات لتبلغ نسبة المياه العادمة المعالجة حوالي (45%).

وفي عام 2018 فقد بلغت عدد محطات المعالجة (59) محطة لتعالج كمية من المياه العادمة المتولدة اليها بحدود (2.8) م3/ يوم إلى جانب محطات الضخ التي بلغت بحدود (1271) محطة. وعلى الرغم من زيادة عدد المحطات الا ان الزيادة السكانية كانت تفوق هذه الزيادة مما انعكس على تدني نسبة التغطية للسكان المخدومين بشبكات المجاري لتصل إلى (34%).

إن مشاريع الصرف الصحي على الرغم من ضخامة المبالغ الاستثمارية التي خصصت لها الا انها كانت ولم تزل دون المستوى المطلوب، وقد أسهم عدم الاهتمام به في تلوث البيئة وأصبح يشكل خطورة حقيقية على صحة المواطنين، إذ إن اغلب مياه الصرف الصحي يلقى في الأنهار والجداول التي تعد مياهها مصدر رئيسي للشرب من قبل العديد من سكان القرى والأرياف التي لا تتوفر فيها خدمات وشبكات المياه الصالحة للشرب، وهذا يشكل تحديا وخطورة على حياتهم وصحتهم الامر الذي يعيق تحقيق الرؤية الهادفة إلى تأمين الصرف الصحي مستجيب لغايات وأهداف اجندة التنمية المستدامة 2030، وإذا لم يتم التصدي لتلك المسائل سيستمر التدهور في هذا النشاط ومن ثم إلحاق الضرر بصحة المواطنين وإعاقة تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

يتضح ان هذا النشاط يعاني من تحديات كبير تتمثل بوجود عجز كبير في نسبة التغطية لسكان الحضر وانعدام التغطية في اغلب المناطق الريفية مما يؤشر إلى زيادة حجم المعاناة وضعف الإمكانات المتاحة لسكان الريف مقارنة بسكان الحضر مما يتطلب إلى موارد مالية ضخمة جدا لزيادة نسبة التغطية وتحسين نوعية الخدمات، ناهيك عن تقادم أعمار شبكات الصرف الصحي القائمة حاليا وعدم استيعابها لجميع كميات المياه العادمة المتولدة وحاجتها إلى الإدامة والتطوير، فضلا عن التلوث البيئي الخطير الناجم عن تصريف مياه غير معالجة إلى مصادر الموارد المائية وخاصة اختلاط مياه الصرف الصحي بشبكات مياه الشرب القريبة من مأخذ مشاريع مياه الشرب.

رابعاً: قطاع النقل

يتصف هذا القطاع بوجود شركات مملوكة للحكومة ومرتبطة بها حسب البند المعمول به لحد ألان في قانون النقل رقم (80) لعام 1983 الذي ينص على إن (يقوم القطاع الاشتراكي بقيادة وتوجيه نشاط النقل) والتعليمات والأنظمة الفرعية ذات الصلة الصادرة بموجبها تمنح وزارة النقل وتشكيلاتها السيطرة والتوجيه في مجال الاستيراد والتصدير والخزن، ويتكون هذا القطاع من التشكيلات الآتية: -

1. النقل البري

يعد وسيلة مهمة من وسائط النقل سواء كان لنقل الأشخاص ام البضائع ويزداد الاعتماد عليه لما يمتاز به من المرونة والاستجابة العالية لتلبية مختلف الحاجات والمتطلبات ما بين المناطق الجغرافية لذا اتجهت البلدان الى تطوير وتحديث شبكات ووسائل النقل البري. وفي العراق يقوم النقل البري بواجبات تواكب تطورات العمل سواء كان النقل بواسطة سكك الحديد ام على الطرق ومقسم بين كل من: -

أ. النقل بواسطة السكك الحديد.

ب. النقل على الطرق ويشمل: -

- الشركة العامة للنقل البري.
- الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود.

ولتوضيح المؤشرات الرئيسية لتطورات كل تشكيل من خلال الآتي: -

أ. السكك الحديد

يمثل النقل بسكك الحديد أحد الجوانب الأساسية في مجال النقل البري التي تحقق شروط النقل بأمان وبأقل تكلفة للمسافرين والبضائع ولمسافات طويلة، ويعد العراق من البلدان الرائدة في مجال استخدام السكك إذ تم تسيير أول قطار في حزيران عام 1914، ويمتلك شبكة سكك حديدية تغطي أجزاء واسعة منه وكما موضحة في الجدول (59).

وعند الاطلاع على المؤشرات الرئيسية لنشاط السكك الحديدية في العراق يلاحظ أن هناك تحسن واضح في بعض المؤشرات، ففي عام 2015 بلغت أطوال محاور سكك الحديد حوالي (2890) كم وبلغ عدد القطارات (375) قاطره لتنقل عدداً من المسافرين بلغ (393) الف مسافر وبمتوسط اجرة نقل بحدود (11.8) الف دينار وبطاقة متحققة من نقل المسافرين من خلال عدد الكيلوات المترية السفرية المقطوعة بحدود (139) مليون مسافر / كم لتحقق إيرادات من عملية نقل المسافرين بلغت (4652) مليون دينار إلى جانب نقل البضائع إذ بلغت كمية البضائع المنقولة باجر بحدود (318) الف طن ولتحقق إيرادات من جراء ذلك بلغت (3316) مليون دينار.

جدول (58)

المؤشرات الرئيسة لنشاط السكك الحديدية للمدة (2015-2018)

التفاصيل	وحدة القياس	2015	2016	2017	2018
أطوال محاور سكك الحديد	كم	2890	2893	2893	2893
عدد القاطرات	قاطرة	375	375	375	375
عدد المسافرين بأجر	إلف مسافر	393	417	435	529
عدد الكيلومترات السفرية	مليون مسافر/كم	139	146	169	178
متوسط أجرة نقل المسافر	إلف دينار	11.8	9.9	9.9	8.5
البضائع المنقولة باجر	إلف طن	318	52	104	356
الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين	مليون دينار	4652	4140	4313	4470
الإيرادات المتحققة من نقل البضائع	مليون دينار	3316	819.0	1560	4644

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات.

شكل (68)

الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين والبضائع للمدة (2015-2018)

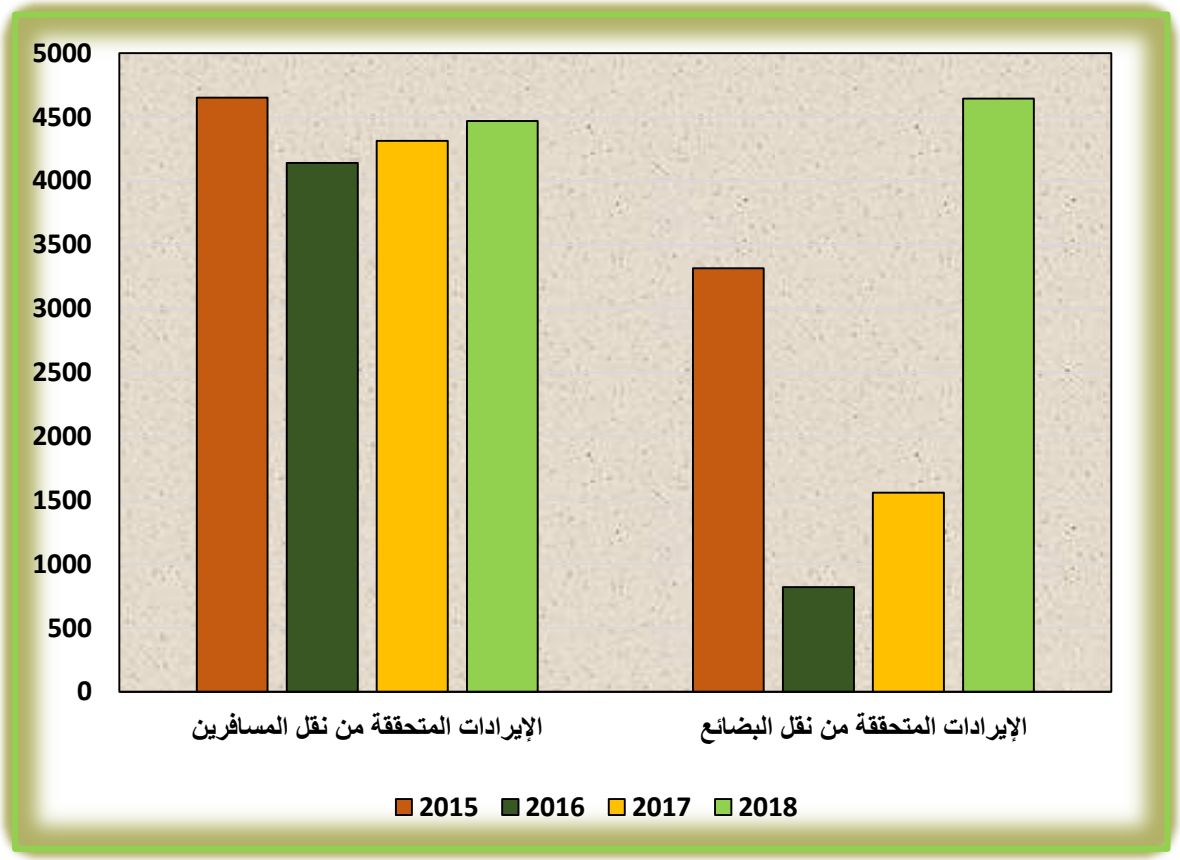

اما في عام 2016 فقد ازدادت اطوال سكك الحديد لتصل إلى (2893) كم، وبلغ عدد القاطرات (375) قاطرة لتنقل المسافرين بحدود (417) ألف مسافر وبمتوسط اجرة نقل (9.9) ألف دينار، وبطاقة نقل متحققة بالكيلو مترات السفرية المقطوعة بحدود (146) مليون مسافر / كم لتحقق إيرادات بلغت (4140) مليون دينار وبلغت كمية البضائع المنقولة بحدود (52) ألف طن لتحقق إيرادات (819) مليون دينار. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تشغيل مشاريع مد السكك الحديد الجديدة وتحسن الأوضاع الأمنية في بعض محافظات البلد، إما عام 2017 فقد شهد ارتفاعا في بعض المؤشرات، فكانت أطوال السكك الحديد باقية على حالها (2893) كم، وعدد القاطرات (375) قاطرة لتنقل (435) الف مسافر وبمتوسط اجرة نقل بلغت (9.9) الف دينار لتحقق إيرادات من نقل المسافرين بلغت (4313) مليون دينار وبطاقة متحققة من عملية نقل المسافرين بلغت (169) مليون مسافر / كم إلى جانب نقل البضائع التي بلغت (104) الف طن لتحقق إيرادات بلغت (1560) مليون دينار. ويعود سبب الارتفاع لتسير قطارات جديدة لنقل البضائع، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم الإيرادات المتحققة سواء من نقل المسافرين ام البضائع. اما في عام 2018 فقد شهد نشاط سكك الحديد تطوراً ملموساً والذي تظهره بعض مؤشراته لا سيما زيادة عدد المسافرين ليصل إلى (529) ألف مسافر وبمتوسط اجرة نقل (8.5) الف دينار لتحقق إيرادات بحدود (4470) وبطاقة نقل متحققة من كيلو مترات السفرية بحدود (178) مليون مسافر / كم اما البضائع المنقولة فقد بلغت (356) الف طن لتحقق إيرادات بحدود (4644) مليون دينار وهذه الزيادة في عدد المسافرين والبضائع تعود إلى تسيير قطارات جديدة لنقل البضائع والأشخاص إذ تم دعم الشركة بإدخال القطار الصيني الجديد (DMU) إلى الخدمة.

مما تقدم يتضح بان النقل بواسطة سكك الحديد في العراق غير فعال نسبيا وهذا يعود إلى جملة أسباب منها قدم الشبكة إذ إن عمر معظم هذه السكك هو ما بين (60–80) سنة، فضلا عن عدم وجود صيانة دورية يعول عليها وبشكل مستمر ومن قبل شركات رصينة في هذا المجال وان كانت هناك صيانة فهي قليلة وبطيئة لا ترتقي مع حجم واحتياجات الشبكة، ناهيك عن عدم وجود خطوط مزدوجة، مما ينعكس بطول مدة الرحلة وارتفاع زمن الانتظار في المحطات، الأمر الذي انعكس سلبا على انخفاض الطاقة التشغيلية لشبكة سكك الحديد والتي لا تتجاوز (50%) بسبب عدم تحديث شبكة الإشارات والاتصالات بأساليب الإدارة الحديثة للنقل مما انعكس بعدم توفر شروط السلامة الواجبة لتلافي الحوادث ونقل الحمولات بأمان، مما يتطلب التوسع في شبكة النقل بالسكك الحديدية وتحسين مواصفاتها لزيادة طاقاتها الاستيعابية وبشكل متكامل ومنسجم ليعزز موقع العراق الجغرافي في مجال النقل بواسطة السكك

الحديد والذي من شأنه المساهمة في تخفيف الضغط على الطرق السريعة والطرق الشريانية بين المدن، وما يترتب على ذلك بالحد من الإضرار التي تصيب هذه الطرق نتيجة الحمولات الكبيرة التي تمر عليها والتي تزيد عن الحمولات المحورية المقررة.

ب. النقل على الطرق

- **الشركة العامة للنقل البري**

وللوقوف على اهم المؤشرات التي تعكس النشاط النوعي والمالي لشركة النقل البري. فمن خلال بيانات الجدول (60) الذي يعكس اهم المؤشرات الرئيسة لشركة النقل البري يتضح بان عدد الشاحنات العاملة المملوكة للشركة في عام 2015 قد بلغت (609) شاحنة لتنقل كمية من البضائع بلغت (354) ألف طن ولتحقق ايرادات بلغت (16.9) مليار دينار. اما في عام 2016 فقد بلغت عدد الشاحنات (514) شاحنة لتنقل كمية من البضائع بلغت (299) ألف طن ولتحقق ايرادات بلغت (9.6) مليار دينار. اما في عام 2017 فقد بلغت عدد الشاحنات (493) شاحنة لتنقل كمية من البضائع بلغت (334) ألف طن ولتحقق ايرادات بلغت (11.2) مليار دينار. اما في عام 2018 فقد بلغت عدد الشاحنات (429) شاحنة لتنقل كمية من البضائع بلغت (750) ألف طن ولتحقق ايرادات بلغت (25.9) مليار دينار. ويعود ذلك الى زيادة عدد النقلات للشاحنة الواحدة على الرغم من انخفاض اعدادها بسبب نهاية عمرها الإنتاجي وعدم تعويضها بشاحنات جديدة مما تضطر الشركة إلى التعاقد مع سائقي الشاحنات من القطاع الخاص لتلبية متطلبات الشحن الخاصة بها، فضلاً عن توقف بعض الخطوط والناجم عن سوء الأوضاع الأمنية مما يتطلب تشجيع إقامة شركات مساهمة او خاصة لنقل البضائع لتلبية الطلب المتنامي وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إما فيما يخص عدد المشتغلين في الشركة فقد بلغ في عام 2015 (3362) مشتغل لينخفض في عام 2016 ليصل إلى (3161) مشتغل، واستمر بالانخفاض تدريجيا ليبلغ في عامي 2017 و2018 (2707) و (2313) مشتغل على التوالي ويعود هذا الانخفاض إلى إحالة العاملين للتقاعد أو الوفاة أو النقل خارج الشركة.

جدول (59)

المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة للنقل البري للمدة (2015 – 2018)

التفاصيل	وحدة القياس	2015	2016	2017	2018
عدد الشاحنات	عدد	609	514	493	429
كمية البضائع المنقولة	الف طن	354	299	334	750
الإيرادات المتحققة	مليار دينار	16.9	9.6	11.2	25.9
عدد المشتغلين	عدد	3362	3161	2707	2313

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات.

شكل (69)

الايرادات المتحققة لنشاط النقل البري للمدة (2015–2018)

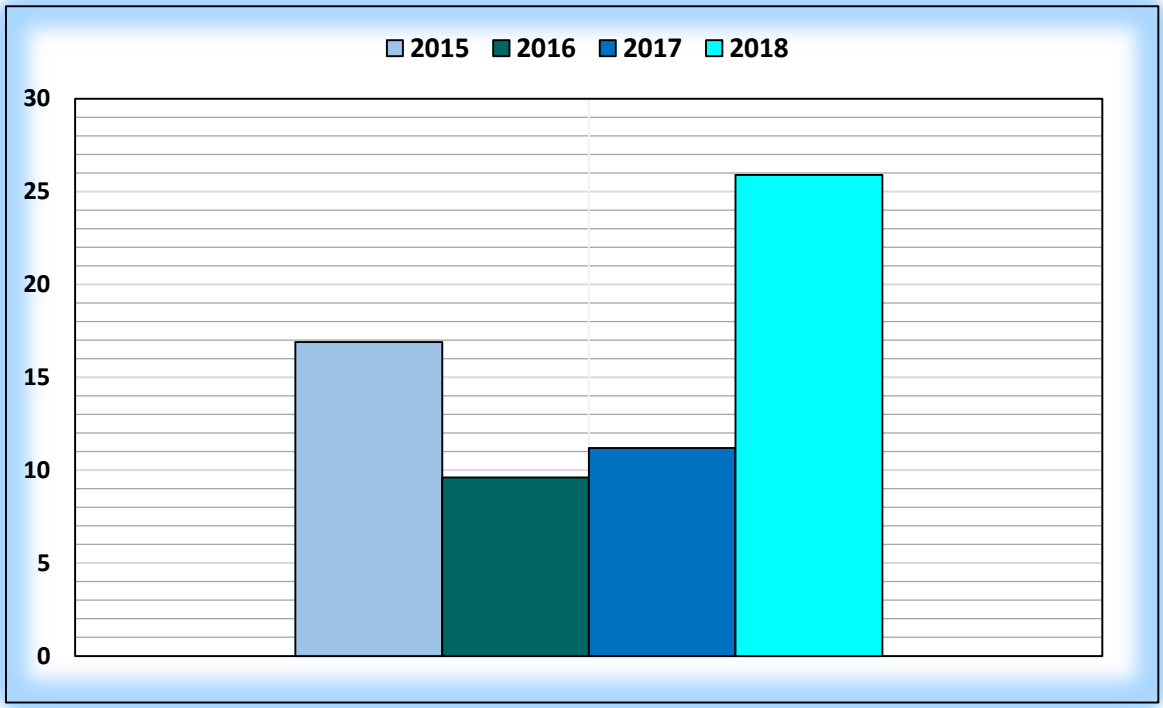

➢ **الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود**

تضطلع الشركة بمهمة نقل المسافرين والوفود في الداخل ما بين المحافظات بواسطة حافلاتها العاملة والتي بلغت في عام 2015 (667) حافلة لتنقل (19) مليون مسافر ولتحقق إيرادات بلغت (43.2) مليار دينار. اما في عام 2016 فقد بلغ عدد الحافلات (630) حافلة لتنقل (16.3) مليون مسافر ولتحقق إيرادات بلغت (25.9) مليار دينار. اما في عام 2017 فقد بلغ عدد الحافلات (634) حافلة لتنقل (19.3) مليون مسافر ولتحقق إيرادات بلغت (26.2) مليار دينار. اما في عام 2018 فقد بلغ عدد الحافلات (636) حافلة لتنقل (21.5) مليون مسافر ولتحقق إيرادات بلغت (34.9) مليار دينار. ويعود ذلك إلى امتلاك الشركة لحافلات حديثة الصنع ومكيفة وآمنة، فضلا عن ذلك مازالت الشركة تعمل بأسعار اقل من أسعار القطاع الخاص، مما شجع المسافرين بتفضيلها على حافلات القطاع الخاص. إما فيما يخص عدد المشتغلين في الشركة فقد بلغ في عام 2015 (3432) مشتغل لينخفض في عام 2016 ليصل إلى (3132) مشتغل، واستمر بالانخفاض تدريجيا ليبلغ في عامي 2017 و2018 (2762) و (2554) مشتغل على التوالي ويعود هذا الانخفاض إلى إحالة العاملين للتقاعد أو الوفاة أو النقل خارج الشركة.

جدول (60)

المؤشرات التحليلية لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (2015-2018)

التفاصيل	وحدة القياس	2015	2016	2017	2018
عدد الحافلات العاملة	عدد	667	630	634	636
عدد الركاب	مليون راكب	19	16.3	19.3	21.5
الإيرادات المتحققة	مليار دينار	34.2	25.9	26.2	34.9
عدد المشتغلين	عدد	3432	3132	2762	2554

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات.

شكل (70)

الايرادات المتحققة لنشاط الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود للمدة (2015-2018)

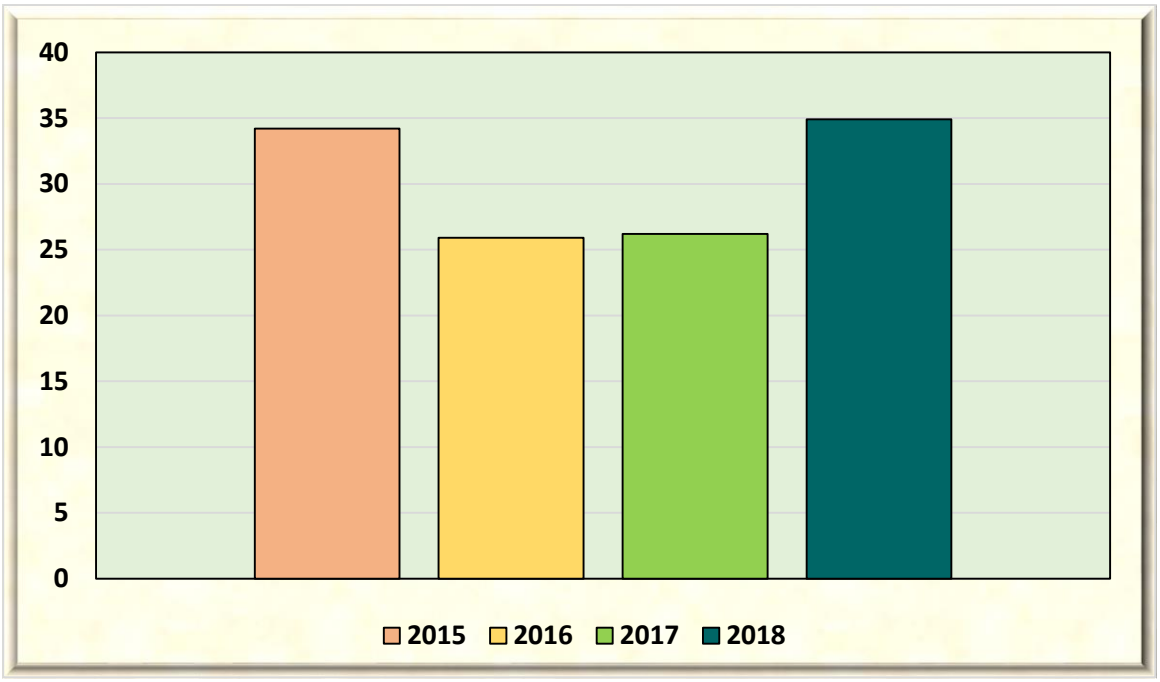

2.النقل المائي

تهتم البلدان عادة بالنقل المائي سواء كان بحريا أم نهريا وذلك لتميزه عن باقي وسائط النقل الأخرى، لاسيما نقله لكميات البضائع الضخمة، فضلا عن رخص تكاليفه قياسا بتشكيلات النقل الأخرى، والعراق لديه أربع موانئ رئيسة خاصة بالمحولات كميناء المعقل وام قصر وخور الزبير وأبو فلوس، وموانئ متخصصه لشحن وتفريغ النفط هما ميناء (البصره، العميق) تقع على امتداد الخط الساحلي الضيق والذي يصل بحدود (50) كم والممتد من راس الفاو الى مدخل خور عبد الله والميناء الرحوي فضلاً عن موانئ الصيد البحري التي تمتاز بمخازنها المبردة كميناء العشار الى جانب توفر اليات ومعدات وفقاً لنوعية الحمولة كتفريغ الحاويات والحمولات السائبة (الحبوب والسكر)، وكما موضح في الجدول (62) الذي تم فيه تصنيف الموانئ من حيث العمر والطاقة الإنتاجية حسب الميناء لعام 2018.

جدول (61)

مواصفات الموانئ العراقية والارصفه والطاقة الانتاجية حسب الميناء لعام 2018

اسم الميناء	تاريخ الانجاز	الطول	الأرصفة	الطاقة الإنتاجية
المعقل	1919	1.9 كم	9	617.1 ألف طن
أم قصر	1965	5.1 كم	24	18.3 مليون طن
أبو فلوس	1974	0.525 كم	3	67.3 إلف طن
خور الزبير	1989	2.7 كم	12	9.4 مليون طن
المجموع	ـــــ	ـــــ	48	28.4 مليون طن

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات.

ولتتبع تطورات تشكيل النقل المائي من خلال التعرف على المؤشرات الإحصائية عن الشركات التابعة له وهي: –

أ. **الشركة العامة لموانئ العراق.**

ب. **الشركة العامة للنقل البحري.**

أ. الشركة العامة لموانئ العراق

تأسست إدارة الموانئ العراقية عام 1909 ويقع على عاتقها إدارة الموانئ العراقية والملاحة داخل المياه الإقليمية فضلاً عن القيام بأعمال الصيانة والحفر في القنوات الملاحية. وتضطلع الشركة بتقديم الخدمات البحرية للسفن التجارية والنفطية. وللوقوف على اهم مؤشرات التحليلية لنشاط الشركة، فمن خلال بيانات الجدول (63) الذي يعكس تلك المؤشرات يتضح بان عدد السفن القادمة الى موانئ العراق فقد بلغت في عام 2015 (2004) سفينة وهي محمولة بالبضائع المستوردة بلغت (15157) ألف طن. اما عدد السفن المغادرة للموانئ العراقية فقد بلغت (279) سفينة وهي محملة بالبضائع المصدرة بلغت (1844) ألف طن لتحقق إيرادات بلغت (336.1) مليار دينار. اما في عام 2016 فقد بلغت عدد السفن القادمة الى موانئ العراق (1891) سفينة وهي محمولة بالبضائع المستوردة بلغت (16068) ألف طن. اما عدد السفن المغادرة للموانئ العراقية فقد بلغت (312) سفينة وهي محملة بالبضائع المصدرة بلغت (2060) ألف طن لتحقق إيرادات بلغت (335.2) مليار دينار. اما في عام 2017 فقد بلغت عدد السفن القادمة الى موانئ العراق (2049) سفينة وهي محمولة بالبضائع المستوردة بلغت (17029) ألف طن. اما عدد السفن المغادرة للموانئ العراقية فقد بلغت (537) سفينة وهي محملة بالبضائع المصدرة بلغت (5200) ألف طن لتحقق إيرادات بلغت (420.2) مليار دينار. اما في عام 2018 فقد بلغت عدد السفن القادمة الى موانئ العراق (2044) سفينة وهي محمولة بالبضائع المستوردة بلغت (17898) ألف طن. اما عدد السفن المغادرة للموانئ العراقية فقد بلغت (995) سفينة وهي محملة بالبضائع المصدرة بلغت (10456) ألف طن لتحقق إيرادات بلغت (453.3) مليار دينار.

جدول (62)

المؤشرات الرئيسية للشركة العامة لموانئ العراق للمدة (2015-2018)

التفاصيل	وحدة القياس	2015	2016	2017	2018
عدد السفن القادمة للموانئ العراقية (لنقل البضائع)	عدد	2004	1891	2049	2044
كمية البضائع المستوردة	ألف طن	15157	16068	17029	17898
عدد السفن المغادرة من الموانئ العراقية	عدد	279	312	537	995
كمية البضائع المصدرة	ألف طن	1844	2060	5200	10456
مجموع الإيرادات	مليار دينار	336.1	335.2	420.2	453.3

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات.

شكل (71)

عدد السفن القادمة والمغادرة للموانئ العراقية للمدة (2015-2018)

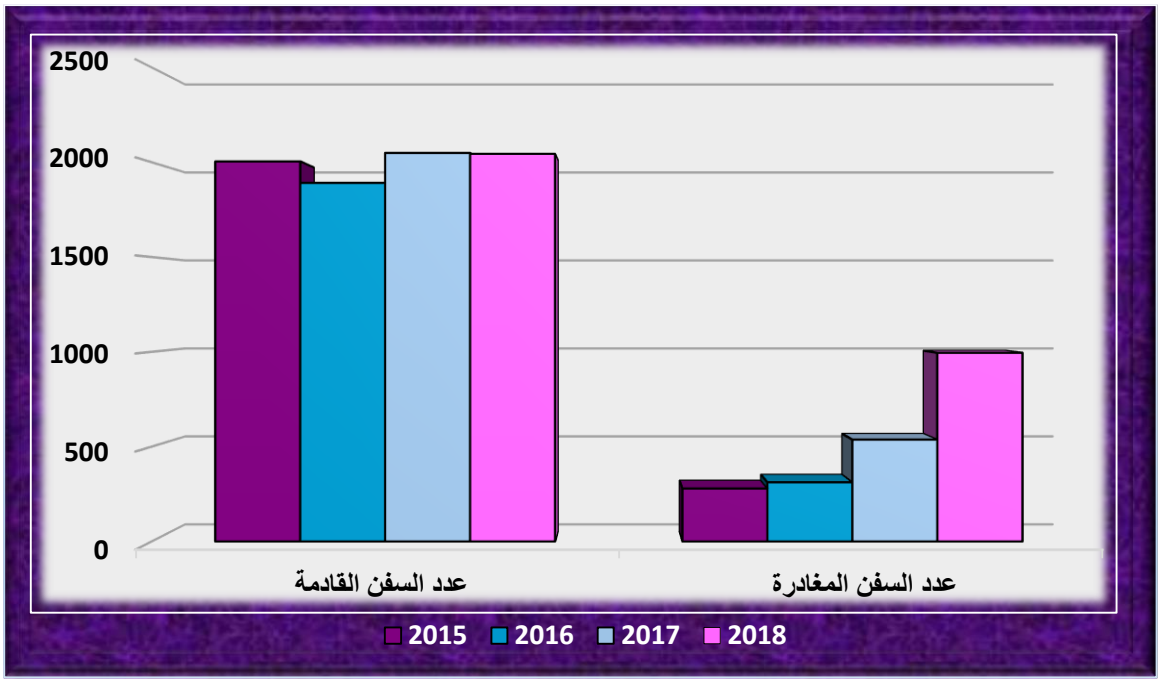

ب. الشركة العامة للنقل البحري

تأسست الشركة العامة للنقل البحري عام 1952 والغرض من ذلك هو القيام بعمليات النقل البحري سواء كان بواسطة بواخر الشركة ام استئجارها وقبول الوكالات عن الشركات الملاحية. حيث تقوم الشركة بتسيير خطوط ملاحية منتظمة الى جميع موانئ العالم لتنقل الشحنات السائلة كالبترول ومشتقاته الى جانب الشحنات الجافة كخامات الحديد والحبوب والاخشاب بواسطة السفن المتخصصة لهذا الغرض الذي يوضح اهم المؤشرات التحليلية للشركة العامة للنقل البحري يتضح بان عدد السفن العامة التي تمتلكها الشركة قد بلغ في عام 2015 (6) سفن لتنقل حمولة اجمالية مصدرة ومستوردة بلغت (383) ألف طن لتحقق إيرادات (53.6) مليار دينار. اما في عام 2016 فقد بلغ عدد السفن (6) سفن لتنقل حمولة اجمالية مصدرة ومستوردة بلغت (370) ألف طن لتحقق إيرادات (57) مليار دينار. اما في عام 2017 فقد بلغ عدد السفن (8) سفن لتنقل حمولة اجمالية مصدرة ومستوردة بلغت (406) ألف طن لتحقق إيرادات (66.8) مليار دينار. اما في عام 2018 فقد بلغ عدد السفن (8) سفن لتنقل حمولة اجمالية مصدرة ومستوردة بلغت (789) ألف طن لتحقق إيرادات (87.1) مليار دينار.

مما تقدم يتضح بان النقل المائي لا يزال يعاني من معوقات حقيقية تحد من فاعلية نموه والمتجسده بالممرات المائية الضيقة، إذ تشكل الرواسب الطينية والسفن الغارقة في القنوات الرئيسة تحديا إضافيا لحجم حركة المرور الحالية بسبب محدودية الأعماق للممرات الملاحية وضيق واجهات الأرصفة والتي تتراوح ما بين (7.5–12) متر، مما يحد من إمكانية استقبالها للبواخر العملاقة بانسيابية، ومن جانب أخر هو شحة المعدات الاختصاصية ومعدات مناولة البضائع والخدمات السائدة، فضلا عن مشاكل إدارية رئيسية مرتبطة بعمليات إدارة الموانئ من حيث تنسيق زمن الشحنات مما يؤدي إلى اختناقات ويتطلب مدة طويلة للتحميل والتفريغ، كما إن سلطات الكمارك تحتاج إلى عدة أيام للانتهاء من تخليص المعاملات، فضلا عن الحاجة إلى أسطول بحري يضم بواخر متخصصة لنقل الحاويات وبواخر لنقل الحمولات المتنوعة، كما إن عزوف القطاع الخاص للاستثمار في تنفيذ البنى التحتية لهذا النشاط ساعد على عدم تطويره. أما في مجال النقل النهري فالعمل شبه متوقف بسبب شحة المياه وقلة الغواطس في الأنهار وحاجتها إلى الكري، فضلا عن وجود عوائق في مجرى الأنهار من بقايا الجسور المتضررة بسبب الحروب السابقة وكذلك أنشاء الجسور الوقتية والعائمة وجسور الخدمة.

3.النقل الجوي

يتمتع النقل الجوي بالسرعة الفائقة التي تمكنه من الوصول إلى أبعد المسافات في زمن قصير تعجز عن تحقيقه وسائل النقل الأخرى، وتنبثق هذه الأهمية من الخدمات التي يقدمها في مجال نقل الركاب والبضائع والأمتعة والبريد من بلد إلى أخر والتي أدت إلى تسهيل عملية النقل وزيادة الروابط والعلاقات الدولية. وانطلاقاً من هذا الدور الذي يضطلع به النقل الجوي فقد سعت جميع البلدان الى الاهتمام به. وفي العراق فان الجهة المخولة في تنظيم عمل هذا التشكيل هي سلطة الطيران المدني فهي المسؤولة عن منح التراخيص لهبوط واقلاع الطائرات في عموم المطارات العراقية. الى جانب الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية التي تقوم بجميع اعمال النقل الجوي على الطائرات العراقية وتقديم الخدمات الفنية والارضية لكافة الطائرات المدنية (العربية والأجنبية).

جدول (63)

مؤشرات نشاط النقل الجوي للمدة (2015-2018)

التفاصيل	وحدة القياس	2015	2016	2017	2018
النقل الدولي	ألف مسافر	3850	6453	7953	7759
النقل الداخلي	ألف مسافر	2807	3459	1644	1632
كمية البضاعة المنقولة والبريد	ألف طن	8.5	35	33.3	*14.2
الإيرادات المتحققة	مليار دينار	579.3	446.8	638.9	594.4

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات.

- **تشمل جميع المطارات عدا مطار اربيل.**

شكل (72)

الايرادات المتحققة لنشاط النقل الجوي للمدة (2015-2018)

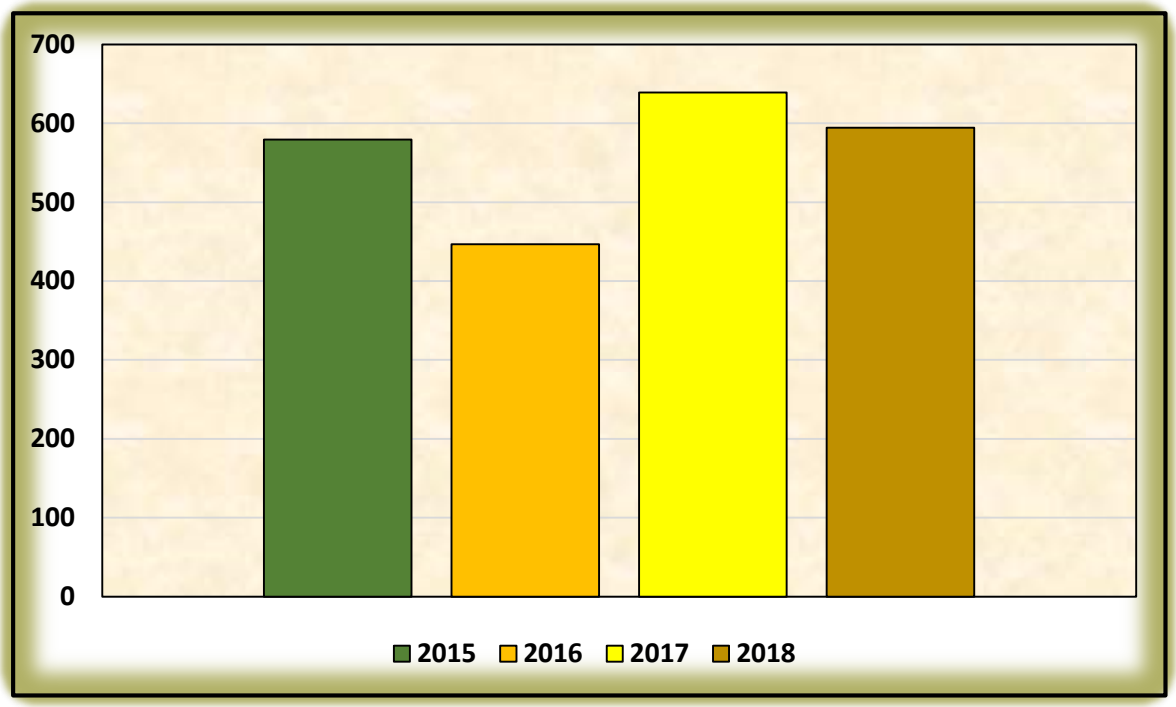

إذ يتضح من خلال بيانات الجدول (64) إن هناك ارتفاع مستمر في اجمالي عدد مسافري النقل الدولي خلال المدة المدروسة، إذ سجل في عام 2015 (3850) ألف مسافر اما النقل الداخلي فقد بلغ (2807) ألف مسافر لتصل كمية البضاعة المنقولة بحدود (8.5) ألف طن ولتحقق إيرادات بلغت (579.3) مليار دينار. اما في عام 2016 فقد بلغ عدد مسافرين النقل الدولي (6453) ألف مسافر اما النقل الداخلي فقد بلغ (3459) ألف مسافر لتصل كمية البضاعة المنقولة بحدود (35) ألف طن ولتحقق إيرادات بلغت (446.8) مليار دينار. اما في عام 2017 فقد بلغ عدد مسافرين النقل الدولي (7953) ألف مسافر اما النقل الداخلي فقد بلغ (1644) ألف مسافر لتصل كمية البضاعة المنقولة بحدود (33.3) ألف طن ولتحقق إيرادات بلغت (638.9) مليار دينار. اما في عام 2018 فقد بلغ عدد مسافرين النقل الدولي (7759) ألف مسافر اما النقل الداخلي فقد بلغ (1632) ألف مسافر لتصل كمية البضاعة المنقولة بحدود (14.2) ألف طن ولتحقق إيرادات بلغت (594.4) مليار دينار. وهذا يعود إلى تنفيذ إعمال لإعادة تأهيل المطارات الحالية، وامتلاك الشركة لأسطول جوي متكامل، فضلا عن زيادة الرحلات وخاصة السياحية الداخلية والخارجية.

مما تقدم يتضح بان قطاع النقل في العراق يعاني من خلل كبير ضمن نشاط الشحن والدعم اللوجستي متمثلا بارتفاع تكاليف شحن البضائع ويؤثر سلبا على الصادرات والواردات وتتضمن المعوقات التي تواجه النقل الكفوء والمنظم للنشاط الاقتصادي الأساسي شبكة الطرق السيئة والسيطرة المركزية على حركات الشحن من قبل مشاريع مملوكة للدولة غير كفوءة ولا تمتلك رأس المال الكافي مما ينعكس على انخفاض الإنتاجية، فضلا عن ذلك إن قطاع النقل في العراق غير متكامل بصورة جيدة مع دول الجوار إذ لا توجد اتفاقيات للترانزيت لإعطاء حرية لنقل الشاحنات مما يعزز التجارة البينية بين بلدان المنطقة.

إن وجود قطاع نقل كفوء سيسهل الارتباط الاقتصادي داخل العراق وخارجه أيضا ويساهم في خفض تكاليف مدخلات الإنتاج الخاصة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى مما يجعل الاقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية في الأسواق العالمية، وإذا ما حقق العراق النمو المتوازن في جميع القطاعات والمناطق سيصبح من الضروري للقطاع الخاص إن يوسع أسواقه ويزيد من فرص التوظيف وهذا لا يتم إلا بوجود نشاط نقل أكثر تطورا.

ملحق (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2015-2018) (مليون دينار)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2015	2016	2017	2018(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	8160769.7	7832046.9	6598384.8	4897589.8
2	التعدين والمقالع	65590963.0	67796890.8	89065057.7	118198265.2
1-2	النفط الخام	65194040.7	67400216.2	88664813.0	117856343.6
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	396922.3	396674.6	400244.7	341921.6
3	الصناعة التحويلية	4234716.9	4436442.7	4819896.4	4509661.9
4	الكهرباء والماء	5928469.7	6450645.8	6486406.1	7358898.7
5	البناء والتشييد	12514765.3	12260516.5	13408942.4	10685051.8
مجموع الانشطة السلعية		**96429684.60**	**98776542.70**	**120378687.4**	**145649467.4**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**31235643.9**	**31376326.5**	**31713874.4**	**27793123.8**
6	النقل والاتصالات والخزن	20800702.2	22618847.1	23981785.8	26687900.7
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	21326778.9	18593822.9	20071980.1	19519413.1
8-1	البنوك والتأمين	2622463.0	3420766.6	4137873.5	4599204.4
مجموع الانشطة التوزيعية		**44749944.10**	**44633436.62**	**48191639.4**	**50806518.2**
8-2	ملكية دور السكن	13793774.9	14379154.5	15052742.1	14685608.6
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	41229609.7	40985235.6	41013254.3	43225114.5
9-1	الحكومة العامة	34798833.3	34224314.6	34016847.4	36019664.1
9-2	الخدمات الشخصية	6430776.4	6760921.0	6996406.9	7205450.4
مجموع الأنشطة الخدمية		**55023384.60**	**55364390.10**	**56065996.4**	**57910723.1**
مجموع الأنشطة		**196203013.3**	**198774369.4**	**224636323.2**	**254366708.7**
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		1522041.5	1850227.7	2970613.7	3302228.8
الناتج المحلي الإجمالي		**194680971.8**	**196924141.7**	**221665709.5**	**251064479.9**
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط		**129486931.1**	**129523925.5**	**133000896.5**	**133208136.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات أولية فصلية.

ملحق (2)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2015-2018) (%)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2015	2016	2017	2018(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	4.16	3.94	2.94	1.92
2	التعدين والمقالع	33.43	34.11	39.65	46.46
1-2	النفط الخام	33.23	33.91	39.47	46.33
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	0.20	0.20	0.18	0.13
3	الصناعة التحويلية	2.16	2.23	2.15	1.77
4	الكهرباء والماء	3.02	3.25	2.89	2.89
5	البناء والتشييد	6.38	6.17	5.97	4.20
مجموع الانشطة السلعية		**49.15**	**49.70**	**53.60**	**57.26**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**15.72**	**15.59**	**14.3**	**11.1**
6	النقل والاتصالات والخزن	10.60	11.38	10.68	10.49
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	10.87	9.35	8.94	7.67
8-1	البنوك والتأمين	1.34	1.72	1.84	1.81
مجموع الانشطة التوزيعية		**22.81**	**22.45**	**21.46**	**19.97**
8-2	ملكية دور السكن	7.03	7.23	6.70	5.77
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	21.0	20.62	18.24	17.02
9-1	الحكومة العامة	17.73	17.22	15.13	14.16
9-2	الخدمات الشخصية	3.28	3.40	3.11	2.86
مجموع الأنشطة الخدمية		**28.04**	**27.85**	**24.94**	**22.77**
المجموع حسب الأنشطة		**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
(*) بيانات أولية فصلية.

ملحق (3)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2007=100) مع النفط وبدونه للمدة (2015-2018) (مليون دينار)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2015	2016	2017	2018(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	4613210.7	4598970.6	3863223.0	2854921.8
2	التعدين والمقالع	108877465.2	135393334.8	129839551.3	128081506.7
1-2	النفط الخام	108624648.4	135142908.9	129589085.3	127885395.7
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	252816.8	250425.9	250466.0	196111.0
3	الصناعة التحويلية	1723531.5	1787446.6	1926417.4	1792058.3
4	الكهرباء والماء	2152042.5	2251534.3	1938555.3	2116865.9
5	البناء والتشييد	9402528.4	8555838.5	8987226.8	4386401.9
مجموع الانشطة السلعية		**126768778.30**	**152587124.80**	**146554973.8**	**139231754.6**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**18144129.9**	**17444215.9**	**16965888.5**	**11346358.9**
6	النقل والاتصالات والخزن	14054528.5	15272685.4	16160233.0	17787077.6
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	15136109.9	13396126.0	14672908.6	14244770.4
8-1	البنوك والتأمين	1518507.8	1949154.8	2349729.4	2460068.9
مجموع الانشطة التوزيعية		**30709146.20**	**30617966.2**	**33182871.0**	**34491916.9**
8-2	ملكية دور السكن	7435997.3	7714138.7	7977075.8	7984947.5
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	19583652.1	19067140.8	19102036.5	19187009.0
9-1	الحكومة العامة	15610781.8	14986350.5	14881446.0	14880850.7
9-2	الخدمات الشخصية	3972870.3	4080790.3	4220590.5	4306158.3
مجموع الأنشطة الخدمية		**27019649.40**	**26781279.5**	**27079112.3**	**27079112.3**
مجموع الأنشطة		**184497573.9**	**209986370.5**	**206816957.1**	**200895628.0**
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		881321.8	1054260.8	1686890.2	1766329.5
الناتج المحلي الإجمالي		**183616252.1**	**208932109.7**	**205130066.9**	**199129298.5**
الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط		**74991603.7**	**73789200.8**	**75540981.6**	**71243902.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات أولية فصلية.

ملحق (4)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2007=100) مع النفط وبدونه للمدة (2015-2018) (%)

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	2015	2016	2017	2018(*)
1	الزراعة والغابات والصيد	2.50	2.19	1.87	1.42
2	التعدين والمقالع	59.02	64.48	62.78	63.76
1-2	النفط الخام	58.88	64.36	62.66	63.66
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	0.14	0.12	0.12	0.10
3	الصناعة التحويلية	0.93	0.85	0.93	0.89
4	الكهرباء والماء	1.17	1.07	0.94	1.05
5	البناء والتشييد	5.10	4.08	4.35	2.18
مجموع الانشطة السلعية		**68.72**	**72.67**	**70.87**	**69.3**
مجموع الانشطة السلعية عدا النفط		**9.7**	**8.19**	**8.21**	**5.64**
6	النقل والاتصالات والخزن	7.62	7.27	7.81	8.85
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	8.20	6.38	7.09	7.09
8-1	البنوك والتأمين	0.82	0.93	1.14	1.23
مجموع الانشطة التوزيعية		**16.64**	**14.58**	**16.04**	**17.17**
8-2	ملكية دور السكن	4.03	3.67	3.86	3.98
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	10.6	9.08	9.23	9.55
9-1	الحكومة العامة	8.46	7.14	7.19	7.41
9-2	الخدمات الشخصية	2.15	1.94	2.04	2.14
مجموع الأنشطة الخدمية		**14.64**	**12.8**	**13.09**	**13.53**
المجموع حسب الأنشطة		**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

(*) بيانات أولية فصلية.

ملحق (5)
توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية مع النفط وبدونه للمدة (2015-2018) (مليون دينار)

الرمز	الانشطة الاقتصادية	2015			2016			2017		
		العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
1	الزراعة والغابات والصيد	60725.1	8100044.6	8160769.7	66832.4	7765214.5	7832046.9	76547.4	6521837.4	6598384.8
2	التعدين والمقالع	65197826.6	393136.4	65590963	67400216.2	396674.6	67796890.8	88664813.0	400244.7	89065057.7
1-2	النفط الخام	65194040.7	–	65194040.7	67400216.2	–	67400216.2	88664813.0	–	88664813
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	3785.9	393136.4	396922.3	0	396674.6	396674.6	0.0	400244.7	400244.7
3	الصناعة التحويلية	1904186.0	2330530.9	4234716.9	1633244.3	2803198.4	4436442.7	1814978.6	3004917.8	4819896.4
4	الكهرباء والماء	5031185.5	897284.2	5928469.7	5372701.8	1077944.0	6450645.8	5379544.4	1106861.7	6486406.1
5	البناء والتشييد	543466.3	11971299.0	12514765.3	598638.6	11661877.9	12260516.5	421152.7	12987789.7	13408942.4
الانشطة السلعية		**72737389.5**	**23692295.1**	**96429684.6**	**75071633.3**	**23704909.4**	**98776542.7**	**96357036.1**	**24021651.3**	**120378687.4**
الانشطة السلعية عدا النفط		**7543348.8**	**–**	**7543348.8**	**7671417.1**	**–**	**7671417.1**	**7692223.1**	**–**	**31713874.4**
6	النقل والاتصالات والخزن	1187905.4	19612796.8	20800702.2	1425554.7	21193292.4	22618847.1	1510890.1	22470895.7	23981785.8
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3704367.6	17622411.3	21326778.9	1072135.5	17521687.4	18593822.9	2694834.5	17377145.6	20071980.1
8-1	البنوك والتأمين	1649292.8	973170.2	2622463	2534533.6	886233.0	3420766.6	3340235.2	797638.3	4137873.5
الانشطة التوزيعية		**6541565.8**	**38208378.3**	**44749944.1**	**5032223.8**	**39601212.8**	**44633436.6**	**7545959.8**	**40645679.6**	**48191639.4**
8-2	ملكية دور السكن	–	13793774.9	13793774.9	–	14379154.5	14379154.5	–	15052742.1	15052742.1
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	34798833.3	6430776.4	41229609.7	34224314.6	6760921.0	40985235.6	34016847.4	6996406.9	41013254.3
9-1	الحكومة العامة	34798833.3	–	34798833.3	34224314.6	–	34224314.6	34016847.4	–	34016847.4
9-2	الخدمات الشخصية	–	6430776.4	6430776.4	–	6760921.0	6760921.0	–	6996406.9	6996406.9
الانشطة الخدمية		**34798833.3**	**20224551.3**	**55023384.6**	**34224314.6**	**21140075.5**	**55364390.1**	**34016847.4**	**22049149**	**56065996.4**
المجموع حسب الانشطة		**114077788.6**	**82125224.7**	**196203013.3**	**114328171.7**	**84446197.7**	**198774369.4**	**137919843.3**	**86716479.9**	**224636323.2**
مجموع الانشطة عدا النفط		**48883747.9**	**–**	**48883747.9**	**46927955.5**	**–**	**46927955.5**	**53506774.8**	**–**	**135971510.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

ملحق (6)

توزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الملكية بالأسعار الجارية للمدة (2015-2017) (%)

الرمز	الأنشطة الاقتصادية	2015			2016			2017		
		العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع	العام	الخاص	المجموع
1	الزراعة والغابات والصيد	0.74	99.26	100	0.85	99.15	100	1.2	98.84	100
2	التعدين والمقالع	99.4	0.6	100	99.4	0.6	100	99.6	0.4	100
1-2	النفط الخام	100	–	100	100	–	100	100.0	–	100
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	1.0	99.0	100	0.0	100	100	0.0	100	100
3	الصناعة التحويلية	45.0	55.0	100	36.8	63.2	100	37.7	62.3	100
4	الكهرباء والماء	84.9	15.1	100	83.3	16.7	100	82.9	17.1	100
5	البناء والتشييد	4.3	95.7	100	4.9	95.1	100	3.1	96.7	100
الانشطة السلعية		**75.4**	**24.6**	**100**	**76.0**	**24.0**	**100**	**80**	**20**	**100**
الانشطة السلعية عدا النفط		**100**	**–**	**100**	**100**	**–**	**100**	**100**	**100**	**100**
6	النقل والاتصالات والخزن	5.7	94.3	100	6.3	93.7	100	6.1	93.9	100
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	17.4	82.6	100	5.8	94.2	100	13.4	86.6	100
8-1	البنوك والتأمين	62.9	37.1	100	74.1	25.9	100	83.3	16.7	100
الانشطة التوزيعية		**14.6**	**85.4**	**100**	**11.3**	**88.7**	**100**	**15**	**85**	**100**
8-2	ملكية دور السكن	—	100	100	—	100	100		100	100
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	84.4	15.6	100	83.5	16.5	100	82.9	17.1	100
9-1	الحكومة العامة	100	–	100	100	–	100	100	—–	100
9-2	الخدمات الشخصية	—	100	100	—	100	100		100	100
الانشطة الخدمية		**63.24**	**36.76**	**100**	**61.82**	**38.18**	**100**	**55.6**	**36.2**	**100**
المجموع حسب الأنشطة		**58.1**	**41.9**	**100**	**57.5**	**42.5**	**100**	**61.4**	**38.6**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.